

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية : العلوم الإنسانية و الاجتماعية

قسم : التاريخ



الرقم التسلسلي: .....

رقم التسجيل: .....

سياسة الامتيازات وتداعياتها على العلاقات الجزائرية الأوربية  
( فرنسا وانجلترا أنموذجا 1519-1827 )

مقدمة لنيل شهادة الماستر في تخصص: تاريخ الجزائر الحديث

إشراف الأستاذ :

إعداد الطالب:

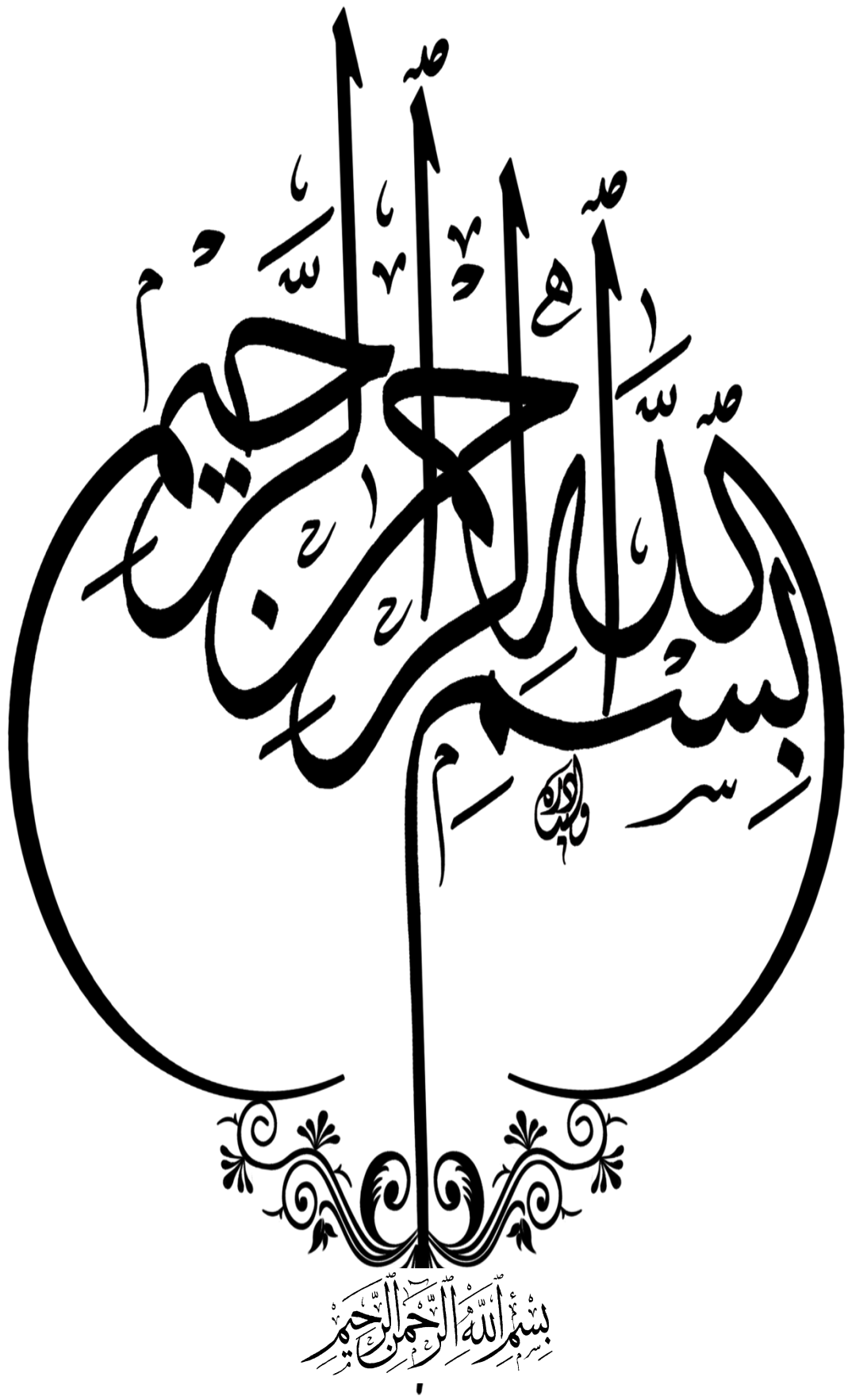
فاروق جياب

بوساق يوسف

أمام لجنة المناقشة:

| الرقم | الاسم واللقب  | الرتبة العلمية       | الجامعة               | الصفة        |
|-------|---------------|----------------------|-----------------------|--------------|
| 1     | سمير العيداني | أستاذ التعليم العالي | محمد بوضياف - المسيلة | رئيسا        |
| 2     | فاروق جياب    | أستاذ محاضر أ        | محمد بوضياف - المسيلة | مشرفا ومقررا |
| 3     | هجيرة سلامي   | أستاذ محاضر ب        | محمد بوضياف - المسيلة | ممتحنا       |

السنة الجامعية: 2025/2024



# شكر وتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم ﴿وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾ صدق الله العظيم

أتقدم بالشكر الجزيل لكل أساتذتي الذين كان لهم الفضل في تكويني العلمي والأكاديمي طيلة سنوات الدراسة، كما أتوجه بوافر الشكر و التقدير إلى أستاذي المشرف **فاروق جياب** على كل النصائح والتوجيهات التي قدمها لي أثناء إعداد المذكرة.

# إهداء

إلى والدي الكريمين، من كانوا سببا في وجودي في الحياة وأساس ما  
وصلت إليه، أسأل الله أن يطيل عمريهما ويحفظهما. أقدم هذه  
المذكرة عربون وفاء وإحسان لهما.

إلى من كانت سنداً لي، زوجتي الكريمة أم عاصم.

إلى كل أهلي و أقاربي الأعزاء، وإلى الأصدقاء الذين عرفناهم.

إليكم جميعاً أهدي ثمرة جهدي المتواضع

## قائمة المختصرات

|               |        |
|---------------|--------|
| طبعة          | ط      |
| جزء           | ج      |
| صفحة          | ص      |
| صفحات متعددة  | ص ص    |
| ترجمة         | تر     |
| م             | ميلادي |
| هـ            | هجري   |
| Page          | p      |
| المرجع السابق | Op.cit |
| المرجع نفسه   | ibid   |

# مقدمة

## مقدمة:

شهد حوض البحر الأبيض المتوسط منذ مطلع القرن 10هـ / 16م، تحولات كبرى أفرزها الصراع المحتدم بين الدولة العثمانية والإمبراطورية الرومانية المقدسة بقيادة شارل الخامس، كما عرف أيضا انضمام دول أوروبية كفرنسا وإنكلترا إلى جانب العثمانيين في هذا الصراع، وفي هذا الإطار برز نظام الامتيازات كسياسة اتبعتها السلاطين العثمانيين لتشتيت الصف الأوربي من جهة، ومن جهة أخرى وسيلة لتطوير التجارة الخارجية ومداخل الخزينة العثمانية، وذلك بتقديم تسهيلات وامتيازات لرعايا تلك الدول الحليفة.

خلف نظام الامتيازات العثمانية آثارا على الدولة العثمانية والإيالات التابعة لها، فقد تحولت هذه الامتيازات بمرور الوقت من مجرد تسهيلات تجارية وضمانات لرعايا تلك الدول، إلى أداة للاختراق الاقتصادي والسياسي في أراضي الدولة العثمانية. والجزائر باعتبارها أمانة منذ مطلع القرن 16م، مسها هذا النظام، ومثلت فرنسا وإنكلترا كأهم نماذج للدول الأوربية التي تحصلت على الامتيازات في الجزائر.

استطاعت الجزائر بطول القرن السابع عشر 17م، الاستقلال تدريجيا بعلاقاتها الخارجية عن الدولة العثمانية، وقد مثلت الامتيازات أحد الأدوات في تشكيل علاقاتها مع كل من فرنسا وإنكلترا، اللتان كانتا تتنافسان على مناطق النفوذ في العالم. غير أن هذه الامتيازات ستصبح سلاحا ذو حدين، فكانت سببا في التقارب في العلاقات متى وجدت هاتين الدولتين مصلحتهما مع الجزائر، وإلى عدااء في العلاقات كلما تعارضت المصالح.

## - الدراسات السابقة:

تناولت العديد من الدراسات السابقة العلاقات الجزائرية الفرنسية في العهد العثماني، وكانت سياسة الامتيازات جزءا من هذه الدراسات، غير أن الدراسات المتعلقة بالعلاقات الجزائرية الإنكليزية فهي قليلة، ومن أهم هذه الدراسات نجد:

- دراسة عائشة غطاس في رسالتها للماجستير الموسومة بعنوان "العلاقات الجزائرية الفرنسية في القرن السابع عشر (1619-1694)".

- دراسة الشيخ لكحل في رسالته للماجستير الموسومة بعنوان "نشاط وكالة الباستيون وأثره على العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال النصف الأول من القرن 11هـ/17م (1013-1070هـ/1604-1659م)".
- دراسة بن معمر بوعلام في أطروحته للدكتوراه الموسومة بعنوان "العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال عهد الدايات 1671-1830".
- دراسة محمد الأمين بوحلوفة في أطروحته للدكتوراه الموسومة بعنوان "إيالة الجزائر العثمانية ومملكة إنجلترا دراسة في العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية من 1620م إلى 1827م".
- دوافع اختيار الموضوع:

يعود سبب اختياري لهذا الموضوع إلى دوافع ذاتية وموضوعية نذكر منها :

- أن موضوع العلاقات الجزائرية الأوربية خلال مرحلة الحكم العثماني من المواضيع المعقدة والمتشابكة والتي تستدعي المزيد من الدراسة والبحث والتحليل.
- الرغبة الشخصية في دراسة أحد المواضيع الهامة من تاريخ الجزائر الحديث.
- محاولة تسليط الضوء على زاوية جديدة من تاريخ الجزائر الحديث، خاصة في مجال الاستراتيجية المنتهجة من طرف الجزائر في إدارة توازنات القوى داخل حوض المتوسط، من خلال استعمال ورقة الامتيازات.
- الإشكالية:

ولمعالجة موضوع سياسة الامتيازات وتداعياتها على العلاقات الجزائرية الأوربية (فرنسا وانكلترا أنموذجا 1520-1827)، نطرح الإشكالية التالية :

كيف ساهمت سياسة الامتيازات في تشكيل العلاقات الخارجية للجزائر العثمانية مع كل من فرنسا وانكلترا؟

وللإجابة على هذه الإشكالية قمنا بطرح جملة من التساؤلات منها:

- ماهي جذور الامتيازات الفرنسية والانكليزية في الجزائر؟
- ماهي التطورات التي مست سياسة الامتيازات الفرنسية والانكليزية في الجزائر؟
- ماهي انعكاسات سياسة الامتيازات على علاقات الجزائر مع فرنسا وانكلترا؟

## المنهج المتبع:

اعتمدنا في دراستنا لهذا الموضوع على المنهج التاريخي الوصفي الذي رأيناه مناسباً لهذا الموضوع، فالمنهج التاريخي هو ضرورة منهجية بحكم الموضوع والتخصص، أما المنهج الوصفي فهو الأملثل لوصف الأحداث والوقائع التاريخية، إضافة إلى المنهج التحليلي الذي حاولنا من خلاله تحليل نصوص بعض المعاهدات التي أبرمتها الجزائر مع دولتي فرنسا وانكلترا.

## - خطة الدراسة:

قسمنا هذه الدراسة إلى مقدمة وفصل تمهيدي وفصلين أساسيين وخاتمة تضمنت مجموعة من النتائج المتوصل إليها في الموضوع، إضافة إلى قائمة المصادر والمراجع، والملاحق.

جاء الفصل التمهيدي بعنوان "أصول الامتيازات الفرنسية والإنكليزية في الجزائر العثمانية"، وتناولنا فيه مجموعة من العناصر، حيث بدأنا بالتعريف بالامتيازات من حيث مفهومها وطبيعتها، ثم تناولنا أصول الامتيازات الفرنسية في الجزائر والتي تعود إلى القرن السادس عشر بعد إبرام معاهدة الامتيازات العثمانية الفرنسية، ثم تناولنا في عنصر آخر أصول الامتيازات الإنكليزية والتي تعود هي الأخرى إلى ما بعد عقد معاهدة الامتيازات العثمانية الإنكليزية أواخر القرن السادس عشر.

أما الفصل الأول الذي عنوانه بـ "تطور سياسة الامتيازات الفرنسية والإنكليزية في أيلة الجزائر"، فقد ابتدأنا دراستنا فيه مع مطلع القرن السابع عشر إلى غاية نهاية الامتيازات مع بداية الحصار الفرنسي للجزائر سنة 1827، وحاولنا في هذا الفصل تتبع تطور الامتيازات الاقتصادية وبالخصوص نشاط مراكز الامتيازات الموجودة في بابلك الشرق والمتمثلة في وكالة الباستيون، لأنها شكلت الجانب المهم من الامتيازات.

صنفنا تطور سياسة تلك الامتيازات إلى ثلاث فترات متمايزة، الفترة الأولى (1604-1693م)، والتي تمثل فترة اضطراب في نشاط المؤسسات التابعة للامتيازات، وتبدأ هذه الفترة بحادثة هدم وكالة الباستيون وتنتهي بعقد السلم المئوي وإبرام معاهدة الامتيازات سنة 1694م، وأما الفترة الثانية (1694-1690م) فتمثل فترة الاستقرار في نشاط تلك المؤسسات وتنتهي هذه الفترة باندلاع الثورة الفرنسية ودخول الامتيازات

مرحلة من الغموض، وأخيرا الفترة الثالثة (1791-1827م) والتي حاولنا فيها تتبع مصير الامتيازات إلى غاية نهايتها سنة 1827م.

وأما الفصل الثاني الذي جاء بعنوان "انعكاسات سياسة الامتيازات على علاقات التقارب والعداء"، فقد حاولنا فيه دراسة تأثير سياسة الامتيازات على علاقات الجزائر مع فرنسا وانكلترا، حيث تراوحت هذه العلاقات بين التقارب والتي تمثلت في إبرام الاتفاقات التجارية ومعاهدات السلم، والعداء والتي ظهرت في الحملات العسكرية التي شنتها فرنسا وانكلترا على الجزائر، كما حاولنا في عنصر آخر دراسة الصراع الفرنسي الإنكليزي على الامتيازات في الجزائر، ودور كل من القناصل واليهود في هذا الصراع .

#### - أهم المصادر والمراجع :

اعتمدنا في إعداد بحثنا على مجموعة من المصادر والمراجع المتعلقة بموضع البحث ومن أهم المصادر والمراجع المعتمدة مايلي:

#### - المصادر:

وتمثلت في مذكرات بعض القناصل الفرنسيين والإنكليز، الذين خدموا بلدانهم بالجزائر ومن أهمها:

1- مذكرات شوفاليه دارفيو قنصل فرنسا في الجزائر (1673-1674)، وقد أفادتنا هذه المذكرات في معرفة بعض الحثيات عن نشاط الامتيازات القرن السابع عشر. والوكلاء الذين تعاقبوا على تسيير الامتيازات في تلك الفترة.

2- ست سنوات من الإقامة في الجزائر لإليزابيت بروغنتون بلانكي، وهذه الكتاب من تأليف ابنة هنري بلانكي قنصل إنكلترا في الجزائر ما بين 1806-1812، وقد نشرت ابنته في هذا الكتاب المذكرات والتقارير التي كان يكتبها والدها أثناء عمله بالجزائر، وقد أمدنا هذا المصدر بمعلومات عن حثيات تسليم الامتيازات للإنكليز سنة 1807م، واحتوى على معلومات حول نشاط الامتيازات في ظل إدارة الإنكليز.

#### - المراجع :

1- معاهدات الجزائر مع فرنسا 1619-1830 لجمال قنان، وقد أفادنا هذا المرجع في فهم الكثير من السياقات التاريخية التي أحاطت بإبرام المعاهدات بين الجزائر .

- 2- معاهدات الجزائر مع بلدان أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية الجزء الأول لعلي تابلت، وقد أفادنا هذا الكتاب في ذكر مجمل المعاهدات التي عقدتها الجزائر مع كل من فرنسا وانكلترا.
  - 3- الجزائر وأوروبا 1500-1830 لجون وولف، وهو كتاب من ترجمة أبو القاسم سعد الله، وقد أفادنا هذا الكتاب في جميع فصول المذكرة، ومكننا من فهم العديد من جوانب العلاقات الجزائرية الأوربية وخاصة العلاقات مع فرنسا وانكلترا.
  - 4- التجارة الخارجية للشرق الجزائري لمحمد العربي الزبيدي في الفترة ما بين 1792 و1830، وقد أفادنا في الاطلاع على تطور مسار الامتيازات خلال المرحلة الأخيرة من الحكم العثماني في الجزائر.
- المصادر الأجنبية:

-Dan R.P.Pierre, Histoire de Barbarie et de ses corsairs.

- المراجع الأجنبية:

- Paul Masson, Histoire des établissements et du commerce français dans l'Afrique barbaresque (1560-1793).

- الصعوبات :

واجهتنا العديد من الصعوبات أثناء إعداد بحثنا و لعل أهمها :

- طول الفترة الزمنية للبحث والممتدة طيلة العهد العثماني في الجزائر، وقد استوجب علينا محاولة تتبع سياسة الامتيازات خلال كل هذه الفترة.
- أن موضوع العلاقات الجزائرية الأوربية من المواضيع الصعبة والمتداخلة والتي ليس من السهل تناولها والبحث فيها.

# الفصل التمهيدي

## الفصل التمهيدي

أصول الامتيازات الفرنسية و الانكليزية في الجزائر العثمانية

أولا : التعريف بالامتيازات

ثانيا : أصول الامتيازات الفرنسية

ثالثا: أصول الامتيازات الانكليزية

أولاً: التعريف بالامتيازات

1. مفهوم الامتيازات الأجنبية :

1.1. لغة :

الامتيازات جمع امتياز من الفعل امتاز. جاء في لسان العرب لابن منظور<sup>1</sup> : امتازَ القومُ إذا تَمَيَّزَ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ. وعن حذيفة بن اليمان رضي الله عنه، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " لا تَهْلِكُ أُمْتِي حَتَّى يَكُونَ بَيْنَهُمُ التَّمَايُزُ وَالتَّمَايُزُ". رواه ابن سعد، والحاكم والبيهقي. أَي يَتَحَرَّبُونَ أَحْزَاباً وَيَتَمَيَّزُ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ وَيَقَعُ التَّنَازُعُ. يُقَالُ : مَرِئْتُ الشَّيْءَ مِنْ الشَّيْءِ إِذَا فَرَّقْتَ بَيْنَهُمَا فَأَمْتَازَ وَأَمْتَازَ، وَمَيَّزْتُهُ فَتَمَيَّزَ؛ وَتَمَيَّزَ الْقَوْمُ وَأَمْتَازُوا : صَارُوا فِي نَاحِيَةٍ. وَفِي التَّنْزِيلِ الْعَزِيزِ : « وَأَمْتَازُوا الْيَوْمَ أَيُّهَا الْمُجْرِمُونَ »<sup>2</sup> أَي تَمَيَّزُوا، وَقِيلَ: أَي انْفَرِدُوا عَنِ الْمُؤْمِنِينَ .

عرفت كلمة الامتيازات في اللغة اللاتينية « بكلمة "كابوت" Capital، وفي اللاتينية الحديثة تُستخدم كلمة "كابيتولوم" Capitulum، وكذلك "كابيتولاتو" Capitulatio. وتدل هذه المصطلحات على المبادئ الأساسية في الوثائق أو الخطوط العريضة في المعاهدات أو الاتفاقيات، التي تتعهد بموجبها دولة معينة بضمان بعض الحقوق الاستثنائية على الأراضي التابعة لها. قد يتسع معنى هذه المصطلحات أو يضيق وفقاً للسياق، كما قد يُستخدم بمفاهيم مختلفة بحسب المكان»<sup>3</sup>.

2.1. اصطلاحاً :

يرجع بعض المؤرخين تاريخ ظهور الامتيازات الأجنبية إلى الحضارات القديمة، حيث تمتع المقيمون والتجار بامتيازات لا تختلف في جوهرها كثيراً عن تلك التي منحتها الدولة العثمانية. ومثال ذلك ما حصل عليه اليهود في عصر البطالمة<sup>4</sup> بمدينة الاسكندرية وروما وبلاد اليونان، وما حصل عليه التجار العرب في إقليم كانتون الصين في القرن التاسع الميلادي من حق التحاكم إلى الشريعة الإسلامية. وقد سار

1- ابن منظور، لسان العرب، ج5، دار صادر، بيروت، لبنان، 1968، ص ص 412، 413.

2- سورة يس، الآية 59.

3 - وليد العريض، " تاريخ الامتيازات في الدولة العثمانية وآثارها"، مجلة الدراسات الجامعية الأردنية، المجلد 24، العدد 1، 1997، ص 145.

4- البطالمة: هي السلالة التي أسسها بطليموس الأول، أحد القادة العسكريين للإسكندر المقدوني، حكمت هذه السلالة مصر لمدة ثلاثة قرون تقريباً من 305 ق.م حتى 31 ق.م، ينظر: عبد العزيز صالح وآخرون، تاريخ مصر القديمة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1997، ص ص 371، 372.

الحكام المسلمون على هذا النهج مثلما فعل السلطان صلاح الدين الأيوبي بمنح امتيازات للإمارات الإيطالية بيزة وجنوة والبندقية<sup>1</sup>.

ونجد مثل هذه الامتيازات أيضا مضمنة في المعاهدة التي أبرمت عام 1230م بين الدولة الحفصية وإمارة بيزا، حيث حصل تجار ورعايا هذه الأخيرة على امتيازات هامة كضمان أمن التجار وسلعهم، وحرية التنقل للبيزيين داخل الدولة الحفصية وإنشاء مقابر خاصة بهم واعتماد قنصل خاص بهم يرفع شؤونهم<sup>2</sup>.

وترى ليلي الصباغ أن ما يطلق عليه اسم "امتيازات" هو في الحقيقة أشبه ما يكون بعهود الأمان أو عهود الذمة التي منحها المسلمون في القديم لأهل الذمة، ولكن الأوربيين مع مرور الوقت أصبحوا يرونها امتيازات فعلية يتمتع بها الأوربيون دون رعايا الدولة العثمانية<sup>3</sup>.

وقد وردت كلمة الامتيازات في المعجم الموسوعي للمصطلحات التاريخية بأنها "تلك الحقوق التي منحها السلاطين العثمانيون للدول الأجنبية ورعاياها على أراضي الدولة العثمانية في فترات مختلفة أو تلك التي حصل عليها الأجانب نتيجة لضغوطهم السياسية والاجتماعية على الدولة العثمانية في عهد ضعفها وانحطاطها"<sup>4</sup>.

ويفسر عبد العزيز الشناوي مصطلح الامتيازات بـ "المعاهدات المتضمنة المبادئ القانونية لإقامة المستأمنين من رعايا الدول الأجنبية في ممتلكات الدولة العثمانية ولممارسة نشاطهم التجاري المشروع فيها، وتقرير حق رعايا الدولة العثمانية المقيمين في أراضي تلك الدول في سريان هذه المبادئ عليهم"<sup>5</sup>.

1- قاري محمود ياسر بن عبد العزي، دور الامتيازات الأجنبية في سقوط الدولة العثمانية دراسة تاريخية تحليلية، ج 1، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص تاريخ حديث، جامعة أم القرى، السعودية، 2001، ص ص 92، 93.

2 - جمال قنان ، معاهدات الجزائر مع فرنسا 1619-1830، دار هومة، الجزائر، 2010، ص 34.

3- ليلي الصباغ، الجاليات الأوربية في بلاد الشام في العهد العثماني، ج1، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1989، ص 232.

4- سهيل صابان، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية ، مطبوعات الملك فهد الوطنية، الرياض ، 2000، ص 36.

5- عبد العزيز محمد الشناوي، الدولة العثمانية دولة مفترى عليها، ج2، مكتبة انجلو المصرية، القاهرة، 2004، ص 40.

## 2. طبيعة الامتيازات :

عند استقراء المعاهدات التي عقدتها كل من فرنسا وانكلترا مع الدولة العثمانية في القرن السادس عشر، أو التي ستعقدها مباشرة مع الجزائر فيما بعد. نجد أن الامتيازات الممنوحة لهاتين الدولتين تندرج ضمن محورين أساسيين هما، الامتيازات القنصلية والامتيازات الاقتصادية.

### 1.2. الامتيازات القنصلية:

ونعني بالامتيازات القنصلية تلك الممنوحة للقنصل، ومن أهم هذه الامتيازات حق القضاء القنصلي، فالقنصل بهذا الامتياز يصبح قاضيا يحكم بين رعاياه داخل أراضي الدولة العثمانية وفق قانون بلاده، وإذا حدث نزاع بين أحد رعاياه ورعايا الدولة العثمانية فلا يخضع للقضاء الإقليمي وإنما يشكل مجلس للفصل في النزاع يحضره القنصل.

نصت مختلف بنود المعاهدات المبرمة على تحصل القنصل الفرنسي على هذا الامتياز، وكمثال على ذلك ما جاء في البند الرابع والخامس والسادس من معاهدة الامتيازات لسنة 1536م<sup>1</sup>، وكذلك نجد هذا الامتياز في المعاهدات المبرمة بين فرنسا والجزائر، وكمثال على ذلك ما يقر به البند الواحد والعشرون من معاهدة 1689م، حيث ينص على ما يلي: «إذا حدث خلاف بين فرنسي وتركي أو مع واحد من الأهالي فلا يمكن محاكمتهم من طرف القضاة العاديين بل عن طريق مجلس الباشا والداي والديوان أو من طرف قائد في الموانئ أين تحدث الخلافات»<sup>2</sup>.

وقد تحصل القنصل الانكليزي على هذا الحق أيضا، فمثلا البند السابع عشر من معاهدة 1580م<sup>3</sup>، ينص على هذا الحق، وكذلك ما نجده في البند 12 من معاهدة 1664م المبرمة مع الجزائر<sup>4</sup>.

كما ضمنت المعاهدات السابقة الكثير من الحقوق للقناصل، كالمعاملة باحترام لائق وحصانة المقرات، وحق ممارسة الشعائر الدينية لهم ولرعاياهم بكل حرية، والاعفاء من دفع بعض الضرائب. هذا وقد تمتع القنصل الفرنسي بالأفضلية على بقية القناصل، أثناء المراسيم البروتوكولية<sup>1</sup>.

1- محمد فريد بك المحامي، تاريخ الدولة العلية العثمانية، تح: إحسان حقي، ط1، دار النفائس، بيروت، لبنان، 1981، ص 225.

2- علي تابليت، معاهدات الجزائر مع بلدان أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية 1619-1830، ج1، منشورات تالة، الجزائر، 2013، ص 65.

3- قاري محمود ياسر بن عبد العزي، المرجع السابق، ص 301.

4- علي تابليت، المرجع السابق، ص 155.

## 2.2. الامتيازات الاقتصادية :

كانت فرنسا أول بلد تمتع بامتيازات اقتصادية حصرية بموجب معاهدة الامتيازات لسنة 1536م والتي جددت عدة مرات، فقد منحت الدولة العثمانية حق احتكار التجارة الأوربية في أراضيها لفرنسا ولكل من يرتاد موانئها تحت الراية الفرنسية، وقبول حماية القنصل الفرنسي لهم، كما أعفي الفرنسيون من دفع أي ضرائب إضافية على السلع المستوردة أو المصدرة، ويدفعون فقط الرسوم التقليدية على هذه التعاملات.

وقد تحصلت فرنسا في الجزائر إضافة للامتيازات التجارية السابقة، على حق صيد المرجان بسواحل الشرق الجزائري، وحق احتكار تجارة بعض السلع. وقد استفادت من معاملة تفضيلية على بقية الدول الأوربية المتعاملة مع الجزائر، هذا ما نجده مثلاً في البند 12 من معاهدة 1666م حيث ينص على ما يلي: « تتم معاملة التجار الفرنسيين الذين يشتغلون في الموانئ والمراسي التابعة لمملكة الجزائر بخصوص تخفيف الضرائب على نحو أفضل من أي أمة من الأمم الأجنبية الأخرى... »<sup>2</sup>.

انكلترا هي الأخرى استفادت من امتيازات في أراضي الدولة العثمانية، بعد عقد معاهدة 1580م، ولكن في الجزائر لم تحصل على نفس الامتيازات التي منحت لفرنسا.

1- بلبل رحمونة، القناصل والقنصليات الأجنبية بالجزائر العثمانية من 1564 إلى 1830، أطروحة لنيل شهادة

الدكتوراه، إشراف فغور دحو، قسم التاريخ وعلم الآثار، كلية العلوم الإسلامية، جامعة وهران، الجزائر، 2011، ص 71.

2- علي تابليت، المرجع السابق، ص 51.

## ثانيا : أصول الامتيازات الفرنسية

لا يمكن الحديث عن الامتيازات الفرنسية في الجزائر دون الرجوع إلى العلاقات العثمانية الفرنسية باعتبار الجزائر إيالة<sup>1</sup> عثمانية، حيث استعانت الامبراطورية الفرنسية بعلاقاتها مع الباب العالي كوسيلة لافتكاك امتيازات في الجزائر.

### 1. التقارب العثماني الفرنسي :

#### 1.1. ظروف التقارب :

يمثل القرن السادس عشر قرن التحولات الكبرى، وهو أيضا قرن الصدامات الحربية بين جميع الأطراف، سواء ما تمثل في الصراع الإسلامي المسيحي بين الدولة العثمانية والغرب المسيحي أو ما تمثل في الصراع الأوربي الداخلي وبالخصوص الصراع بين ملك فرنسا فرانسوا الأول<sup>2</sup> وملك إسبانيا شارل الخامس<sup>3</sup> على تاج الإمبراطورية الرومانية المقدسة، أو ما تمثل في الصراع السني الشيعي بين الدولة العثمانية والدولة الصفوية، وقد كان التعصب الديني السمة البارزة لهذا القرن والمحرك الرئيس لهذه الصراعات<sup>4</sup>.

---

1- أيالة : أكبر التقسيمات الإدارية في الدولة العثمانية، ولقد أشرف على الإيالات في الدولة العثمانية أمير الأمراء ثم الوزراء بعد القرن 16م، حيث يمثلون السلطان ويجمعون بين الحكم الإداري والعسكري للإيالة ولهم النفوذ المطلق .ينظر: سهيل صابان، المرجع السابق، ص 45.

2- فرانسوا الأول : من أهم وأشهر ملوك فرنسا، ولد في سنة 1494م، وصل إلى عرش فرنسا سنة 1515م وبقي فيه إلى غاية وفاته سنة 1547م، دخل في صراع مع شارل الخامس على وراثة تاج الإمبراطورية الرومانية المقدسة. اهتم فرانسوا بالفن ورجاله، نصيرا للعلم والأدب، شغوبا بالأبنية الجميلة وبناتها. ينظر: جفري برون، تاريخ أوروبا الحديث، تر: علي المرزوقي، ط1، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2006، ص ص 174، 175.

3- شارل الخامس : من أهم الشخصيات المسيحية في القرن 16، ولد في 24 فيفري 1500م وهو ابن فيليب دوهاسبورغ وابن جان دوكاستي ابنة اليزابيت وفرديناند اللذين طردا المسلمين من الأندلس، أصبح شارل الخامس ملكا على الأراضي المنخفضة وسنه لا يتعدى 15 سنة، ثم فاز في 23 أكتوبر 1520م بتاج الامبراطورية بعد صراع مع عدوه اللدود فرانسوا الأول وذلك بتزكيته بالإجماع ليصبح ملكا على كل أراضي الممالك الإسبانية والدويلات الإيطالية والأراضي الجديدة في أمريكا والأراضي المنخفضة. توفي في 21 سبتمبر 1558م. ينظر : كمال فيلاي، تاريخ المغرب الحديث، دار ألكسندر للطباعة والنشر والتوزيع، قسنطينة، الجزائر، 2018، ص ص 119، 120.

4- إدريس الناصر رئيسي، العلاقات العثمانية الأوربية في القرن السادس عشر، ط1، دار الهادي، بيروت، لبنان، 2007، ص ص 55، 56.

دخلت الدولة العثمانية مبكرا في صراع مع إسبانيا التي كانت تلاحق المسلمين الفارين من الأندلس بعد سقوط غرناطة آخر قلاعها سنة 1492م، وبدأت حملات تحرشات على سواحل المغرب الإسلامي أدت إلى احتلال عدة مدن فيها. في هذه الظروف ذاع صيت الإخوة بربروس<sup>1</sup> وقادوا حملات لإنقاذ هؤلاء المسلمين وتمكنوا من مقارعة الإسبان وتحرير عدة مدن في الجزائر، وقادت جهودهم في الأخير إلى إلحاق الجزائر بالدولة العثمانية سنة 1520م لتصبح كقاعدة عثمانية للتمدد في المغرب الإسلامي ورأس حربة ضد الإسبان.

أصبحت إيالة الجزائر في مواجهة مباشرة مع شارل الخامس ملك إسبانيا الذي صار ملك أوربا القوي بعدما فاز بتاج الإمبراطورية. لقد صمم السلطان سليمان القانوني<sup>2</sup> على تشتيت هذه الإمبراطورية وتقسيمها إلى دويلات من جديد، وقد قادت المصلحة المشتركة إلى التحالف بين الباب العالي والإمبراطورية الفرنسية هذه الأخيرة التي كان ملكها في صراع مع شارل الخامس. بدأت أولى الاتصالات بينهما عندما أرسلت أم فرانسوا الأولى إلى سليمان القانوني ترجوه أن يخلص ابنها من سجنه بعدما هزم في معركة حربية مع شارل الخامس واقتيد أسيرا إلى مدريد وسجن في إحدى قصورها. وعندما أطلع السلطان سليمان على رسالة والده ملك فرنسا سنة 1525م، أصبحت بيده حجة للتدخل في الشأن الأوربي<sup>3</sup>.

1- لمعرفة المزيد حول دور الإخوة بربروس في إلحاق الجزائر بالدولة العثمانية. ينظر: محمد دراج، **الدخول العثماني إلى الجزائر ودور الإخوة بربروس (1512-1543)**، تصدير، ناصر الدين سعيدوني، ط1، شركة الأصالة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.

2- **سليمان القانوني**: من أهم وأشهر سلاطين الدولة العثمانية، ولد في سنة 900هـ / 1494م، وصل إلى سدة الحكم سنة 1520م وبقي فيه إلى غاية وفاته سنة 1566م، بلغت الدولة في عهده أوج قوتها، وأحدث ثورة قانونية واسعة شملت جوانب من السياسة والإدارة والعسكر، عرف عنه التسامح والعدالة، وشهد عصره الكثير من الفتوحات. ينظر: إسماعيل أحمد ياغي، **الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث**، مكتبة العبيكان، الرياض، السعودية، 1995، ص 62، 63.

3- يلماز أوزتونا، **تاريخ الدولة العثمانية**، تر: عدنان محمود سلمان، المجلد الأول، منشورات مؤسسة فيصل للتمويل، استانبول، تركيا، 1988، ص 267.

أجبر شارل الخامس سجينه فرانسوا الأول على التوقيع على معاهدة مذلة في 14 جانفي 1526م، وقد وقعها هذا الأخير ليضمن حريته ولكنه لم يكن ينوي تنفيذ بنودها، ولما عاد إلى باريس شرع في تطوير العلاقات التي أسستها والدته مع السلطان سليمان<sup>1</sup>.

لقد أراد فرانسوا الأول استغلال مكانة الدولة العثمانية التي بلغت أوج قوتها في ذلك الوقت للوقوف ضد طموحات شارل الخامس التوسعية، وقد أظهر ملك فرنسا في مراسلاته للسلطان العثماني تودده ونيته في عقد حلف مع الباب العالي. أتاح التدخل العثماني من فك الحصار على فرنسا وذلك بالاستيلاء على المجر في نوفمبر 1526م، كما كان للأسطول العثماني في غربي البحر المتوسط بقيادة خير الدين بربروس دور في حماية جنوب فرنسا من أي اعتداء يشنه عليها أعدائها. توج هذا التعاون العسكري والسياسي بعقد معاهدة وقعها سفير فرنسا والسلطان العثماني في فبراير 1536م، وسميت منذ ذلك الوقت بـ «نظام الامتيازات الأجنبية»<sup>2</sup>.

## 2.1. معاهدة الامتيازات الأجنبية 1536 م:

يعود أصل تسمية المعاهدة إلى اسم "معاهدة الصداقة والتجارة الفرنسية العثمانية"، وأما كلمة امتيازات فقد وردت في الأصل اللاتيني وتعني منح السلاطين العثمانيين امتيازات تجارية لدول أجنبية، وبالنظر إلى الظروف السياسية التاريخية التي أحاطت بالمعاهدة يبرز التساؤل عن سبب منح السلطان العثماني امتيازات وتسهيلات للفرنسيين لم يسمح بها لرعاياه أنفسهم؟، وهنا يرى البعض أن هذا كان تكتيكا سياسيا من السلطان وليس خضوعا منه لأن الدولة العثمانية كانت في أوج قوتها عند توقيع المعاهدة<sup>3</sup>. وقد خاض كثير من الباحثين في العصر الحديث في أسباب عقد هذه المعاهدة، وقد أجملوها في أسباب سياسية تمثلت في تفتيت الصف الأوربي الصليبي واستعادة الأندلس، واقتصادية تمثلت في تنشيط التجارة وإحياء موانئ الشام ومصر التي تضررت من تحول طرق التجارة، وعسكرية تمثلت في إضعاف القوة الحربية لإمبراطورية شارل الخامس<sup>4</sup>.

1- يلماز أوزتونا، المرجع السابق، ص 268.

2- قيس جواد العزاوي، الدولة العثمانية قراءة لعوامل الانحطاط، الدار العربية للعلوم، بيروت، لبنان، 1994، ص ص 18، 19.

3- نادية محمود مصطفى، المرجع السابق، ص ص 29-32.

4- قاري محمود ياسر بن عبد العزي، المرجع السابق، ص 214.

تضم معاهدة 1536م<sup>1</sup> ستة عشر بنداً، حيث يسمح البند الأول بحرية التنقل والملاحة في سفن مسلحة أو غير مسلحة، والسماح لرعايا الدولتين بالتجول والإقامة في الأراضي التابعة لكلا الدولتين . أما البند الثاني فينص على حق التجارة والمتاجرة بالنسبة لرعايا الدولتين في أراضي كل منهما مع دفع الرسوم الجمركية وغيرها من الضرائب مرة واحدة، و تحديد الرسوم الجمركية بنسبة موحدة ومقررة وهي 5%<sup>2</sup>. وأقر البند الثالث على حق التمثيل القنصلي، حيث يتم تعيين قنصل فرنسي لدى الباب العالي<sup>3</sup> مع توفير الحماية له، وإعطائه حق البت في القضايا المدنية والجنائية لرعاياه وفق القانون الفرنسي. ونص البند الرابع والخامس والسادس على إجراءات التقاضي حيث تقرر إعفاء الرعايا الفرنسيين من الخضوع للقضاء الإقليمي و بدلاً من ذلك يخضعون للقضاء القنصلي وفق القانون الفرنسي ، وضمان حرية العبادة للرعايا الفرنسيين في الأراضي العثمانية.

وفي البنود المتبقية تم اعطاء امتيازات للفرنسيين، كضمان عدم استرقاقهم وعتق الذين تم استعبادهم قبل توقيع هذه المعاهدة. وإعطاء حق الراية لفرنسا<sup>4</sup>، أي أن كل التجار الأوربيين باستثناء تجار البندقية ملزمون برفع الراية الفرنسيين على سفنهم إذا ما أرادوا التجارة مع الدولة العثمانية . وقد افتك ملك فرنسا حق التمتع بمزايا هذه المعاهدة لكل من البابا وملك انكلترا وملك ايقوسيا<sup>5</sup> إن أرادوا ذلك بشرط إبلاغ تصديقهم على المعاهدة إلى السلطان العثماني في غضون ثمانية أشهر من توقيع المعاهدة<sup>6</sup>.

1- للاطلاع على النص الكامل لبنود المعاهدة. ينظر : محمد فريد بك المحامي، تاريخ الدولة العلية العثمانية، تح:

إحسان حقي، ط1 ، دار النفائس، بيروت، لبنان، 1981، ص ص 224-229.

2- إدريس الناصر رائسي، المرجع السابق، ص 100.

3 - الباب العالي: اسم أطلق في العصر العثماني على المقر الرسمي لرئاسة الوزراء (مقر الصدر الأعظم) في استانبول، ابتداء من 1718م، وكان قبل هذا التاريخ يطلق على البلاط السلطاني، و يبدو أن التسمية اشتقت من الطبيعة المرتفعة لمدخل باب رئاسة الوزراء. ينظر: محمد عبد الكريم الخطيب، معجم المصطلحات والألقاب التاريخية، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1996م، ص 62.

4- محمد سهيل طقوش، تاريخ العثمانيين من قيام الدولة إلى الانقلاب على الخلافة، ط3، دار النفائس، بيروت، لبنان، 2013، ص 196.

5- يسميها الانكليز سكوتلاند، وهي الجزء الشمالي من أراضي المملكة المتحدة - انكلترا - وقد كانت آنذاك دولة مستقلة. ينظر: محمد فريد بك المحامي، المرجع السابق، ص 229.

6- المرجع نفسه، ص 229.

## 2. بداية الامتيازات الفرنسية في الجزائر :

استغلت فرنسا معاهدة الامتيازات التي أبرمتها مع الدولة العثمانية، واستطاعت الدخول بفضلها إلى الجزائر، فكانت أول دولة تحصل على امتيازات في أقاليم الجزائر، كما كانت أول دولة تنشئ قنصلية لها بالجزائر.

### 1.2. إنشاء القنصلية الفرنسية بالجزائر :

تعد معاهدة 1536م التي عرضنا مجمل بنودها سابقا، حسب كثير من المؤرخين الأرضية الصلبة التي تأسست عليها الامتيازات التي حصلت عليها فرنسا في أراضي الدولة العثمانية ومنها الجزائر، وقد تم تجديد هذه المعاهدة وتطويرها في القرن السادس عشر على عهد كل من السلاطين سليم الثاني في 1568م ومراد الثالث في أعوام 1575م و1576م و1581م. ومنحت الدولة العثمانية من خلال هذه المعاهدات امتيازات تجارية حصرية للفرنسيين ولمن يحمل الراية الفرنسية أثناء ارتياد الموانئ العثمانية<sup>1</sup>.

واجهت فرنسا صعوبات كبيرة في الولوج إلى الجزائر و تنفيذ الامتيازات التي حصلت عليها من السلطان العثماني، فقد وقع حكام الجزائر بين مطرقة تنفيذ أوامر السلاطين العثمانيين وسندان الظروف الداخلية والخارجية، حيث كانت الجزائر في مواجهة الحملة الصليبية الإسبانية ما ولد لدى الرأي العام الداخلي رفض لكل ما هو مسيحي، وبالرغم من ذلك فقد استطاع بايلربايات الجزائر من التوفيق بين مصلحة البلاد في التعامل مع البلدان الأوربية والمحافظة على صلتهم بالسلطان العثماني<sup>2</sup>.

لقيت المساعي الفرنسية في مسألة اعتماد قنصل لها في الجزائر صعوبات كبيرة، لقد كان السفير الفرنسي بالقسطنطينية يلح على تعيين قنصل فرنسي بالجزائر لرعاية المصالح التجارية ولكي يكون عينا على بحارة الجزائر، واستطاع هذا الأخير تعيين المرشلي برتول Bartholle في 15 سبتمبر 1564م لكن تم رفض اعتماده من طرف ديوان الجزائر، وفي 1578م تم تعيين قنصل آخر ولكن لم يباشر مهامه هو الآخر، ويعد القنصل بيونو Bionneau أول قنصل فرنسي تم اعتماده<sup>3</sup>، ولكنه تعرض للسجن بسبب

1- جمال قنان، معاهدات الجزائر مع فرنسا 1619-1830، المرجع السابق، ص 46.

2- المرجع نفسه، ص ص 47، 48.

3- اعتمد سنة 1581م. ينظر: جمال قنان، معاهدات الجزائر مع فرنسا 1619-1830، المرجع السابق، ص 50.

خلافاته مع ديوان الجزائر. وعلى كل فقد اكتنف الغموض مسألة اعتماد القناصل الفرنسيين بالجزائر ولم تتضح إلا مع بدء قنصلية دوفياس Devias في سنة 1597م<sup>1</sup>.

## 2.2. تأسيس المراكز التجارية على سواحل الشرق الجزائري :

الباستيون<sup>2</sup> أول المراكز التي أسسها الفرنسيون على سواحل الشرق الجزائري، وهو حصن يقع على بعد 12 كلم غرب مركز القالة و48 كلم شرق مدينة عنابة<sup>3</sup>. وتعد المنطقة التي يقع فيها هذا الحصن وما جاورها على طول الساحل الممتد بين رأس الوردة، شرق مدينة عنابة وطبرقة على الحدود التونسية، منطقة غنية بالمرجان وخاصة النوع الجيد منه<sup>4</sup>. وقد كان يعتبر من الأحجار الكريمة في العصور الوسطى ولقيت تجارته رواجا كبيرا آنذاك، وقد كانت طبرقة ومرسى الخرز (قرب مدينة القالة) أهم مركزين لاستخراجه وتسويقه. في منتصف القرن الثاني عشر تحصل تجار من إمارة بيزا الإيطالية على امتياز لصيد المرجان على هذا الساحل، ومع بداية العصر الحديث ازداد الطلب على المرجان في الأسواق الأوروبية بفضل التجار البروفانسيين و الجنوبيين الذي كانوا يتاجرون مع السكان المحليين، وقد نجح الجنوبيون في الحصول على امتياز صيد المرجان في طبرقة من خير الدين باشا مقابل إطلاق سراح سنان باشا أحد ضباطه البارزين والذي أسر إثر معركة بحرية<sup>5</sup>.

يكتنف الغموض مسألة التاريخ الدقيق لتأسيس وكالة الباستيون بسبب تعدد الروايات التاريخية وتضاربها، وفقاً لبعض المصادر، فإن تأسيس الحصن يعود إلى سنة 1390م (792هـ) أثناء حملة الدوق "دي بوربون" على مدينة المهديّة في تونس. هذه الرواية تم استبعادها من قبل بعض المؤرخين،

1- بليل رحمونة، المرجع السابق، ص ص 22-23.

2- ينظر الخريطة التي توضح موقع الباستيون في الملحق 01.

3- ناصر الدين سعيدوني، "معجم تاريخي للأماكن والبلدان الجزائرية، حصن فرنسا (الباستيون)"، مجلة بحوث، المجلد 2، العدد 1، جامعة الجزائر، 1994، ص 53.

4- المرجان : اعتبره القدماء شجرة بدون أوراق، ولكن التعريف الحديث يعتبر الغصن الحي منه كتجمع لحيوانات متحدة فيما بينها وملتحمة، ويتواجد المرجان على أعماق تتراوح بين خمس وعشرين ومائتي متر، ويكبر بسرعة فيبلغ ارتفاعه أحيانا خمسين سنتيمترا. ينظر: محمد العربي الزبيري، التجارة الخارجية للشرق الجزائري، ط 3، دار الحكمة، الجزائر، 2014، ص ص 85-86.

5- جمال قنان، العلاقات الفرنسية - الجزائرية 1790-1830، طبعة خاصة، منشورات متحف المجاهد، الجزائر، 2004، ص ص 223، 224.

مثل لابريموداي (La Primaudaie)، بسبب عدم وجود أدلة قوية تدعمها<sup>1</sup>. بينما تقول الرواية الثانية أن التجار البروفانسيين القادمين من جنوب فرنسا عقدوا اتفاقاً مع شيوخ قبائل معزولة عام 1520م (926هـ)، حيث يسمح لهم بالتجارة معهم وصيد المرجان على الشريط الساحلي الممتد من طبرقة إلى عنابة مقابل دفع إتاوات معينة، ولكنها كانت مبادرات فردية من هؤلاء التجار ولم يستقروا بشكل دائم عكس الجنوبيين الذين حصلوا على امتياز صيد المرجان من الدولة العثمانية<sup>2</sup>.

وتقول رواية ثالثة أنه في سنة 1524م حصل تاجران من مرسيليا يدعيان توماس لنش (Thomas Linche) و كارلين ديدي (Carlin Didier)، بموجب اتفاقيات الامتيازات من الأهالي على حق التجارة وصيد المرجان على طول حوالي عشرة فراسخ<sup>3</sup> ساحلية، وأنهما أسسا بعد ذلك حصن فرنسا<sup>4</sup>. هذه الروايات تفندھا المصادر التاريخية التي لم تشر إلى أي نشاط للفرنسيين في النصف الأول من القرن السادس عشر، وأكدت المصادر في المقابل على نشاط الجنوبيين في التجارة وصيد المرجان بعد حصولهم على امتياز بذلك<sup>5</sup>. وحسب ما وصل إليه الباحث الشيخ لكحل، فإن تأسيس الباستيون يعود لسنة 1561م<sup>6</sup>، وهو التاريخ الذي أورده الأب دان<sup>7</sup>، وهو قريب من تاريخ 1560م الذي رجحه المؤرخ بول ماسون (Paul Masson)<sup>8</sup>، و كذلك ما أورده المؤرخ لابريموداي من أن التاجران توماس لنش وكارلين ديدي استقروا بالمنطقة سنة 1561م بعد حصولهما على ترخيص من السلطان العثماني وموافقة الأهالي،

1 – F.Elle de La Primaudaie, **Le Commerce et la Navigation De l'Algérie Avant la conquête française**, IMPRIMERIE DE CH. LAHURE ET Cie, Paris, 1861, p 14.

2 – F.Elle de La Primaudaie, **op.cit**, p14.

3- **الفرسخ** : محرف كلمة فرسك الفارسية، وهي تساوي ثلاثة أميال تقريبا أو المسافة التي يقطعها الإنسان على ظهر فرسه خلال ساعة. ينظر: سهيل صابان، **المرجع السابق**، ص ص 162، 163.

4 – Paul Masson, **Histoire des établissements et du commerce français dans l'Afrique barbaresque (1560–1793)**, librairie Hachette et Cie, Paris, 1903, p3.

5- لكحل الشيخ، "الامتيازات الاقتصادية الفرنسية في الجزائر خلال القرن السادس عشر"، **المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية**، المجلد 7، العدد 1، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، 2015، ص ص 17، 18.

6- لكحل الشيخ، "الامتيازات الاقتصادية الفرنسية في الجزائر خلال القرن السادس عشر"، **المرجع السابق**، ص 19

7 – Dan R.P.Pierre, **Histoire de Barbarie et de ses corsaires**, seconde edition, Pierre Rocolet Imprimeur et Libraire ordinaire de Roi, Paris, 1649.p57.

8 – Paul Masson, **op.cit**, p9.

حيث أسس مركزا تجاريا و محطة لصيد المرجان تحت اسم حصن فرنسا "الباستيون"، على بعد اثني عشر فرسخا من مدينة عنابة<sup>1</sup>.

استطاع الفرنسيون ضم مراكز وموانئ تابعة إداريا وماليا لوكالة الباستيون، لقد أصبح بايلك الشرق مقرا للمؤسسات الفرنسية الناشئة بفعل الامتيازات، وتكاد العلاقات التجارية بين الجزائر وفرنسا تنحصر بين موانئ الجنوب الفرنسي وموانئ بايلك الشرق حيث تتركز هذه المؤسسات<sup>2</sup>.

يعد مركز القالة من أهم المراكز التابعة لوكالة الباستيون، وهو أول مركز طالب الفرنسيون بضمه إلى الباستيون وذلك لقربه من الوكالة، وقد رخص السلطان العثماني للفرنسيين للصيد هناك سنة 986هـ/1578م<sup>3</sup>، واستعمل مينائها الواسع لرسو سفن الباستيون<sup>4</sup>، وقد أصبح مركز القالة عام 1679م هو الوكالة الأم بعد هجر الفرنسيين لحصن الباستيون، بسبب خوفهم من تكرار هجمات القبائل المجاورة للحصن وخوفهم من حمى المستنقعات التي انتشرت في ذلك الوقت<sup>5</sup>.

وتم شراء وكالة عنابة (بونة) من عوائد الباستيون، وأصبحت من ملحقاته<sup>6</sup>. ويصف العالم هابنسترايت عنابة عندما زارها ب: «وللفرنسيين بعنابة مركز تجاري يشتغل بتجارة الحنطة والشعير والخضار الجافة والجلود والعسل والشمع...»<sup>7</sup>. وأما خليج ستورة والذي بنى الفرنسيون على ضفافه مدينة سكيكدة، من المناطق المفضلة لصيد المرجان، ولم يقتصر نشاط هذا المركز على تجارة المرجان بل تعداه إلى تجارة الخيول والجلود والشموع وغيرها<sup>8</sup>.

1 – F.Elise de La Primaudaie, **op.cit**, p14.

2- عائشة غطاس، العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال القرن السابع عشر 1619-1694، إشراف مولاي بلحميسي، رسالة لنيل شهادة الماجستير، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، الجزائر، 1985، ص 101.

3- للاطلاع على الأمر السلطاني ينظر الملحق رقم 02.

4- لكحل الشيخ، "الامتيازات الاقتصادية الفرنسية في الجزائر خلال القرن السادس عشر"، المرجع السابق، ص 23

5- ناصر الدين سعيدوني، "معجم تاريخي للأماكن والبلدان الجزائرية، حصن فرنسا (الباستيون)"، المرجع السابق، ص 55.

6- لكحل الشيخ، "الامتيازات الاقتصادية الفرنسية في الجزائر خلال القرن السادس عشر"، المرجع السابق، ص 23

7- هابنسترايت. ج. أو، رحلة العالم الألماني ج. أو. هابنسترايت إلى الجزائر وتونس وطرابلس (1145هـ/1732 م)، 1732م)، تر: ناصر الدين سعيدوني، دار الغرب الإسلامي، تونس، 2007، ص 94.

8- لكحل الشيخ، "الامتيازات الاقتصادية الفرنسية في الجزائر خلال القرن السادس عشر"، المرجع السابق، ص 23، 24.

ويعد رأس الوردة أيضا من المراكز التي ضمها الفرنسيون لوكالة الباستيون، وهو على بعد 18 كم غرب حصن الباستيون. أما مدينة الجزائر فيقع بها بيت يدعى دار الجزائر، ويستعمل هذا البيت، كنزل لإقامة موظفي الباستيون، القادمين من فرنسا أو المكلفين بمهمة لدى السلطات الجزائرية<sup>1</sup>.

---

1- لكل الشيخ، "الامتيازات الاقتصادية الفرنسية في الجزائر خلال القرن السادس عشر"، المرجع السابق، ص 7.

### ثالثا: أصول الامتيازات الانكليزية

اقتفى الانكليز خطى الفرنسيين في نسج علاقاتهم مع إيالة الجزائر، فقد استطاعوا على غرار الفرنسيين إبرام معاهدة امتيازات مع الدولة العثمانية، واستطاعوا من خلال هذه المعاهدة ربط علاقاتهم مع الجزائر.

#### 1. التقارب العثماني الانكليزي :

##### 1.1. ظروف التقارب :

نظرا لموقع انكلترا البعيد عن حوض البحر الأبيض المتوسط، فقد كانت الإمارات الإيطالية (البندقية-جنوة-فلورنسا) همزة الوصل بينها وبين الشرق في جميع المبادلات التجارية. وإلى غاية نهاية القرن الخامس عشر لم تكن هناك علاقات مباشرة للإنكليز مع الدولة العثمانية، وكانوا يجهلون الكثير عن العثمانيين، حتى أن حدثا عالميا مثل سقوط القسطنطينية في 1453م لم يرد في كتب الحوليات الانكليزية<sup>1</sup>.

مع مستهل القرن السادس عشر بدأ التجار الانكليز بالدخول إلى البحر الأبيض المتوسط ، وكان لهم أول نشاط تجاري في سنة 1511م مع الجزر اليونانية وسوريا. ومنذ هذا التاريخ بدأ التجار الانكليز يسعون إلى إيجاد روابط تجارية مع المشرق للوصول إلى تجارة الهند والحصول على التوابل بأرخص سعر وتجنب الوساطة التجارية الإسلامية. ومثلما اكتشف البرتغاليين والإسبان طريق الرجاء الصالح وتجنبوا العبور عبر طريق البحر المتوسط، فإن الإنكليز سلكوا الطريق المار من شمال أوروبا فروسيا فبلاد فارس. وقد استطاع تاجر انكليزي مغامر يدعى أنطوني جنكسين من الحصول على حرية التجارة عبر السلطنة العثمانية وكان ذلك في عهد السلطان سليمان القانوني والذي سمح منذ 1553م للتجار الانكليز بأن يتاجروا بحرية في الأراضي العثمانية تحت راية العلم الفرنسي<sup>2</sup>.

1- إدريس الناصر رئيسي، المرجع السابق، ص 154.

2- المرجع نفسه، ص ص 155، 156.

كان للظروف السائدة في القرن السادس عشر دور كبير في التقارب العثماني الانكليزي، ومثلما تحالف العثمانيون مع الفرنسيين، فقد قادت المصلحة ضد العدو الإسباني المشترك مرة أخرى لتحالف العثمانيين مع الانكليز وانقاذها من مخالب الملك فيليب الثاني ابن شارل الخامس<sup>1</sup>.

نجحت بعثة انكليزية في سنة 1578م قدمت إلى السلطان العثماني مراد الثالث، واستطاعت أن تقنعه في توجيه رسالة إلى الملكة إليزابيث الأولى تحمل نوايا سياسية وامتيازات تجارية مغرية لإنكلترا، كانت هذه الرسالة بمثابة الأرضية التي مهدت لعقد معاهدة الامتيازات العثمانية البريطانية لسنة 1580م<sup>2</sup>.

## 2.1. معاهدة الامتيازات العثمانية البريطانية لسنة 1580م:

تضم المعاهدة<sup>3</sup> اثنان وعشرون بنداً، وهي لا تختلف عن ضمانات التجارة والإقامة الممنوحة لفرنسا والبندقية<sup>4</sup>، ومن بين ما تضمنته المعاهدة بين الدولتين حماية رعاياهم وتجارتهما في أراضي كل منهما، ومنح السفن الانكليزية حرية الدخول والمغادرة في الموانئ العثمانية وتقديم المساعدة لهذه السفن إن احتاجت لذلك، وتسليم أي عبيد انكليز داخل الأراضي العثمانية للقنصل الانكليزي. وجاء أيضاً في البند الخامس عشر: « لا يسمح بوضع العراقيل أمام القناصل المعينين في الاسكندرية وطرابلس والشام والجزائر وتونس والقاهرة وطرابلس الغرب وغيرها في حالة استبدالهم من الرجال الأكفاء لشغل تلك المواقع ». وفي البند السابع عشر منح للقنصل الانكليزي حق القضاء القنصلي والفصل بين رعاياه وفق العرف الانكليزي. ونص البند العشرون على ما يلي: « تمنح بريطانيا جميع البنود المكتوبة والمسجلة التي حصلت عليها فرنسا والبندقية والملوك الآخرين من أصدقاء الدولة بموجب المعاهدات المبرمة معهم... »

أثارت هذه المعاهدة حفيظة فرنسا ولم تكن راضية عنها، ورأت فيها منافسة لها على الامتيازات الحصرية التي كانت تحوزها، ومنها حق الراية الذي كان يجبر السفن الانكليزية على رفع العلم الفرنسي عند ارتيادها الموانئ العثمانية وحاولت بكل السبل إلغاء الامتيازات الممنوحة لإنكلترا<sup>5</sup>.

1- يلماز أوزتونا، المرجع السابق، ص 393.

2- قاري محمود ياسر بن عبد العزي، المرجع السابق، ص ص 272، 273.

3- للاطلاع على البنود الكاملة لنص المعاهدة والتي قام بترجمتها الباحث قاري محمود ياسر بن عبد العزي عن النسخة الإنكليزية. ينظر: قاري محمود ياسر بن عبد العزي، المرجع السابق، ص ص 299-302.

4- ليلي الصباغ، المرجع السابق، ص 175.

5- المرجع نفسه، ص 176.

## 2. بداية العلاقات الجزائرية الانكليزية:

شكلت العلاقات الخارجية للدولة العثمانية مع الدول الأوربية، منفذا لإيالة الجزائر في تشكيل علاقاتها مع هذه الدول. تأتي فرنسا في مقدمة هذه الدول التي ربطتها معاهدة صداقة مع الدولة العثمانية في 1536م، والتي مهدت لفرنسا الحصول على امتيازات وإنشاء قنصلية لها بالجزائر في 1580م. تمكنت انكلترا هي الأخرى بربط علاقات مع الدولة العثمانية، كانت بدايتها مبادرات فردية لتجار انكليز اقتحموا حوض البحر الأبيض المتوسط، ثم تجسدت هذه العلاقات رسميا بعقد معاهدة 1580م.

غير أن انكلترا ستواجه صعوبات في بدء علاقاتها مع الجزائر. فقد كانت تجارتها الدولية في حوض المتوسط مهددة بفعل هجمات رياس البحر الجزائريين، ولما كان الحسم العسكري خيارا غير متاح لدى انكلترا لإنقاذ تجارتها من هجمات البحرية الجزائرية، هذه الأخيرة قد بلغت منذ النصف الثاني من القرن السادس عشر درجة كبيرة من القوة، جعلها تهيمن على الحوض الغربي للمتوسط. لم يبق إلا أمام انكلترا إلا طرق باب الدبلوماسية مع الجزائر، ومن ناحية أخرى واجهت كما فرنسا، صعوبات كبيرة في إقناع بيلربايات الجزائر في قبول اعتماد قنصل لها بالجزائر، نظرا للمعارضة الشديدة لفكرة إقامة دائمة لممثل عن دولة مسيحية في الجزائر<sup>1</sup>.

لقد أولت انكلترا أهمية كبيرة لإقامة علاقات دبلوماسية وتجارية مع الجزائر، فالموانئ والمرافئ الجزائرية تمثل مراكز توقف لمعظم السفن التجارية الانكليزية، ثم إن الملكة إليزابيث كانت هي الأخرى تتعاطى التجارة، وبالتالي فإن لهذه الأخيرة مصالح خاصة في حماية التجارة الانكليزية<sup>2</sup>.

بعد عقد انكلترا معاهدة 1580م مع الدولة العثمانية، أسس التجار الانكليز شركة المشرق للتجارة سنة 1581م، وأمام التهديد المتزايد للبحرية الجزائرية للتجارة الانكليزية، اجتمع هؤلاء التجار و فوضوا جون تيببتون ليكون وكيلا تجاريا للشركة في الجزائر، يعمل على تسيير التجارة وحمايتها بكل الوسائل<sup>3</sup>.

1- حمزة إسحاق زيتوني، نشأة العلاقات الجزائرية الانكليزية وتطورها خلال الحقبة العثمانية 1535-1698م، ط1،

دار الباحث، برج بوعريش، الجزائر، 2021، ص ص 66، 67.

2- المرجع نفسه، ص ص 77، 78.

3- بوحلوة محمد الأمين، إيالة الجزائر العثمانية ومملكة انكلترا دراسة في العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية من 1620م إلى 1827م، أطروحة دكتوراه علوم في التاريخ والحضارة الإسلامية، إشراف بوركة محمد، جامعة أحمد بن بلة وهران، الجزائر، 2019، ص 83.

نجحت الجهود الانكليزية، وبمساعدة الباب العالي الذي كان يضغط لاحترام المعاهدة التي عقدها مع الانكليز، في اعتماد جون تيبتون ليكون أول قنصل لإنكلترا بالجزائر سنة 1685م وممثلاً لشركة المشرق بالمنطقة. ولكن هذا الأخير لم يتمتع بميزة التمثيل الدبلوماسي، وظل ينظر إليه على أنه وكيل تجاري فقط<sup>1</sup>.

لم يستطع جون تيبتون حل الكثير من مشاكل الأسرى الانكليز لدى الجزائر، وبعد انتهاء مهمته عينت الملكة إليزابيث القنصل جون أودلاي سنة 1600م، وتم تقديم هذا الأخير كممثل لجلالة الملكة في الجزائر. ولكن هو الآخر كانت مهمته حماية التجارة والرعايا الانكليز في إيالة الجزائر<sup>2</sup>.

1- حمزة إسحاق زيتوني، المرجع السابق، ص 75.

2- بوحلوقة محمد الأمين، المرجع السابق، ص 88.

# الفصل الأول

## الفصل الأول

تطور سياسة الامتيازات الفرنسية والانكليزية

بإيالة الجزائر

أولا: فترة الاضطراب (1604-1693م)

ثانيا: فترة الاستقرار (1694-1790م)

ثالثا: مصير الامتيازات (1791-1827م)

## الفصل الأول : تطور سياسة الامتيازات الفرنسية والانكليزية بإيالة الجزائر

سوف نركز الحديث عن تطور سياسة الامتيازات الاقتصادية التي حصلت عليها كل من فرنسا وانكلترا في الجزائر، وهذه ينبغي التمييز بين نوعين منها: الأولى تدخل في إطار العلاقات التجارية العامة، والتي تتعلق بتجارة التصدير والاستيراد وكل ما يتعلق بها من تحديد الرسوم الجمركية وحقوق وواجبات التجار لرعايا كلا البلدين، وهذه الأمور كانت تحدد في المعاهدات السياسية. والثانية تتعلق بالامتيازات الممنوحة لصيد المرجان على سواحل الشرق الجزائري وحق احتكار تصدير بعض السلع<sup>1</sup>.

كانت فرنسا البلد الوحيد الذي حظي بامتيازات حصرية في الجزائر، فبالإضافة لما ضمنته مختلف المعاهدات السياسية من بنود تجارية، فقد حازت على امتياز ينص على حق الفرنسيين في إنشاء مؤسسات تختص بصيد المرجان وتحتكر تصدير بعض السلع من موانئ بايلك الشرق، وكان هذا الامتياز مدرج في إطار معاهدات منفصلة عن المعاهدات السياسية، وهي المعاهدات الخاصة بحصن الباستيون. بينما انكلترا لم تحصل على امتيازات كالتى حصلت عليها فرنسا، وإنما حصلت على امتيازات تجارية كفلتها لها البنود التجارية الموجودة في المعاهدات السياسية الموقعة بينها وبين الجزائر والمسماة بمعاهدات سلم وتجارة<sup>2</sup>.

سعت انكلترا منذ تأسيس قنصلية تجارية لها بالجزائر في سنة 1580م، في الحصول على امتيازات مماثلة لامتيازات الفرنسيين، ودخلت في تنافس شديد مع غريمتها فرنسا، وظلت تتحين الفرص للحصول على امتياز استغلال الباستيون، مستغلة في كل مرة فرصة تدهور العلاقات الجزائرية الفرنسية. وبالرغم من حصولها في القرن 18م على نيابة قنصلية في وهران ومركز تجاري تابع لشركة الشرق، وأيضاً حصولها في سنة 1732م على احتكار تصدير القمح من عنابة، إلا أن امتياز استغلال الباستيون لم تتحصل عليه إلى غاية سنة 1807م<sup>3</sup>.

سوف نحاول التركيز في هذا الفصل على تتبع الامتيازات الخاصة باستغلال الباستيون، وذلك لأنها أخذت حصة الأسد في العلاقات الاقتصادية، وخاصة العلاقات الجزائرية- الفرنسية هذا من جهة، ومن جهة أخرى كان لهذه الامتيازات تأثير في توجيه العلاقات السياسية .

1- جمال قنان، المرجع السابق، ص 223.

2- اسماعيل توتة، علاقات الجزائر مع دول بحر الشمال 1600-1830م، دار ومضة، الجزائر، 2022، ص 113.

3- المرجع نفسه، ص ص 114، 115.

## أولا : فترة الاضطراب ( 1604-1694م)

منذ تأسيس حصن الباستيون سنة 1561م بسواحل الشرق الجزائري، ظلت العلاقات الفرنسية الجزائرية هادئة، لكن عدم التزام الفرنسيين بالقوانين المنظمة لتلك الامتيازات أجبر السلطات الجزائرية على تهديم الباستيون سنة 1604م، لتدخل بعدها العلاقات مرحلة من الاضطراب لم تستقر إلا بعد توقيع معاهدة السلم المؤي.

### 1. الامتيازات قبل 1628م:

لقد نجحت فرنسا وانكلترا في النفوذ إلى الجزائر واعتماد قناصلهم والحصول على امتيازات بها، بفضل الوفاق مع الباب العالي، والتحالف بين ملوك فرنسا وانكلترا والباب العالي ضد التوسع الاسباني في الضفة الغربية لحوض المتوسط. و بنهاية القرن السادس كانت البحرية الجزائرية تعيش أزهى عصورها، وبدأت تستهدف السفن الفرنسية والانكليزية في البحر المتوسط بعد أن كانت في مأمن من هجماتها<sup>1</sup>، ولكن مع توقيع ملك فرنسا هنري الرابع السلام مع إسبانيا، أفقد الوفاق السابق قيمته، وأضعف تأثير السلطان العثماني على حكام الجزائر إذ أنه لم يستطع إيقاف هذه الهجمات رغم احتجاجات سفيري فرنسا وانكلترا. ومع مطلع القرن السابع عشر ازدادت هجمات رياس البحر ضد تلك السفن، وأصبحت المصالح التجارية في البحر المتوسط عرضة لتهديد متزايد، الأمر الذي أقنع في الأخير فرنسا وانكلترا على البحث على التعامل المباشر مع الجزائر وتجاوز وساطة السلطان العثماني<sup>2</sup>.

تحصلت فرنسا بموجب المعاهدة التي عقدت سنة 1536م، على امتيازات في أراضي الدولة العثمانية، وقد نجحت في النفوذ إلى الجزائر، والحصول على امتياز صيد المرجان، حيث تم تأسيس شركة المرجان المرسيلية سنة 1561م من طرف "توماس لنش" و "كارلين ديدي" كما رأينا في الفصل

1- يرى المنور مروش أن "القرصنة" الجزائرية عاشت فترتين من الازدهار، عهد ذهبي بين 1580 و 1640، وعهد انتعاش استثنائي بين 1793 و 1815 ساعدت عليه الحروب الأوروبية العامة. ينظر: المنور مروش، دراسات عن الجزائر في العهد العثماني، ج1، دار القصة، الجزائر، 2009، ص 70.

2- جون ب وولف، الجزائر وأوروبا 1500-1830، ترجمة وتعليق: أبو القاسم سعد الله، عالم المعرفة، الجزائر، 2009، ص ص 240-243.

الأول. بينما انكلترا فقد نجحت في سنة 1580م في إيفاد قنصل تجاري يدعى جون تبتون كممثل لشركة الشرق، بهدف رعاية مصالح التجار الانكليز والحصول على تسهيلات جمركية<sup>1</sup>.

بدأ نشاط شركة المرجان المرسيلية بالتزايد، وانحصر في بداياته على صيد المرجان وتصديره، إضافة إلى جلب المواد المصنعة إلى الأهالي، ولم يمض عقد على نشاطها، حتى أصبحت مقصدا لكل التجار من مختلف الجنسيات. وبعد وفاة أحد مؤسسيها "توماس لنش"، تم تعيين السيد "أنطوان لنش دو مواساك" ويعتبر من أبرز مسيريه في ذلك الوقت<sup>2</sup>، وقد استطاع أن يحقق للشركة الكثير من النجاح وزادت في عهده مداخل الشركة، ولكن بالرغم من هذا الوضع الجيد لشركته، إلا أن مواساك لم يلتزم بدفع اللزومة المفروضة عليه في وقتها وكان التأخر يمتد لسنوات، كما أنه خالف الترخيص الممنوح له من الحكومة الجزائرية، و قام ببيع الحبوب وخاصة القمح، وعمل على إزاحة القبائل المجاورة للحصن ومنعها من صيد المرجان، مستغلا في ذلك الرخصة التي منحت له بشراء بعض الأراضي<sup>3</sup>.

أدت تصرفات "دو مواساك" اللاشرعية بالسلطات الجزائرية إلى إرسال قوات عسكرية لهدم مقر الباستيون سنة 1604م. ويرى جمال قنان أنه بالإضافة لما سبق ذكره، فإن سبب الهدم يعود إلى ملاحظة السلطات الجزائرية، بدأ الفرنسيين في إنشاء تحصينات لمقر الامتياز، الشيء الذي كانت ترفضه وترى فيه تهديد لأمن البلاد وسيادتها<sup>4</sup>. بينما يرى لابرموداي أن السبب الحقيقي لهدم الباستيون هو تقلص الغنائم البحرية التي يجنيها رياس البحر، بسبب منح الملك الفرنسي بعض السفن غير الفرنسية حق العمل تحت رايته، وقد قدم ديوان الجزائر شكاوى بذلك للملك الفرنسي ولكنه لم يتلقى ردا بذلك، ما أدى به إلى الانتقام وهدم الباستيون<sup>5</sup>. إن سعي مستغلي الامتياز لتشكيل مستعمرة صغيرة بجوار الباستيون وتأخرهم في دفع الالتزامات المفروضة عليهم، واستغلالهم المفرط في تصدير الحبوب، وتزامن ذلك مع مجاعة

1- حمزة اسحاق زيتوني، المرجع السابق، ص 70.

2- يحي بوعزيز، علاقات الجزائر مع دول وممالك أوروبا 1500-1830، طبعة خاصة، دار البصائر، الجزائر، 2009، ص 60.

3- عائشة غطاس، المرجع السابق، ص 165.

4- جمال قنان، المرجع السابق، ص 225.

اجتاحت البلاد وما خلفته من هيجان واحتقان ضد الفرنسيين، أدى في النهاية لقرار السلطات بهدم الباستيون<sup>1</sup>.

احتج ملك فرنسا هنري الرابع لدى السلطان العثماني بعد حادثة هدم الباستيون، هذا الأخير حكم بعزل وشنق الباشا الذي فشل في وقف الهجوم على حصن الباستيون<sup>2</sup>. ونجح السفير الفرنسي دو بريف لدى الباب العالي في تجديد معاهدات الامتيازات سنة 1604م، والتي نصت لأول مرة بشكل صريح على المؤسسات الفرنسية في بايلك الشرق، لكن حكام الجزائر لم ينفذوا تلك المعاهدة وظلت حبرا على ورق<sup>3</sup>.

جرب الفرنسيون عدة محاولات لإعادة بناء الباستيون، وذلك باستغلال نفوذ السلطان العثماني ولكنهم أخفقوا في ذلك، ومما زاد في توتر العلاقات بينهم وبين ديوان الجزائر، حادثة بطلها قرصان يدعى سيمون دانسا، الذي انضم إلى رياس البحر وأعلن إسلامه، واستطاع في المدة القصيرة التي قضاها في الجزائر (1607-1609 م)، من تطوير البحرية الجزائرية، حيث علم بحارة الجزائر كيفية صنع وقيادة السفن العالية الجوانب والمتعددة السطوح ذات الشكل الدائري. وبالعودة للحادثة فإن دانسا قرر التخلي عن العمل مع رياس البحر وارند عن إسلامه و ودخل في خدمة المرسيليين وتولى قيادة قرصنتهم، ولكنه رحل ومعه مدفعين كبيرين كان استعارهما من الجزائر<sup>4</sup>. وطلبت الجزائر من الحكومة الفرنسية إعادة المدفعين ولكنها رفضت، فكانت تلك الحادثة سببا في قطيعة كبيرة بين البلدين دامت عدة سنوات<sup>5</sup>.

انتهز الانكليز فرصة توتر العلاقات، وحاولوا تأسيس مراكز تجارية في القالة وستورة (سكيدة) مماثلة لمراكز الفرنسيين، وقد تحصلوا على الموافقة في سنة 1607م، ولكن اصطدموا برفض الأهالي التعامل معهم، واستعمالهم في ضرب المؤسسات الفرنسية هناك<sup>6</sup>.

1- عائشة غطاس، المرجع السابق، ص 165.

2- جون ب وولف، المرجع السابق، ص 247.

3- لكحل الشيخ، نشاط وكالة الباستيون وأثره على العلاقات الجزائرية خلال النصف الأول من القرن 11هـ/17م، إشراف إبراهيم سعيود، رسالة لنيل شهادة الماجستير، قسم التاريخ، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة غرداية، الجزائر، 2013، ص ص 44، 45.

4- المنور مروش، دراسات عن الجزائر في العهد العثماني، المرجع السابق، ج2، ص ص 279، 280.

5- جون ب وولف، المرجع السابق، ص ص 248، 249.

6- عزيز سامح التري، الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية، تر: محمود علي عامر، ط 1، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1989، ص 321.

تعمقت الخلافات بين الجزائر وفرنسا بسبب تزايد هجمات رياس البحر على السفن الفرنسية<sup>1</sup>. وفي سنة 1617م انطلقت مفاوضات تسوية العلاقات في الجزائر، غير أن محاولة الفرنسيين استعادة امتيازاتهم السابقة بالقوة، في حملة 1818م التي رست بالقرب من حصن الباستيون وشرعت في ترميمه، هذا الخبر الذي دفع إلى قطع المفاوضات من طرف ديوان الجزائر، وأمر بتوجيه حامية عسكرية للحصن فدمرته و أسرت قائد الحملة، وقتلت وأسرت العديد من الجنود والعمال<sup>2</sup>. ولكن هذه التوترات وجدت طريقا للحل، فقد فرضت عدة عوامل على البلدين عقد معاهدة سلم وتجارة<sup>3</sup> في 21 مارس 1619م، ولكن حادثة قتل البعثة الجزائرية بمرسيليا سنة 1620م التي كانت تنتظر تسليم المدفعين اللذان سرقهما دانسا مع عدد من الأسرى الجزائريين، أعاد التوتر من جديد للعلاقات<sup>4</sup>.

لم تنجح محاولات الفرنسيين في إعادة بناء الباستيون إلى غاية سنة 1628م، وبالرغم من كل هذا فإن الحركة التجارية بقيت مستمرة وإن لم تكن نشيطة، مقارنة بما كان قبل توتر العلاقات<sup>5</sup>.

## 2. التأسيس النهائي للامتيازات :

بعد فشل محاولات الفرنسيين في استعادة امتيازاتهم بالجزائر، سواء باستعمال وساطة السلطان العثماني الذي لم يعد له تأثير كبير على حكام الجزائر، أو باستعمال القوة التي فشلت في التصدي للبحرية الجزائرية، أدرك الفرنسيون أن طريق استعادة الامتيازات يمر من خلال التعاقد المباشر مع الجزائر.

## 1.2. مهمة صانصون نابليون :

خلفت حادثة مرسيليا الأخيرة استياء كبير لدى الجزائر، وأعقب ذلك أوامر من ديوان الجزائر بزيادة النشاط البحري ضد المصالح الفرنسية، وامتد هذا النشاط ليشمل سواحل فرنسا والمحيط الأطلسي وغيرها

1- صالح عباد، الجزائر خلال الحكم التركي 1514-1830، دار هومة، الجزائر، 2005، ص 118.

2- لكل الشيخ، نشاط وكالة الباستيون ...، المرجع السابق، ص ص 45، 46.

3- للاطلاع على نص المعاهدة. ينظر: علي تابليت، المرجع السابق، ص ص 36-38.

4- يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 64.

5- عائشة غطاس، المرجع السابق، ص 166.

من الأماكن ووقفت فرنسا عاجزة عن مواجهة البحرية الجزائرية بفعل المشاكل الداخلية التي كانت تعيشها في ذلك الوقت وكذلك بسبب ضعف بحريتها<sup>1</sup>.

أمام الأضرار الكبيرة التي تكبدتها التجارة الفرنسية<sup>2</sup>. وبعد عجز السفير الفرنسي لدى الباب العالي بتسوية الخلاف مع ديوان الجزائر، أرسل ملك فرنسا مفاوضا خاصا يدعى صانصون نابلون وهو من أصل كورسيكي للقيام بهذه المهمة. اكتسب هذا الأخير مهارات تفاوضية ودبلوماسية فائقة بعمله كقنصل في المشرق. حصل صانصون على رسالة من السلطان العثماني ترخص له مباشرة المفاوضات مع باشا الجزائر. لقد كانت هذه المفاوضات عسيرة وشاقة لنابليون، ولكن مهاراته التفاوضية وتقديره الكثير من الهدايا لأعضاء ديوان الجزائر، وتمكنه من تلبية الشروط الجزائرية بما فيها إرجاع المدفعين، كللت جهوده في الأخير بعقد معاهدة سلم في 19 سبتمبر 1628م<sup>3</sup>. وبالعودة للإنكليز، فإنهم قد سعوا ليحبطوا جهود نابليون ويفسدوا المفاوضات ليتمكنوا من الحصول على استغلال الامتياز<sup>4</sup>.

أقرت بنود معاهدة 1628م، ترتيبات إضافية لما نصت عليه معاهدة 1619م، وأعطت ضمانات كبيرة للملاحة التجارية الفرنسية، كما أعطت حق اللجوء إلى فرنسا لمسلمي الأندلس الفارين من محاكم التفتيش، وبمنع استرقاق هؤلاء أو ردهم إلى أعدائهم<sup>5</sup>. أبرمت معاهدة أخرى في 29 سبتمبر 1628م<sup>6</sup> يمنح بمقتضاها نابليون امتياز استغلال الباستيون، وتعد هذه المعاهدة الأرضية التي تأسست عليها باقي المعاهدات الخاصة بالامتيازات فيما بعد<sup>7</sup>.

تضمنت معاهدة الامتيازات لسنة 1628م، منح الامتيازات لصانصون نابليون بصفة شخصية نظيرا مجهوداته لتحقيق السلم، وبعد وفاته يمكن لملك فرنسا تعيين شخص آخر.

1- جون ب وولف، المرجع السابق، ص ص 268، 269.

2- جمال قنان، المرجع السابق، ص 71.

3- جون ب وولف، المرجع السابق، ص ص 270، 271.

4- صالح عباد، المرجع السابق، ص 118.

5- جمال قنان، معاهدات...، المرجع السابق، ص ص 75، 76.

6- لم يعثر جمال قنان أثناء بحثه على نص معاهدة الامتيازات لسنة 1628م، بينما علي تابليت نشره في كتابه. ينظر :

علي تابليت، المرجع السابق، ص ص 41، 42.

7- جمال قنان، المرجع السابق، ص 77.

كما يسمح وفق نفس المعاهدة لصانصون نابللون بإعادة تشييد منشآت الحصن المهتمة سابقا، ويسمح لسفنه بالمتاجرة في مناطق الامتيازات، ويمنع على أي سفينة أخرى مهما كان صاحبها بالمتاجرة هناك، مالم تحصل على أمر مكتوب من نابللون.

وفي مقابل هذه الامتيازات، يتعهد نابللون بدفع 16000 «دوبل»<sup>1</sup> لأجرة الانكشارية، و 10000 «دوبل» لخزينة الدولة .

## 2.2. الباستيون في عهد صانصون نابللون (1628-1633م) :

أتاحت بنود المعاهدة السابقة لنابللون، بعث نشاط الباستيون من جديد بعد تعطله منذ تهديمه سنة 1604م، وبفضل الثقة التي اكتسبها من حكام الجزائر، وما منحوه من تسهيلات وتفضيلات أقرتها بنود المعاهدة، أهله كل ذلك لأن يجعل من الباستيون مؤسسة كاملة، فقد قام بترميم المنشآت القديمة وبناء منشآت جديدة، ووضع مجموعة من القوانين والأعراف لتنظيم هذه المؤسسة، ظلت معمول بها حتى بعد وفاته .

وقد وصف الأب دان الباستيون<sup>2</sup> عند زيارة المنطقة في سنة 1634م، بأنه يوجد به ساحتان كبيرتان، الأولى تقع في الشمال فيها مخازن للقمح والبضائع وغرف للضباط، وأما الثانية فهي أكبر وتتصل بالشاطئ حيث ترسو السفن، ويوجد بالباستيون كنيسة كبيرة وجميلة تسمى "سانت كاترين"، وبالقرب منها توجد مقبرة ومستشفى لعلاج موظفي المركز، ويوجد بين الساحتين السابقتين مبنى كبير مربع الشكل جهز بثلاثة مدافع، كما يوجد مبنى للحرس والجنود مقسم لعدة غرف<sup>3</sup>.

كان نابللون يدير الامتيازات من مركز الباستيون والذي يعد المركز الأهم والأقوى، وتتبعه مراكز أخرى أقل أهمية مثل القالة و ستورة ورأس الورد و بونة (عنابة)، هذه الأخيرة كانت عبارة عن مركز تجاري . ويضم مركز الباستيون عدد كبيرا من الجنود والعمال قدر عددهم الأب دان بحوالي أربعمئة، بين جنود

1- الدوبل: عملة ذهبية من أكثر العملات تداولاً في القرن السادس عشر، وقد تقلص التعامل بها تدريجياً حتى اختفائها الشبه كلي في القرن الثامن عشر. ينظر: جمال قنان، العلاقات الفرنسية - الجزائرية 1790-1830، المرجع السابق، ص 228.

2- للاطلاع على رسم تخطيطي للباستيون ينظر الملحق رقم 03.

3 - Dan R.P.Pierre, **op.cit**, p54.

وضباط وعمال، وهؤلاء يتلقون أجورهم من المركز<sup>1</sup>، ويتولى الجنود حراسة المركز، وأما العمال فوظائفهم متعددة، فمنهم الخبازون والنجارون والحدادون، كما يوجد بالمركز طبيب وصيدلي وحلاق، بالإضافة لوجود ثلاثة مترجمين للغات التركية والمحلية<sup>2</sup>.

يروى القنصل شوفاليه دارفيو، والذي كان أحد أعمامه يعمل تحت إمرة نابليون، بأن حصن الباستيون قد حقق أرباحا كبيرة في عهد هذا الأخير، بفضل صيد المرجان الذي كان يوفر وحده مصاريف المركز، وأيضا تجارة القمح التي توفر أرباحا كبيرة هي الأخرى، وبفضل هذه الأرباح استطاع الاستغناء عن أي مساعدة تأتيه من أوربا، ومكنته من تحصين المركز، وبناء المرافق الخدمية والدينية لموظفيه<sup>3</sup>. وبالإضافة للمرجان والقمح، فكان يتم تصدير الشموع والجلود والخيول والبغال إلى مرسيليا، والتي كانت تشتري من الأهالي بأسعار منخفضة<sup>4</sup>.

لقد كانت فترة تسيير صانصون نابليون لحصن الباستيون من أزهى الفترات<sup>5</sup>، فقد أحدث تغييرات كبيرة في نظم تسييره، ولكن طموحه الزائد، ومحاولة القضاء على تجارة الجنويين في طبرقة المجاورة للباستيون، أدى إلى هلاكه. فقد قام بالهجوم على مركز طبرقة، بعدما اتفق مع أحد الجنويين يعمل هناك ووعد بالمساعدة، ولكنه تعرض للخيانة ووجد حامية طبرقة في انتظاره، فقتل مع بعض أتباعه<sup>6</sup>.

بعد وفاة نابليون في سنة 1633م تدخل الامتيازات فترة غموض، فالحكومة الفرنسية تباطأت في تعيين خليفة له، وأدى توتر العلاقات السياسية مع الجزائر، بفعل الحوادث المختلفة التي تقع في البحر، إلى مهاجمة الباستيون وتهديمه سنة 1637م، وأسر من فيه، كما أن اندلاع ثورة ابن الصخري ساهم في حدوث اضطرابات خطيرة ببابيك الشرق، ولم يستأنف عمل الباستيون إلى غاية 1640م<sup>7</sup>.

1 - ibid, p55.

2 - Paul Masson, op.cit, p34.

3- شوفاليه دارفيو، مذكرات شوفاليه دارفيو، قنصل فرنسا في الجزائر 1673-1674م، ترجمة وتعليق: لخضر بوطبة، ط1، دار الباحث، برج بوعرييج، الجزائر، 2023، ص 41.

4 - Dan R.P.Pierre, op.cit, p54.

5- عائشة غطاس، المرجع السابق، ص 172.

6- شوفاليه دارفيو، المصدر السابق، ص 42.

7- عائشة غطاس، المرجع السابق، ص 173.

### 3. الامتيازات في الفترة (1640-1694م) :

بعد وفاة صانصون نابللون، تولى تسيير الامتيازات عدة وكلاء تجاريين، بعضهم نجح في التسيير والبعض الآخر فشل، كما تعرض الباستيون للتهديم مرات أخرى، وإلى التوقف عن النشاط نتيجة نوتر العلاقات في تلك المرحلة.

#### 1.3. معاهدة 1640م :

أثار تهديم الباستيون سنة 1637م، نتائج خطيرة على السلطات الجزائرية، فخزينة الأيالة عانت عجزا في دفع أجور الإنكشارية، بفعل توقف جمع الضرائب التي كانت تأتي من التجارة مع فرنسا، وأيضا رفض الأهالي دفع اللزمة المفروضة عليهم، لأنهم أصبحوا عاجزين عن دفعها لأن تجارتهم توقفت مع المؤسسات التابعة للباستيون. فهذه المؤسسات كانت تمثل منفذا لتصريف منتوجاتهم الزراعية. وقد شكل تحصيل الضريبة بالقوة على الأهالي أحد الأسباب لاندلاع ثورة ابن الصخري<sup>1</sup>. وأدت هذه الثورة إلى اضطرابات خطيرة ببابلك الشرق، وعجزت السلطات عن مواجهتها، ما اضطرها في الأخير إلى التفاوض مع المنتفضين باستعمال وساطة أحد المرابطين، ومن بين ما اتفقوا عليه أن تدفع اللزمة المفروضة على الأهالي مقابل تكفل السلطات بإعادة بناء الباستيون<sup>2</sup>.

من جهة أخرى فإن فرنسا أيضا لم تكن قادرة على حل نزاعها مع الجزائر بالقوة، فالمشاكل الداخلية التي كانت تعاني منها، وضعف أسطولها البحري العاجز عن مواجهة البحرية الجزائرية، جعل خسائر التجارة الفرنسية في تزايد مستمر. هذه الظروف كانت في صالح التيار الداعي إلى تسوية العلاقات مع الجزائر بالطرق الدبلوماسية<sup>3</sup>. فقد تم إرسال مبعوث يدعى "جون باتيست دو كوكيل" لإعادة فتح المفاوضات، وقادت المصلحة المشتركة التي فرضتها الظروف إلى توصل البلدين إلى عقد معاهدين في 7 جويلية 1640م<sup>4</sup>.

1- جون ب وولف، المرجع السابق، ص 290.

2- صالح عباد، المرجع السابق، ص 122.

3- جون ب وولف، المرجع السابق، ص ص 292، 293.

4- نشر جمال قنان المعاهدين، الأولى معاهدة سلم، والثانية معاهدة خاصة بحصن الباستيون . ينظر: جمال قنان،

معاهدات ...، المرجع السابق، ص ص 317-324، بينما نشر علي تابليت نص المعاهدة الخاصة بحصن الباستيون فقط. ينظر : علي تابليت، المرجع السابق، ص ص 43-45.

تضم المعاهدة الخاصة بحصن الباستيون لسنة 1640م، ثلاثة وعشرون بنداً، وقد قدمت للفرنسيين تسهيلات ومزايا حصرية، ومن أهم ما جاء في هذه البنود مايلي :

- منح السفن الفرنسية حرية الملاحة في الساحل الواقع بين القل ورأس الورد.
- إنشاء نقاط حراسة في مداخل المرافئ والموانئ.
- السماح بتشديد بناءات لحماية الحصن وملحقاته من هجمات الأعداء.
- منع التعرض لسفن صيد المرجان المتوجهة أو العائدة من تونس.
- السماح ببناء سكنات للإيواء، وتشديد مرافق خدمية كالمتاجر والأفران والمطاحن.
- منح احتكار تجارة الشموع والجلود والصوف.
- التجارة في الموانئ السابقة مقصورة على مستغلي الامتياز فقط.
- منح الحماية من ديوان الجزائر لكل من يخدمون الحصن .

ومقابل هذه الامتيازات نص البند الأول على مايلي : « في مقابل ذلك يدفع لنا « كوكيال » المذكور عن الأراضي التي يحوزها وعن التجارة التي يقوم بها بين القل وبونة مبلغ أربعة وثلاثين ألف «دوبل» بين يدي الباشا في عنوان أجرة الجنود وعشرة آلاف «دوبل» لخزينة القصبه»<sup>1</sup> .

### 2.3. شركات الامتيازات في الفترة (1640-1694م) :

توفي مؤسس الشركة "كوكيال" بعد مرور سنتين من تأسيس شركته، وخلفه شريكه "بيكي"، هذا الأخير لم ينجح في تسيير المؤسسات التابعة للامتيازات بسبب قلة خبرته وعدم كفاءته في التسيير<sup>2</sup>. ويعزي القنصل دارفيو اخفاقه في التسيير لعدم وجود رجال مخلصين ينفذون تعليماته. وعلى كل فإنه لم يمض وقت طويل على استلامه الشركة، حتى أصبح مثقلا بالديون، نتيجة اقتراضه لأموال كبيرة من التجار المحليين. وأمام عجزه عن التسديد، وتعرضه لتهديد السلطات المحلية، دبر خطة للهروب إلى ليفورنة، آخذا معه كل أغراض الباستيون، واعتقل عدد كبير من الأهالي، وأخذهم كأسرى لبيعهم في ليفورنة<sup>3</sup>.

1- علي تابلبيت، المرجع السابق، ص 43.

2- عائشة غطاس، المرجع السابق، ص 175.

3- شوفاليه دارفيو، المصدر السابق، ص 42.

أزعج الاختطاف الذي قام به "بيكي" ديوان الجزائر، ورغم مسارعة الملك الفرنسي بسحب الأسرى وإعادتهم للجزائر، مقابل إطلاق سراح القنصل الفرنسي الموقوف نتيجة هذه الحادثة، فإن ديوان الجزائر رفض السماح بمباشرة عمل مدير الباستيون الجديد المعين من طرف الملك<sup>1</sup>.

ظلت الفترة من حادثة الاختطاف سنة 1658م وإلى غاية سنة 1661م، فترة محاولات للفرنسيين لاعتماد مدير جديد للباستيون في الجزائر، وكللت هذه الجهود بعقد اتفاق جديد حول الباستيون في 9 فيفري 1661م<sup>2</sup>.

ضم هذا الاتفاق الجديد خمسة وعشرون بنداً، أكدت في كثير منها الامتيازات والتسهيلات التي حصل عليها الفرنسيون في المعاهدات السابقة، وأيضاً نصت على دفع الديون المترتبة على مدير الباستيون السابق "بيكي". وقد أقر البند الثالث إجراء خطيراً كما وصفه جمال قنان، والذي سيتم تداركه في المعاهدات القادمة<sup>3</sup>، هذا البند يسمح بإقامة تحصينات عسكرية تسمح برد الهجمات القادمة من إسبانيا وغيرها.

لم يدخل هذا الاتفاق حيز التنفيذ، فالنوايا الفرنسية المبيتة ضد الجزائر، ستفشل هذا الاتفاق، فبعد انفراد ملك فرنسا لويس الرابع عشر بالحكم المطلق سنة 1661م، أعلن سياسته العدائية ضد الجزائر، وأرسل حملة عسكرية لاحتلال جيجل سنة 1664م، ولكنها فشلت بعدما واجهت مقاومة عنيفة. ما أدى بالطرفين لتوقيع اتفاق جديد في سنة 1666م، سوى مؤقتاً الخلافات بينهما و تم استعادة الامتيازات<sup>4</sup>.

لعب التاجر "جاك أرنو" دوراً كبيراً في المفاوضات التي أدت إلى عقد معاهدة السلم في سنة 1666م<sup>5</sup>، وقد اكتسب هذا الأخير ثقة الطرفين الجزائري والفرنسي، وتقديراً لجهوده منح داي الجزائر لـ "أرنو" رخصة استغلال الامتياز، وسمح له بإصلاح مباني ومنشآت حصن الباستون وتزويده بالتحصينات اللازمة. واططر لإدخال شركاء معه بسبب عدم امتلاكه المال الكافي لتسيير الباستيون، وقد تم تقاسم المهام بين

1- يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 75.

2- للاطلاع على نص الاتفاق. ينظر: علي تابلت، المرجع السابق، ص ص 45-49.

3- جمال قنان، معاهدات...، المرجع السابق، ص 84.

4- محمد خير فارس، تاريخ الجزائر الحديث من الفتح العثماني حتى الاحتلال الفرنسي، ط 1، 1969، ص 129.

5- للاطلاع على نص المعاهدة. ينظر: علي تابلت، المرجع السابق، ص ص 49-51.

هؤلاء الشركاء، ولكن وفاة أحد الشركاء فجر الخلاف، فأحدهم ويدعى "دو لافون" كان يسعى ليكون مدير للباستيون، ولكن "أرنو" رفض التخلي عن منصبه<sup>1</sup>.

قرر "دو لافون" المدعوم من الحكومة الفرنسية، توقيف التجارة مع الباستيون، ولكن "أرنو" المدعوم هو الآخر من ديوان الجزائر، قرر تحويل تجارة الباستيون مع إمارات جنوة وليفورنة<sup>2</sup>. ولم تنته هذه الخلافات بين الشركاء إلا بعد وفاة "أرنو" وتدخل مبعوث الملك إلى الجزائر القنصل شوفاليه دارفيو.

استطاع القنصل شوفاليه دارفيو، حل الخلافات السابقة بصعوبة كبيرة كما يرويها هو في مذكراته، وأسندت إدارة الامتيازات للشريك السابق دو لافون<sup>3</sup>، ولكن هذا الأخير أخفق في تسيير الامتيازات، وعجز عن الإيفاء بالتزاماته تجاه الحكومة الجزائرية، ما أدى إلى إسناد الامتيازات إلى شخص آخر يدعى "دوسولت".

عقد دوسولت مع ديوان الجزائر في 11 مارس 1679م، معاهدة خاصة باستغلال الامتيازات، ونصت هذه المعاهدة لأول مرة في بندها الرابع<sup>4</sup>، بحق متعهدي الامتياز بشحن زورقين من الحبوب لإعالة عائلات مستخدمي الباستيون. وحسب جمال قنان فإن هذا الحق تشبثت به فرنسا في جميع الفترات حتى في أوقات المجاعة<sup>5</sup>.

1- شوفاليه دارفيو، المصدر السابق، ص ص 43، 44.

2- عائشة غطاس، المرجع السابق، ص 178.

3- شوفاليه دارفيو، المصدر السابق، ص 82.

4- علي تابليت، المرجع السابق، ص 52.

5- جمال قنان، معاهدات...، المرجع السابق، ص 107.

تمكن دوسولت من زيادة نشاط الباستيون، وبسبب سوء الحالة الصحية بالحصن، والخوف من تكرار هجمات الأهالي عليه، قام دوسولت بالتحول إلى مركز القالة، والتي أصبحت منذ ذلك الوقت مركز المؤسسات الفرنسية في بايلك الشرق<sup>1</sup>. وبسبب الحملات الفرنسية على الجزائر التي قادها دوكين<sup>2</sup>، فقد تخلى "دوسولت" عن الباستيون خوفا من الانتقام، رغم الضمانات المقدمة له من ديوان الجزائر. وبعد انتهاء تلك الحملات، لم يسمح له باسترجاع الامتيازات، نظرا لتدخله المستفز لديوان الجزائر أثناء سعيه لإيقاف الحرب. ظلت الفترة من 1684م إلى 1694م فترة غامضة للامتيازات، و هناك من يرى أنها أسندت للانكليز<sup>3</sup>.

1- ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص 55.

2- قاد دوكين حملات عسكرية على الجزائر في سنوات 1682م و 1683م، وقد قنبل دوكين مدينة الجزائر، وهدم فيها الكثير من المباني بما فيها دار الداوي بابا حسن، الذي تعرض للاغتيال بسبب موافقته على شروط الصلح مع دوكين، ليخلفه الداوي حسين ميزومورطو، الذي عرف كيف يفاوض دوكين ويحقق الصلح وفق شروطه، لما عاد في السنة الموالية يطلب الصلح، لمزيد من التفاصيل حول هذه الحملات. ينظر: ابن رقية التلمساني، الزهرة النائرة فيما جرى في الجزائر حين أغارت عليها جنود الكفرة، ضبط النص وعلق عليه: خير الدين سعيدني الجزائري، ط1، أوراق ثقافية للنشر والتوزيع، جيجل، الجزائر، 2017، ص ص 127-134.

3- عائشة غطاس، المرجع السابق، ص ص 183، 184.

## ثانيا : فترة الاستقرار ( 1694-1790م):

دخلت الامتيازات مرحلة من الاستقرار في التسيير، بعد توقيع معاهدة السلم المئوي سنة 1689م بين الجزائر وفرنسا. ليتم توقيع معاهدة أخرى خاصة بالامتيازات سنة 1694م، فتحت فصلا جديدا من تسيير تلك الامتيازات.

### 1. التأسيس للاستقرار المئوي:

منذ عقد معاهدة السلم المئوي في 24 سبتمبر 1689م، شهدت العلاقات الجزائرية الفرنسية حالة هدوء واستقرار على امتداد القرن الثامن عشر، مقارنة بالفترة السابقة التي شهدت فيها العلاقات توترات وحروب مستمرة<sup>1</sup>. انعكس هذا الاستقرار على نشاط الامتيازات، فهي الأخرى شهدت استقرار في التسيير ونشاطا متصاعدا كما سنرى. على عكس الفترة السابقة التي تعرضت فيها الامتيازات لاضطرابات كثيرة، فحصن الباسطيون قد تعرض للتهديم لعدة مرات في الفترات 1604م، 1618م، 1637م، و1658م عندما قام بتهديمه مديره "بيكي" الفار إلى ليفورنة، وشهدت الفترات من 1637 و1640، و الفترة من 1658 و1666م فترة تعطل لنشاط الباسطيون، كما أن الحملات العسكرية لدوكين وديستري على الجزائر في الفترة ما بين 1681 و1688م أثر كثيرا على استغلال الامتياز، يضاف لذلك قلة كفاءة كثير من المديرين الذين تعاقبوا على تسيير الباسطيون، أمثال "بيكي" و "دو لافون".

غير أن هذا الأمر سيتغير في الفترة المقبلة، فمع مستهل القرن الثامن عشر ستشهد الامتيازات عهدا جديدا، بدخول شركات تولت تسيير الامتيازات كشركة افريقيا وشركة الهند الشرقية الفرنسية، والشركة الملكية الإفريقية.

كانت انكلترا هي الأخرى قد عقدت معاهدة في 22 أبريل 1682م<sup>2</sup>، وستكون هذه المعاهدة هي القاعدة التي ستركز عليها العلاقات الجزائرية الانكليزية لمدة مائة سنة التالية<sup>3</sup>، وبموجب هذه المعاهدة ستزود انكلترا الجزائر بكل أنواع الأسلحة والعتاد الحربي، رغم تحريم الدساتير المسيحية لذلك، ولكن انكلترا أيقنت أن الازدهار التجاري سيكون في اتباع سياسة سلمية مع الجزائر، فسياسة تجريد الحملات

1- جمال قنان، العلاقات الفرنسية- الجزائرية، المرجع السابق، ص ص 16، 17.

2- للاطلاع على نص المعاهدة. ينظر: علي تابلت، المرجع السابق، ص ص 151-155.

3- جون ب وولف، المرجع السابق، ص 399.

العسكرية كانت فاشلة لثني رياس البحر الجزائريين عن التعرض لتجارتها مع المشرق، وكذلك تجارة مضيق جبل طارق<sup>1</sup>.

ظلت انكلترا تتحين الفرص في كل مرة تتوتر فيها علاقات الجزائر مع فرنسا للاستحواذ على الامتيازات، متبعة في ذلك سياسة تقديم الكثير من الهدايا للدايات بغرض السماح لها بإقامة مراكز تجارية على السواحل الجزائرية لمنافسة المؤسسات الفرنسية هناك<sup>2</sup>.

إن المعاهدات السالفة الذكر التي عقدتها الجزائر مع فرنسا، أو مع انكلترا، ستؤسس لاستقرار طويل الأمد، وحسب رأي القنصل سيزار فيليب فالبير، فإن كل القوى الأوروبية بحثت عن السلم مع إيالة الجزائر، لأن حسب رأيه، أن ماستكلفه معاهدات السلم مع الجزائر من تضحيات يبدو صغيرا مع ماستجنيه من حماية لتجارتها ورعاياها من الأسر<sup>3</sup>.

## 2. الامتيازات في الفترة ( 1694-1741):

شكلت المعاهدة المبرمة في 1 جانفي 1694م<sup>4</sup> بين الجزائر وفرنسا، نقطة تحول جديدة في استغلال الامتيازات، وستصبح المرجع الأساسي الذي ستستند عليه هذه الامتيازات في الفترة المقبلة<sup>5</sup>. وتكمن أهمية هذه المعاهدة أيضا في أنها وضعت حدا لطموح الانكليز وغيرهم، حيث جعلت حق المتاجرة مقصورا على الفرنسيين وحدهم<sup>6</sup>.

بموجب هذه المعاهدة<sup>7</sup> تشكلت شركة جديدة لتسيير الامتيازات تدعى شركة "بيير هيلي"، وهي شركة مساهمة، وتنص المعاهدة السالفة الذكر، والتي وقعها ممثل الشركة "أنيت كيزل" مع الداوي أحمد شعبان على عدة بنود، من أهمها :

1- حمزة اسحاق زيتوني، المرجع السابق، ص ص 226-229.

2- عزيز سامح التر، الأتراك العثمانيون ...، المرجع السابق، ص 413.

3- سيزار فيليب فالبير، مذكرات سيزار فيليب فالبير، قنصل فرنسا في الجزائر [ 1779-1781]، تعريب وتعليق وتقديم: فاتح بلعمري، ط1، منشورات كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2022، ص 63.

4- للاطلاع على نص المعاهدة. ينظر: علي تابلت، المرجع السابق، ص ص 70-76.

5- جمال قنان، معاهدات ...، المرجع السابق، ص 163.

6- عائشة غطاس، المرجع السابق، ص 185.

7- للاطلاع على نص المعاهدة. ينظر: علي تابلت، المرجع السابق، ص ص 70-76.

- السماح ببناء المنشآت المهدمة في القالة<sup>1</sup> ورأس الوردة .
- الترخيص لمستخدمي حصن الباستيون بالتزود بكل ما يحتاجونه من مواد معاشية بالسوق المحلية.
- حصر المعاملات التجارية بيد الفرنسيين فقط في المناطق التابعة للامتيازات.
- منع أي شخص ولو كان موظفا حكوميا، من دخول مؤسسات الامتيازات مالم يحمل ترخيصا بذلك.

في مقابل ذلك تلتزم الشركة بدفع الالتزامات المنصوص عليها في المعاهدة والمقدرة بثلاثة آلاف ريال موزعة على ست مرات في السنة، وتصب قي خزينة مدينة الجزائر، بدلا من دفعها لقائد عناية كما كان في السابق .

وكان أهم نشاط للشركة هو تصدير الحبوب إلى جنوب فرنسا، وتلبية حاجات الجيش الفرنسي، حيث سيرت 86 سفينة في الفترة من 2 نوفمبر 1693م إلى 15 جويلية 1695م<sup>2</sup> .

لم تصمد الشركة كثيرا بسبب المنافسة الشرسة من طرف الجنوبيين والانكليز في طبرقة. نتيجة لذلك تم في 1706م تأسيس شركة جديدة تحت اسم شركة إفريقيا، هذه الأخيرة قامت بشراء جميع المراكز الفرنسية في بايلك الشرق من المساهمين السابقين، وجعلها تحت إدارة الشركة، ومنذ ذلك الوقت أصبحت تلك المؤسسات تعرف بالامتيازات الإفريقية، ولم يعد يذكر اسم الباستيون<sup>3</sup>.

وفي 15 جويلية 1714م، عقدت معاهدة بين الباي حسن، باي قسنطينة، وممثل شركة الامتيازات السيد ديمارل الوالي العام في القالة، ومن أهم ما جاء فيها، ما نص عليه البند الأول: «اعتبارا للخدمات التي قدمها السيد ديمارل لديوان وميليشيا مدينة الجزائر، فقد سمح له بأن يكيل القمح والشعير والفل في مدينتنا بونة وطركوت (تاكوش) وغيرها من المراكز التجارية التابعة لنا دون أن يتعرض له أهل البلد ...»<sup>4</sup>. وهنا يلاحظ أنه لأول مرة يتم التنصيب في معاهدة على الترخيص بتجارة القمح، بعد كانت من قبل مرخصة فقط لتصدير زورقين لإعالة مستخدمي الباستيون. كما يلاحظ أيضا أن باي قسنطينة أصبح

1 - ينظر مخطط القالة سنة 1700م في الملحق رقم 04.

2 - Paul Masson, *op.cit*, p252.

3 - *ibid*, p263.

4 - علي تابليت، المرجع السابق، ص 77.

يوقع المعاهدات، نيابة عن داي الجزائر، ربما لأهمية بايلك الشرق مقارنة بباقي البايكات، ووقع تلك الامتيازات في مجال اختصاصه.

وبموجب مرسوم ملكي صادر في 4 جوان 1719م، أصبحت الامتيازات تحت إشراف شركة الهند الشرقية الفرنسية لمدة أربع وعشرين سنة. ولكن هذه الأخيرة ستتخلى في سنة 1730م، عن استغلال الامتيازات الإفريقية لمتعهد جديد يدعى أوريول لمدة عشر سنوات. وبعد عام من تولي هذا الأخير إدارة الامتيازات، تم عقد اتفاق جديد مع داي الجزائر، ينص هذا الاتفاق<sup>1</sup> على تثبيت بنود معاهدة 1694م، كما يصادق على الاتفاق السابق الذي عقد مع باي قسنطينة في 1714م، وبموجبه يتم تصدير منّي قفيز<sup>2</sup> من القمح من بونة (عنابة) إلى فرنسا سنويا. استطاع أوريول النهوض بمؤسسات الامتيازات، وستشهد الفترة المقبلة، فترة استقرار ونمو لمؤسسات الامتيازات لمدة ستين سنة بفضل تأسيس الشركة الملكية الإفريقية في سنة 1641م.<sup>3</sup>

وبالعودة للإنكليز، فإن سياستهم المبنية على تقديم الكثير من الهدايا لدايات الجزائر، مكنتهم في سنة 1732م من الحصول على حق الاتجار في القمح. وصادف هذه السنة مجيء الأسطول الإسباني لاستعادة وهران، وقد استغل الإنكليز الفرصة، وعرضوا على الداي المساعدة في طرد الإسبان مقابل منحهم الامتيازات، ولكن مساعيهم لم تنجح.<sup>4</sup>

### 3. الشركة الملكية الإفريقية:

تعتبر الشركة الملكية الإفريقية أهم شركة تدير الامتيازات. أسست هذه الشركة بمرسوم ملكي بتاريخ 22 فيفري 1741م، برأسمال واحد مليون و منّي ألف ليرة، حظيت بحماية الملك الفرنسي<sup>5</sup>، و منحت لها الامتيازات بعقد دائم، عكس الشركات السابقة التي كانت عقودها مؤقتة، كما قدمت لها كل الوسائل

1- للاطلاع على نص الاتفاق. ينظر : جمال قنان، معاهدات ...، المرجع السابق، ص ص 381، 382.

2- القفيز: قفيز قسنطينة له وزن: وزن البايك ومقداره 660 كغ و 750 غ، والوزن العادي ومقداره 616 كغ و 700 غ.

ينظر : جمال قنان، العلاقات الفرنسية- الجزائرية، المرجع السابق، ص 229.

3- المرجع نفسه، ص ص 230، 231.

4 - Paul Masson, *op.cit*, pp. 293,294.

5- سيزار فيليب فاليري، المصدر السابق، ص 85.

الضرورية ورؤوس الأموال اللازمة، لتنجح في تلبية الطلب المتزايد على الحبوب في فرنسا، وتقطع الطريق على الانكليز في التسلل إلى موانئ بايلك الشرق المزود الرئيسي بالحبوب لفرنسا<sup>1</sup>.

شمل النشاط التجاري للشركة المناطق الواقعة بين رأس العبد بالأراضي التونسية شرقا إلى ميناء بجاية غربا، وكان صيد المرجان النشاط الرئيسي للشركة هناك، بالإضافة إلى احتكار تصدير بعض السلع مثل الحبوب والجلود والشمع والصوف والبقول وزيت الزيتون، وبفضل هذه الاحتكارات ازدهرت نشاطات الشركة، وتضاعف رقم أعمالها عدة مرات في العقود التي تلت إنشائها، فقد بلغ حوالي ستة ملايين ومئتي ألف فرنك في سنة 1788م، بعدما كان مليون ومئتي ألف فرنك سنة 1741م<sup>2</sup>.

وفي مقابل تلك الامتيازات الممنوحة للشركة، كانت تدفع لخزينة الجزائر 36000 ليرة تدفع على ست فترات في كل شهرين<sup>3</sup>، كما تدفع ضرائب أخرى لكل من الباي وقائد عناية، وللجنود الأتراك ليعملوا على حماية مصالحها<sup>4</sup>. سيتم في المستقبل مراجعة مبلغ الإتاوة التي تدفعها الشركة مقابل هذه الامتيازات، بعد مطالبة الجزائر بذلك، والتي لم تتم مراجعتها منذ عهد صانصون نابللون، أي منذ مائة وسبعين سنة. وبالفعل وبعد مفاوضات بين الجانبين الفرنسي والجزائري، فقد تم التوصل إلى توقيع اتفاق<sup>5</sup> في 23 جوان 1790م، وتم بموجبه رفع مبلغ الإتاوة بأربعة أضعاف ما كانت عليه<sup>6</sup>.

سعت الشركة منذ بداية عملها، على نسج العلاقات الودية مع القبائل القريبة من مناطق الامتيازات، وعلى رأسها أحرار الحنانشة، أقوى القبائل هناك، فكانت إرضاء هذه القبائل مسألة غاية في الأهمية، فهذه الأخيرة يمكنها تدمير أعمال الشركة في تلك المناطق، بالإضافة لذلك كانت القبائل تتعامل مباشرة مع الشركة وتبيعها الحبوب والجلود والشمع، متجاوزة وساطة الباي المحتكر لبيع هذه المواد، لأن ذلك يدر

1- محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص ص 195، 196.

2- جمال قنان، العلاقات الفرنسية - الجزائرية، المرجع السابق، ص ص 231، 232.

3- سيزار فيليب فاليري، المصدر السابق، ص 85.

4- محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص ص 195، 196.

5- للاطلاع على نص الاتفاق. ينظر: علي تابليت، المرجع السابق، ص 80.

6- جمال قنان، العلاقات الفرنسية - الجزائرية، المرجع السابق، ص ص 235، 236.

عليها أرباحا أكثر بكثير، وقد وجدت الشركة في التعامل المباشر معهم فائدة كبيرة، لأن هذه القبائل تقدم كميات من الحبوب أكبر من التي حددتها الدولة<sup>1</sup>.

استمر ازدهار الشركة إلى غاية قيام الثورة الفرنسية، فبدأت أعمالها بالتدهور، وقامت سلطات الثورة في النهاية بحلها في 2 فيفري 1794م.

---

1- جميلة معاشي، الأسر المحلية في بايلك الشرق الجزائري من القرن 10هـ (16م) إلى 13هـ (19م)، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2019، ص ص 203، 204.

### ثالثا : مصير الامتيازات ( 1791-1827م)

بعد اندلاع الثورة الفرنسية سنة 1789م، دخلت الامتيازات الفرنسية مرحلة من التدهور انتهت بتسليم تسيرها للإنكليز، الغريم التقليدي للفرنسيين .

#### 1. تدهور الامتيازات الفرنسية :

شكلت الشركة الملكية الافريقية التي تأسست سنة 1741م، نموذجا رائدا في تسير الامتيازات الافريقية، ولكن هذه الأخيرة ستعصف بها رياح التغيير التي جاءت بها مبادئ الثورة الفرنسية ، التي اندلعت سنة 1789م. فقد طالب الثوار بتغيير النظام القديم، ورفضوا الامتيازات الإقطاعية والاحتكارية، ونادوا بجميع الحريات، بما فيها حرية ممارسة التجارة لجميع الفرنسيين. قوبلت هذه المبادئ بالرفض من الأوساط الأوروبية التقليدية، ونتيجة لذلك اضطرت فرنسا لمواجهة الحلف الأوربي الذي يضم انكلترا، الذي سعى لخنق الثورة في المهد حتى لا تتوسع لكل أوربا. وقد كان لكل هذه الظروف الدور البارز في تدهور امتيازات الفرنسيين في الجزائر، والتي ستؤدي في النهاية إلى انتزاعها منهم في 1806م<sup>1</sup>.

وكبداية لهذا التدهور الذي ستعرفه الامتيازات، أصدرت سلطات الثورة قرارا مؤرخا في يوم 21 جويلية 1791م، يقضي برفع الاحتكار عن الشركة الملكية الافريقية، والسماح لجميع الفرنسيين بالمتاجرة وصيد المرجان في مناطق الامتيازات، دون دفع أي رسوم، وقد كان القرار ضربة موجعة للشركة، وسيؤدي حجز السلطات لمخزونات الشركة من الحبوب، بفعل انتشار المجاعات في فرنسا، إلى تهوي مواردها المالية، بسبب عدم تعويضها عن هذه المخزونات نتيجة العجز المالي الذي تعانيه خزينة الدولة<sup>2</sup>.

ولم يكن هذا كل ما واجهته الشركة من متاعب، فقد أدى الحصار البحري الأوربي للساحل الجنوبي من فرنسا إلى شلل أسطول النقل التابع للشركة، وقد التفت الشركة على هذا الحصار باستخدام سفن أجنبية، ولكن هذه العملية كلفتها نفقات كبيرة زادت في عجز ميزانيتها. وقد واجهت أيضا منافسة شرسة من الاسبان، بعد اتفاقهم مع الجزائر إثر خروجهم من وهران ، وحصلوا على امتياز تصدير الحبوب في

1- جمال قنان، العلاقات الفرنسية - الجزائرية، المرجع السابق، ص ص 233، 234.

2- محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص ص 204، 205.

غرب الإيالة، فرفعوا أسعار الحبوب، ونافسوها على أسواق بايلك الشرق، الأمر الذي جفف كل موارد الشركة<sup>1</sup>.

في سنة 1793م اضطربت العلاقات بين فرنسا والجزائر، بسبب شخص يدعى مايفرن، وقد فر هذا الأخير إلى الجزائر، بعدما حكم عليه بالإعدام من سلطات الثورة، بسبب تعاونه مع الانكليز، ولأنه صهر القنصل الفرنسي فالير، الذي كانت له علاقات جيدة مع الداوي، فقد وجد الحماية من هذا الأخير، وطلب العفو عنه، ولكن حكومة الثورة لم تلبي طلبه، فرأى في ذلك إهانة له، وأعز لحاكم بايلك الشرق بوقف المبادلات التجارية مع الشركة<sup>2</sup>. وسمح للتجار اليهود والاسبان باقتحام سوق الحبوب هناك<sup>3</sup>.

بعد كل هذه الصعوبات التي واجهتها الشركة، أصبحت عاجزة عن مواصلة نشاطها، وقد نصح القنصل فالير حكومته بأن أفضل حل لها هو تخليها عن الامتيازات والتنازل عنها<sup>4</sup>. وبالفعل فقد صدر من مجلس المساهمين قرار بحل الشركة في 2 فيفري 1794م والتنازل عن امتيازاتها للأمة الفرنسية، لتحل محلها مؤسسة جديدة هي الوكالة الإفريقية في 7 فيفري 1794م<sup>5</sup>.

لم يكن حال الوكالة الإفريقية بأفضل من حال سابقتها، فقد ورثت جملة من المشاكل والصعوبات المالية، فهي لم تستطع استرجاع احتكار صيد المرجان من الدولة، لأن ذلك منافي لمبادئ الثورة، وبالتالي لم يبق أمامها سوى سوق الحبوب والجلود والشموع والصوف، ولم تستطع الشركة الوفاء بالتزاماتها اتجاه منتجي هذه المواد بسبب ضعفها المالي، و أصبح هؤلاء يفضلون التعامل مع اليهود وغيرهم، لأن أسعارهم أفضل ويأخذون كل الكميات منهم، عكس الوكالة التي كانت تشترط مواصفات معينة<sup>6</sup>.

لقد استغل اليهود الصعوبات التي واجهت الشركة الملكية الإفريقية، ومن بعدها الوكالة الإفريقية، وأصبحوا هم المزود الرئيسي لفرنسا بالحبوب، مقابل سندات ديون تدفع بأجل، وفي الفترة ما بين 1793م و1798م وردوا كميات كبيرة من الحبوب لفرنسا، ولكن اكتشاف هذه الأخيرة تلاعب اليهود وغشهم،

1- المرجع نفسه، ص ص 206، 207.

2- محمد خير فارس، المرجع السابق، ص 135.

3- محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 208.

4- جمال قنان، العلاقات الفرنسية - الجزائرية، المرجع السابق، ص 236.

5- محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص ص 210، 211.

6- المرجع نفسه، ص 217، 218.

جعلتها تتماطل في دفع ديونها لدى اليهود. وستسبب قضية الديون، توترا في العلاقات بين الجزائر وفرنسا، وستأخذ أبعادا خطيرة على مستقبل الإيالة<sup>1</sup>.

بعد غزو نابليون بونابرت لمصر سنة 1798م، قطعت الجزائر علاقتها بفرنسا بضغط من الباب العالي وبإيعاز من انكلترا، وأمرت باي قسنطينة، بمهاجمة المؤسسات الفرنسية وتم أسر موظفي الوكالة واحتجاز ممتلكاتها. ليتم بعد ذلك إطلاق سراح الموظفين في 02 فيفري 1799م<sup>2</sup>. والحقيقة أن الجزائر ترددت في إعلان الحرب على فرنسا، وقد فعلت ذلك مجاملة للباب العالي ولم تتخط فاعليا في الحرب. وحسب رأي الميلي فإن هذا القرار، يعكس تقديم الداي لمصلحة الجزائر على مصلحة الدولة العثمانية، فالجزائر بحكم القرب الجغرافي مع فرنسا، وخبرتها لقوتها، تعرف أن الأضمن لها اتباع سياسة الحياد، واستغلال التناقضات الموجودة بين الدول الأوروبية<sup>3</sup>.

شكل تجميد نشاط الشركات الفرنسية في الجزائر في فترة الحرب، ضغطا كبيرا على الاقتصاد الفرنسي، فقد توقف توريد الحبوب، وغلقت العديد من المصانع في فرنسا التي كانت تتعامل مع هذه الشركات. الأمر الذي أجبر الحكومة على إرسال "ديبوا تانفيل" إلى الجزائر كمبعوث للتفاوض<sup>4</sup>، وقد توصل هذا الأخير إلى عقد معاهدة مع الداي في 30 سبتمبر 1800م، وعقد معاهدة أخرى في 28 ديسمبر 1801م<sup>5</sup>. ومن أهم ما جاء في هاتين المعاهدتين، هو إرجاع الامتيازات للفرنسيين، وأيضا إرجاع ارجاع الممتلكات المحجوزة في المراكز التجارية، مع استقطاع المبالغ المستحقة للوفاء بالإتاوات المستحقة. كما أنه لا تفرض على الفرنسيين أي ضرائب إلى حين عودتهم إلى نشاطهم في هذه المؤسسات.

وهذه المادة الأخيرة ستشكل موضع خلاف بين الجزائر وفرنسا، فقد أدى عدم تحديد التاريخ بالضبط إلى سوء تفاهم، فالجزائر رأت أن الفرنسيين بدأوا في استغلال الامتيازات، وذلك عندما منحوا رخصة صيد المرجان لبعض الصيادين الكورسكيين في ربيع 1802م دون إعلامها بذلك، بينما الفرنسيون يتحججون

1- يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص ص 109-111.

2- يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 112.

3- مبارك بن محمد الميلي، تاريخ الجزائر في القديم والحديث، ج 3، مكتبة النهضة الجزائرية، الجزائر، 1964، ص 250.

4- محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص ص 227، 228.

5- للاطلاع على نص المعاهدتين. ينظر: علي تابليت، المرجع السابق، ص ص 81-83.

بأنهم لم تسمح لهم الظروف بالاستقرار هناك. فقد تم حل الوكالة الإفريقية، وإعادة بعث نشاط الشركة الملكية الإفريقية من جديد، ولكن هذه الأخيرة رفضت تسلم الامتيازات مالم يعاد لها حق صيد المرجان، وقد أدى ذلك لحلها من جديد. وعلى كل فقد تم حل المشكلة السابقة بتحديد تاريخ لبدء دفع الضرائب، وتولت القنصلية في الجزائر تسيير الامتيازات إلى أن تم سحبها من فرنسا وتسليمها إلى انكلترا في نهاية سنة 1806م<sup>1</sup>.

## 2. استلام الانكليز للامتيازات:

كرست انكلترا سيادتها البحرية على المتوسط، بعد هزيمة فرنسا في معركة "الطرف الأغر" قرب جنوب إسبانيا في أكتوبر 1805م<sup>2</sup>، وكان لهذه المعركة نتائج على مستوى العلاقات مع الجزائر، فالنفوذ الانكليزي سيزداد على حساب النفوذ الفرنسي في الجزائر، وستنتزع الامتيازات من الفرنسيين، وتسلم إلى الانكليز<sup>3</sup>.

إن لهذه المعركة تأثيرات متتابة على امتيازات الفرنسيين في الجزائر، فقد أدت إلى اختفاء التواجد البحري الفرنسي على المتوسط، وخنق التجارة الفرنسية بفعل الحصار البحري الذي يفرضه الانكليز، ومن ثم إلى اختفاء التجار الفرنسيين من الأسواق الجزائرية، وأدى ذلك إلى احتجاجات الأهالي بسبب كساد المنتجات الخاضعة للاحتكار بموجب الامتيازات، فقد كان هؤلاء التجار يشكلون المنفذ الوحيد لتصريف هاته المنتجات لأوربا. وأدى بالمحصلة إلى المزيد من التدهور للمؤسسات الفرنسية في الجزائر<sup>4</sup>.

أدت تلك الظروف بالسلطات الجزائرية إلى التحرك ومطالبة الفرنسيين بالوفاء بالتزاماتهم، والتلويح بنزع الامتيازات من أيديهم، وخاصة أن ذلك تزامن مع قرب تجديد عقد تلك الامتيازات. وفي مفاوضاتها مع الفرنسيين، طرحت شروط جديدة، أهمها رفع الإتاوة السنوية الخاصة بالامتيازات إلى ستين ألف قرش إسباني. ويرى قنان أن الجزائر لم تكن تنتظر موافقة الفرنسيين على هذه الشروط، بالنظر لوضعية الامتيازات، التي أصبحت عبئا ثقيلا على الخزينة الفرنسية<sup>5</sup>. تزامنت هذه المفاوضات مع تعيين قنصل

1- جمال قنان، العلاقات الفرنسية- الجزائرية، المرجع السابق، ص 245، 246.

2- محمد خير فارس، المرجع السابق، ص 139.

3- وليام شالر، مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر (1816-1824)، تعريب وتعليق وتقديم: إسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص 133.

4- جمال قنان، العلاقات الفرنسية- الجزائرية، المرجع السابق، ص 247-249.

5- المرجع نفسه، ص 251، 252.

انكليزي جديد يدعى "هنري بلانكي"، خلفا للقنصل السابق فالكون، والذي طالبت الجزائر برحيله، لتورطه في بعض الأحداث<sup>1</sup>.

رأت الجزائر في الانكليز الشريك التجاري المناسب في هذه الظروف، وبالفعل فقد استدعى الداوي القنصل بلانكي يوم 7 جانفي 1807م. ومما يرويه القنصل عن هذا اللقاء، في المذكرات التي نشرتها ابنته اليزابيت بعد الاحتلال الفرنسي للجزائر، أن الداوي أبدى له نيته في إرضاء ملك انكلترا، فقد شعر بالارتياح عندما عين قنصلا محترما ( يقصد بلانكي) واعتبرها مجاملة منه، وقرر أن ينزع الامتيازات من أعداء انكلترا الشرسون وهم الفرنسيون ويقدمها للملك<sup>2</sup>.

اعتبر القنصل بلانكي أن هذا العرض خطوة صادقة من الداوي، وقال له أنه سيبلغ سلطات بلاده بشأن الصفقة، ولكن الداوي طلب الرد أثناء اللقاء، ورغم محاولة بلانكي اقناعه بأن ذلك يتجاوز صلاحياته، إلا أن الداوي ضغط عليه، وأمهله 24 ساعة للرد وإلا فسيقبل عرض الفرنسيين. وبالفعل فقد قرر بلانكي المخاطرة وقبول العرض الذي لا يمكن تقويته، وتم إبرام المعاهدة يوم 09 جانفي 1807م. وبعدها أرسل المعاهدة لحكومة بلاده<sup>3</sup>. وقد وصلت موافقة الحكومة الانكليزية على المعاهدة يوم 01 جويلية 1807م<sup>4</sup>.

تنص هذه المعاهدة على أن تتولى انكلترا استغلال المؤسسات التجارية في كل من عنابة والقاله، وتحترك صيد المرجان هناك، ومقابل هذا الامتياز تدفع خمسين ألف قرش إسباني كإتاوة سنوية، إضافة إلى تقديم هدايا للداوي. وقد تم الاتفاق أيضا على تموين القواعد العسكرية في مالطا وجبل طارق بالمواد المعاشية كالحبوب والمواشي<sup>5</sup>.

كان هدف الانكليز من الحصول على الامتيازات، هو التمهيد لإقامة قواعد عسكرية في عنابة والقاله، تدعم نفوذهم في المتوسط، على غرار قاعدتي مالطا وجبل طارق. ولذلك لم يهتموا كثيرا بالتجارة وصيد

1- إيزابيت بروغتون بلانكي، ست سنوات من الإقامة في الجزائر، مذكرات إيزابيت بلانكي ابنة قنصل بريطانيا في الجزائر 1806-1812م، ترجمة وتقديم وتعليق: محمد الأمين بوحلوفة، ابن النديم للنشر والتوزيع، وهران، الجزائر، 2024، ص 14.

2- إيزابيت بروغتون بلانكي، المصدر السابق، ص 44.

3- المصدر نفسه، ص 44، 45.

4- المصدر نفسه، ص 65.

5- محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 234، 235.

المرجان، فكلفوا بحارة من كورسيكا وسردينيا وصقلية وإسبانيا لصيد المرجان مقابل رسوم يدفعونها، وأعطوا شركة من مالطا حق المتاجرة في مناطق الامتيازات<sup>1</sup>.

في تقرير<sup>2</sup> حرره أحد النبلاء الانكليز سنة 1810م مقيم في عنابة، يتحدث فيه عن حال الامتيازات الانكليزية، حيث قال أن في العام الأول بعد مفاوضات السيد بلانكي، تم جمع 63 قاربا من الصيد ودفعوا جميعا الرسوم . ولكن في السنوات التي تلت، فشل الصيادين في إرسال قواربهم لعدم وجود شركة تسيير الامتيازات وتحمي مصائد المرجان هناك. وأضاف أن التجارة هي الأخرى كاسدة، وقد فقد التجار المتعاملين مع بونة (عنابة ) جزءا كبيرا من رؤوس أموالهم<sup>3</sup>.

لقد فشل الانكليز في تسيير الامتيازات، ولم يحافظوا حتى على المستوى الذي كانت عليه قبل مجيئهم، ويرى الزبيري أن الانكليز لو حصلوا على مبتغاهم في إقامة قواعد عسكرية في تلك المناطق، لكان لحال الامتيازات شأن آخر<sup>4</sup>. وفي ذات الشأن تعلق ابنة القنصل بلانكي بقولها: « لو كانت وجهات النظر الوطنية لوالدي المحبوب قد تم النظر إليها بشكل معقول لكان حصن القالة حامية وتم استعمارها ووضعها على قدم المساواة مثلما حافظ عليها الفرنسيون...»<sup>5</sup>. وهي إذ تشيد بوالدها، فإن ذلك نابع من كون القنصل بلانكي نجح في ضم مالطا للتاج البريطاني، وهي تعرف أن لديه مشروع لجعل الجزائر مقاطعة تابعة للتاج البريطاني، وتصف خطة أبيها في عملية الإنزال البحري وتحمسه لذلك، ولكن مشروعه رفض بسبب أولويات انكلترا آنذاك المتمثلة في طرد الفرنسيين من إسبانيا<sup>6</sup>.

في 15 ماي 1815م، أرسلت انكلترا حملة عسكرية بقيادة اللورد آكسموث، وكان هدف الحملة المعلن هو تحرير الأسرى المسيحيين الموجودين في الإيالة، ولكن الانكليز أرادوا أيضا من خلال هذه الحملة إرغام الجزائر على قبول إنشاء قواعد عسكرية<sup>7</sup>، وهددت بقصف مدينة الجزائر، فاعتبر الداي أن هذا إعلان حرب، ووجه أوامر لبايات قسنطينة ووهران، باعتقال جميع الرعايا الانكليز، واعتقال العاملين في

1- محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص ص 235، 236.

2- للاطلاع على مقتطف من هذا التقرير ينظر الملحق رقم 05.

3- إليزابيت بروغتون بلانكي، المصدر السابق، ص ص 358، 359.

4- محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 236.

5- إليزابيت بروغتون بلانكي، المصدر السابق، ص 45..

6- المرجع نفسه، ص 13.

7- محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 238.

مناطق الامتيازات بعنابة والقالة، ووجهت أوامر بقتل كل من يبدي مقاومة أو يحاول الهروب<sup>1</sup>. وكان من نتائج حملة آكسموث، نزع الامتيازات من الانكليز وإرجاعها للفرنسيين .

### 3.العقد الأخير للامتيازات ( 1817-1827م) :

بعد حملة آكسموث، أبلغت السلطات الجزائرية القنصل الانكليزي ماكدونالد بقرارها سحب الامتيازات. بعدها فكرت السلطات في استغلال الامتيازات بنفسها، ولكن الأمر لم يكن مجديا، فهي لا تملك الامكانيات التنظيمية والبشرية لتسييرها، لتقوم بعد ذلك بعرضها على شركة اليهودي يعقوب بكري، ولكن هذا الأخير رفض لخشيته من تعطيل تسوية الفرنسيين لديونه، ثم في النهاية قرر عرض الامتيازات على الفرنسيين. وبعد جولة من المفاوضات تم التوصل إلى اتفاق جديد يوم 15 مارس 1817م يرجع الامتيازات للفرنسيين<sup>2</sup>.

بعد هذا الاتفاق، تم تأسيس شركة ملكية مؤقتة تتولى تسيير الامتيازات، ولم يكن لهذه الشركة أن ترى النور، لولا عودة أسرة البوريون التي أطاحت الثورة بها من قبل، ممثلة في الملك لويس الثامن عشر. وقد أتاح الاتفاق للشركة أن تحصل على الامتيازات المعتادة في المعاهدات السابقة مع بعض التعديلات، مقابل دفع 214000 فرنك، وهو أقل من 260000 فرنك، المبلغ الذي كان يدفعه الانكليز<sup>3</sup>.

تمكنت الشركة من بداية نشاطها في مناطق الامتيازات، ولم يمض وقت طويل حتى تمكنت من تحقيق أرباح زادت عن 150000 فرنك في ظرف عشرة أشهر، ولكن هذا النجاح سيتوقف بسبب كثرة الدائنين من المساهمين في العهد القديم، وأمام عجز السلطات الفرنسية عن الوفاء بجميع هذه الديون، تقرر في النهاية منح الامتيازات إلى تجار خواص مقابل مبالغ مالية تدفع سنويا. تمكن تاجر من مرسيليا يدعى باري من الحصول على الامتيازات بموجب عقد حرر في 30 أكتوبر 1821م، وبهذا الإجراء تم حل الشركة الملكية ليبدأ عهد شركة باري<sup>4</sup>.

1- وليام شالر، المصدر السابق، ص 154.

2- جمال قنان، العلاقات الفرنسية - الجزائرية، المرجع السابق، ص 257-261.

3- محمد العربي الزبيدي، المرجع السابق، ص ص 242، 243.

4- يوسف صرهودة، الاقتصاد والمجتمع في إيالة الجزائر 1700 - 1830، أطروحة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف قشي فاطمة الزهراء، قسم التاريخ والآثار، جامعة قسنطينة 2، الجزائر، 2018، ص 228.

بموجب الاتفاق الجديد، أجرت الحكومة الامتيازات للتاجر باري وفق شروط معينة، على أن يظل صيد المرجان من اختصاص الدولة وحدها، ومهمة باري هي جمع الرسوم من الصيادين وتسليمها للدولة. تمكن باري من النهوض بالنشاطات الموكلة له، وحققت شركته أرباحا في ظرف الخمس سنوات التي استلمت فيها الامتيازات. أما صيد المرجان فقد تعرض نشاطه لعرقلة الصيادين الإيطاليين، الذين كانوا يهربون بحمولاتهم دون دفع الرسوم الواجبة عليهم، ولذلك اضطرت الحكومة لإعادة تنظيم هذا النشاط، وأصدرت قرارا بذلك في أواخر 1825م، ولكن هذا القرار المتأخر لم يعط النتائج الإيجابية المرجوة، لأن مع بداية الحصار الفرنسي سنة 1827م، ستتوقف نشاطات الامتيازات بصفة نهائية<sup>1</sup>.

1- محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص ص 246-251.

# الفصل الثاني

## الفصل الثاني

انعكاسات سياسة الامتيازات على علاقات التقارب والعداء

أولاً: علاقات التقارب

ثانياً: علاقات العداء

ثالثاً: الصراع الفرنسي الانكليزي على الامتيازات

## الفصل الثاني انعكاسات سياسة الامتيازات على علاقات التقارب والعداء

### الفصل الثاني: انعكاسات سياسة الامتيازات على علاقات التقارب والعداء

لا يمكن الفصل بين العلاقات السياسية والعلاقات التجارية التي كانت تربط الجزائر بالدول الأوروبية، ونخص بالذكر فرنسا وانكلترا، فالارتباط بينهما وثيقا، فكل ما كانت العلاقات السياسية مضطربة انعكس ذلك على العلاقات التجارية والعكس صحيح<sup>1</sup>. تراوحت هذه العلاقات بين السلم تارة والعداء تارة، ولكن العلاقات السلمية كانت هي السمة الغالبة .

كان الترابط الوثيق بين العلاقات التجارية والعلاقات السياسية، وعلاقة التأثير والتأثر بينهما، الدور البارز في رسم ملاح العلاقات بين الجزائر مع كل من فرنسا وانكلترا. هاتين الدولتين كانتا تسعىان وتتنافسان أيضا في ما بينهما، لنيل وتثبيت امتيازاتهما في الجزائر، مستعملين في ذلك كل الوسائل الدبلوماسية، وإذا ما فشلت هذه الأخيرة حل محلها دبلوماسية المدفع<sup>2</sup> .

لقد شكلت الامتيازات التي حصلت عليها فرنسا منذ المنتصف الثاني من القرن السادس عشر، محركا أساسيا للعلاقات الجزائرية الفرنسية، فقد كانت هذه الامتيازات سببا في تصدع العلاقات ، كما كانت سببا أيضا في استقرار العلاقات. وكما رأينا في الفصل الأول فقد مثل القرن السابع عشر فترة اضطراب لمراكز الامتيازات، كما شهد القرن الثامن عشر فترة استقرار وازدهار لهذه المراكز، بفضل استقرار العلاقات السياسية بين البلدين. انكلترا هي الأخرى حاولت منذ ولوجها البحر المتوسط ربط علاقات تجارية مع الجزائر منذ ولوجها البحر المتوسط، وقد نجحت في تعيين أول ممثل لشركة المشرق في الجزائر أواخر القرن السادس عشر، ومرت علاقتها هي الأخرى بفترات من الهدوء، تخللتها فترات من العداء .

كان للصراع الفرنسي الانكليزي على النفوذ داخل الجزائر، أثره هو الآخر على علاقات الجزائر مع هاتين الدولتين، وكان لقناصل هذين البلدين الدور البارز في هذا الصراع، كما كان لدخول عنصر اليهود واستفادتهم من الامتيازات والحظوة لدى دايات الجزائر المتأخرين، دور مهم في توتر العلاقات مع هذه الدول.

1- جمال قنان، العلاقات الفرنسية - الجزائرية 1790 - 1830، المرجع السابق، ص 222.

2- حمزة اسحاق زيتوني، المرجع السابق، ص 10.

### أولا : علاقات التقارب :

يعد إبرام المعاهدات من أهم مظاهر علاقات التقارب بين إيالة الجزائر والدولة الأوربية، وتأتي فرنسا في مقدمة الدول التي عقدت أكبر عدد من المعاهدات مع الجزائر، حيث عقدت 22 معاهدة سلم وتجارة ، وأكثر من 40 معاهدة خاصة بأنظمة الامتيازات<sup>1</sup>. وتأتي في المرتبة الثانية انكلترا، حيث عقدت مع الجزائر 18 معاهدة سلم وتجارة<sup>2</sup>.

وكان إبرام هذه المعاهدات يهدف إلى تسوية المسائل السياسية والاقتصادية، فبالإضافة إلى تسوية مشكل الأسرى، ووقف الأعمال العدائية، وصلاحيات القناصل. مثلت التجارة جانبا مهما نلمسه في بنود هذه المعاهدات، فقد نصت البنود التجارية على حماية السفن التجارية، وتحديد الرسوم الجمركية، وتحديد نوعية الصادرات والواردات من وإلى الجزائر .

### 1. مع فرنسا:

شكل التحالف العثماني الفرنسي ومن بعده التحالف العثماني الانكليزي ضد العدو المشترك إسبانيا في القرن السادس عشر، الأرضية المشتركة لنسج العلاقات مع الجزائر والحصول على الامتيازات. ولكن مع نهاية القرن السابق ومطلع القرن السابع عشر، ستطرأ تغيرات على هذه العلاقات، فالسلام الذي وقعته كل من فرنسا و انكلترا مع اسبانيا في هذه الفترة، سيجعل التجارة الفرنسية والانكليزية هدفا لرياس البحر الجزائريين، وأمام فشل تدخلات السلطان العثماني لحماية السفن التجارية لهذه الدول، لم يبق لهذه الأخيرة إلا اللجوء للتعاقد المباشر مع الجزائر لشراء السلم وحماية التجارة والحصول على الامتيازات<sup>3</sup>.

سنبدأ بالحديث عن فرنسا، باعتبارها الدولة التي استحوذت على حصة الأسد من الامتيازات التي تحصلت عليها الدول الأوربية في الجزائر. فقد كانت أول دولة تعقد معاهدة امتيازات مع الدولة العثمانية سنة 1536م، وبفضلها تمكنت بعد ذلك من الحصول على رخصة لتأسيس مراكز تجارية بشرق الجزائر في المنتصف الثاني من القرن السادس عشر، عرفت بحصن الباستيون، هذا الأخير سيكون محور العلاقات الاقتصادية والسياسية بين البلدين.

1- علي تابلت، المرجع السابق، ص ص 31-35.

2- اسماعيل توتة، المرجع السابق، ص 45.

3- جون ب وولف، المرجع السابق، ص ص 240-243.

## الفصل الثاني انعكاسات سياسة الامتيازات على علاقات التقارب والعداء

ولعل من أبرز الأمثلة عن ارتباط التجارة بالسياسة، هو تحكم غرفة التجارة المرسلية في توجيه العلاقات بين فرنسا والجزائر، فهذه الهيئة هي من كانت تشرف على المؤسسات الفرنسية في الجزائر. و منذ إنشائها في 15 أوت 1599م، ظلت المتحكم في تعيين القناصل الفرنسيين لدى الجزائر، الذين كان أغلبهم تجارا، خصوصا في القرن السابع عشر، وهي من تدفع أجورهم، وهي من تتكفل بتقديم الهدايا الدورية العادية لمسؤولي الإيالة في كل مناسبة، سعيا منها في تمتين العلاقات التجارية والسياسية مع الجزائر<sup>1</sup>.

لعب الوكلاء التجاريون والشركات التجارية دورا كبيرا في كثير من الأحيان في تسوية الأزمات السياسية بين البلدين، خاصة في القرن السابع عشر الذي تميز بحدوث اضطرابات كثيرة تأثرت بها مراكز الامتيازات في الجزائر. فقد لعب صانصون نابليون دورا كبيرا في إعادة العلاقات السلمية لمجراها الطبيعي بعد تصدعها لمدة ربع قرن إثر هدم حصن الباستيون سنة 1604م. ونجح هذا الأخير في عقد معاهدة سلم وتجارة في سنة 1628م وتبعتها معاهدة أخرى في نفس السنة خاصة بالامتيازات. ومن هنا يتضح أن موضوع وكالة الباستيون قد هيمن على العلاقات الدبلوماسية بين الجزائر وفرنسا في تلك الفترة، فبتهديمه توترت العلاقات، و في نفس الوقت كانت هذه الوكالة محور المفاوضات لتسوية العلاقات من جديد<sup>2</sup>.

بعد وفاة مدير الباستيون نابليون سنة 1633م، تدخل العلاقات الجزائرية الفرنسية مرحلة غموض انتهت بالتوتر بعد تهديم الباستيون سنة 1637م. وقد ساهم أحد الخواص ويدعى كوكيال في إعادة العلاقات السلمية، هذا الأخير كان من بين من أسروا في الهجوم الأخير على الباستيون. و لما رأى الخسارة الكبيرة في تعطيل العلاقات التجارية، استطاع أن يقنع الحكومة الجزائرية بالترخيص له في بدء مفاوضات جديدة لإعادة السلم، وقد نجح بعد جهود حثيثة في توقيع معاهدين سنة 1640م، إحداها سياسية والأخرى خاصة بالباستيون<sup>3</sup>.

وفي محطة أخرى من العلاقات الجزائرية الفرنسية، توترت العلاقات سنة 1658م بعد فرار متعهد الباستيون ويدعى بيكي، هذا الأخير قام بهدم الباستيون وأسر مجموعة من الرعايا الجزائريين، وباعهم في

1- بليل رحمونة، القناصل والقنصليات، المرجع السابق، ص ص 28، 29.

2- لكحل الشيخ، نشاط وكالة الباستيون وأثره على العلاقات الجزائرية خلال النصف الأول من القرن 11هـ/17م، المرجع السابق، ص 73.

3- عائشة غطاس، المرجع السابق، ص 59.

## الفصل الثاني انعكاسات سياسة الامتيازات على علاقات التقارب والعداء

ليفورنة. ثم ازدادت العلاقات توترا بعد محاولة احتلال جيجل سنة 1664م. استطاع تاجر مرسيلي آخر يدعى أرنو، كان قد استقر بالجزائر، وبفضل مساعيه ورحلاته العديدة بين فرنسا والجزائر، أن يعيد السلام من جديد، وتم إبرام معاهدة سلم وتجارة سنة 1666م، ومعاهدة أخرى منح بموجبها ديوان الجزائر إدارة الامتيازات للتاجر أرنو تقديرا لجهوده الدبلوماسية<sup>1</sup>.

بعد عقد معاهدة السلم المئوي سنة 1689م، ستدخل العلاقات الجزائرية الفرنسية حالة من الهدوء والاستقرار، طيلة قرن وأربعين سنة باستثناء فترة حملة نابليون على مصر، واعتبرت تلك المعاهدة توقيع معاهدة أخرى سنة 1694م خاصة بالامتيازات، و ستكون المعاهدتين السابقتين مرجعا أساسيا للعلاقات بين البلدين حتى نهاية الأيالة<sup>2</sup>.

انعكست الأوضاع الهادئة عموما بين البلدين بعد عقد السلم المئوي، على تطور العلاقات التجارية، وعلى نشاط الامتيازات، حيث تم تأسيس شركة هيلي ثم شركة إفريقيا، وبعدها أسندت لشركة الهند الشرقية، ثم استقر الأمر بتأسيس الشركة الملكية الإفريقية، بمرسوم ملكي سنة 1741م، والتي ستتولى تسيير الامتيازات لمدة تزيد عن ستين عاما، وتتجلى أهمية هذه الشركة بالنسبة لفرنسا في قول الوزير الفرنسي «... إنه من واجبنا التفوق على الإنكليز، فضياع نشاطنا في سواحل شمال إفريقيا، سيكون ضرر كبير على تجارة فرنسا وسيزيد من بؤس مناطقنا الجنوبية...»<sup>3</sup>.

لقد كان لنشاط شركات الامتياز انعكاس على اقتصاد البلدين، فبالنسبة للجزائر فقد شهد بايلك الشرق، ازدهارا في مجالات الزراعة والصناعة والتجارة. ففي مجال الزراعة أدى الطلب المتزايد لهذه الشركات لمختلف المحاصيل الزراعية من الحبوب وغيرها إلى تحفيز السكان هناك على توسيع رقعة المساحات المزروعة، أما المجال الصناعي فقد أصبح بايلك الشرق مقصدا لكثير من الصناع يمارسون في مختلف الصناعات، وقد نظمت هذه الصناعات في شكل مجموعات حرفية ذات طابع نقابي .

1- شوفاليه دارفيو، المصدر السابق، ص 43.

2- جمال قنان، معاهدات...، المرجع السابق، ص ص 163-164.

3- بليل رحمونة، العلاقات التجارية لإيالة الجزائر مع بعض موانئ البحر المتوسط "مرسليا" و"ليفورن" من 1700 إلى

1827، رسالة لنيل شهادة الماجستير، إشراف فغور دحو، قسم التاريخ وعلم الآثار، كلية العلوم الإسلامية، جامعة وهران، الجزائر، 2002، ص 216.

## الفصل الثاني انعكاسات سياسة الامتيازات على علاقات التقارب والعداء

كما أدى النشاط التجاري لهذه الشركات إلى توفير مصدر مالي للإيالة والمتمثل في العائدات الجمركية وغيرها من الإتاوات<sup>1</sup>. وكانت هذه الشركات تستورد من الأهالي المواد الأولية المتوفرة كالأصواف والحبوب والشمع والزيت والحبوب، مقابل جلب الأشياء الكمالية والترفيهية كالعطور والشاي والقهوة وغيرها<sup>2</sup>، وكان التجار الفرنسيون يلجئون للمقايضة في تعاملاتهم مع الأهالي، في حال عدم توفر النقود الذهبية<sup>3</sup>.

حددت مختلف المعاهدات المبرمة بين البلدين، نوعية العلاقات بين مسؤولي الأيالة ومديري شركات الامتياز، لكن هذه العلاقات لم تقتصر على الجانب السياسي والمتمثل في تعيين القناصل وعزلهم، ولا الجانب الاقتصادي المتمثل في المبادلات التجارية والمعاملات المالية كالقروض والسندات، وإنما تعدى دورها إلى الجانب الاجتماعي المتمثل في تبادل المنافع وتقديم الهدايا وتبادل الرسائل الودية<sup>4</sup>.

ومن مظاهر علاقات التقارب بين البلدين أيضا، الموقف الذي اتخذته الجزائر منذ اندلاع الثورة الفرنسية سنة 1789م، حيث امتنعت عن الانضمام للحلف المناوئ لفرنسا، وفتحت للسفن القادمة من مرسيليا أسواق بايلكات الشرق والغرب للتزود بالحبوب، كما أقرض الداوي حسن السلطات الفرنسية خمسة ملايين فرنك لتسهيل عملية شراء القمح، وكل ذلك ساهم في إنقاذ فرنسا من شبح المجاعة الذي كان يهددها<sup>5</sup>.

---

1- البشير مقدود، أثر شركات الامتياز في الجزائر وتونس خلال القرنين 11-12هـ/17-18م، رسالة لنيل شهادة الماجستير، إشراف عبد المجيد قدور، قسم التاريخ، كلية الآداب والحضارة الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، الجزائر، 2013، ص ص 92، 93

2- علوش سهيلة، حصن الباسطيون والسلطات المحلية في الجزائر العثمانية، رسالة لنيل شهادة الماجستير، إشراف قشي فاطمة الزهراء، قسم التاريخ، كلية الآداب والحضارة الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، الجزائر، 2006، ص 41.

3- عائشة غطاس، المرجع السابق، ص 164.

4- علوش سهيلة، المرجع السابق، ص 30.

5- بن معمر بوعلام، العلاقات الجزائرية على عهد الدايات 1671-1830، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، إشراف إيلال نورالدين، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة البليدة 02، الجزائر، 2023، ص ص 205، 206.

### 2. مع انكلترا :

أما انكلترا فهي الأخرى ربطتها علاقات مع الجزائر، وكانت نشأة هذه العلاقات على نفس منوال العلاقات الجزائرية الفرنسية، فقد استطاعت انكلترا عقد معاهدة الامتيازات مع الدولة العثمانية سنة 1580م، وبعد اعتماد القنصل الفرنسي في الجزائر، شجع ذلك انكلترا على التقرب من الجزائر وحاولت اعتماد قنصل لها هي الأخرى، وتمكنت من ذلك سنة 1585م. كانت هذه العلاقات ودية في معظمها، بالرغم من حالات العداء التي تنشأ من حين لآخر بسبب الحملات الانكليزية على الجزائر<sup>1</sup>.

كانت علاقات انكلترا بالجزائر يغلب عليها الطابع التجاري، وما يدل على ذلك تنصيب انكلترا لقناصل من الوسط التجاري، وهؤلاء إما ممثلون لشركات تجارية كبرى أو هم تجار بذاتهم، وقد تم التركيز على اختيار الممثلين الدبلوماسيين من هذا الوسط، ليكونوا أكثر حرصا على المصالح التجارية، وتسهيل مهمة التجار، كما سعى هؤلاء القناصل إلى الإبقاء على سياسة التقارب مع الأيالة من أجل ضمان توقف السفن التجارية والحصول على مساعدة التموين، فقد كانت الجزائر محطة توقف ضرورية للأساطيل الانكليزية في البحر المتوسط بحكم موقعها الاستراتيجي، وخاصة قبل إنشاء قواعد لها في مالطا وجبل طارق<sup>2</sup>.

ظل السلم الطابع الغالب لعلاقات الجزائر بإنكلترا، بالمقارنة مع علاقاتها مع إسبانيا أو فرنسا، وهذا ما أشارت إليه إحدى المجلات الانكليزية سنة 1816 : « لقد استحققنا من إيلات شمال إفريقيا بأنها لم تغلق أبواب موانئها يوما في وجه سفننا...»<sup>3</sup>.

كانت المبادلات التجارية في القرن السادس عشر تتمثل في تصدير الأسلحة والبارود والمعادن، وهذا ما يؤكد هايديو أحد مؤرخي تلك الفترة بقوله: « السفن التي تأتي من انكلترا تجلب كميات من الحديد

---

1- مولود قاسم نايت بلقاسم، شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل سنة 1830، ج1، ط2، دار الأمة، الجزائر، 2007، ص 181.

2- بليل رحمونة، القناصل والقنصليات الأجنبية بالجزائر العثمانية من 1564 إلى 1830، المرجع السابق، ص ص 31-33.

3- دباب بومدين، " أضواء على النشاط التجاري في بايلك الغرب الجزائري خلال القرن 18"، مجلة حقول معرفية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 2، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، 2020، ص 121 .

## الفصل الثاني انعكاسات سياسة الامتيازات على علاقات التقارب والعداء

والرصاص والقصدير والنحاس والبارود والقماش بجميع أنواعه <sup>1</sup>، وقد كان لاعتناق انكلترا المذهب البروتستانتي دور كبير في تصدير الأسلحة للجزائر، لأن الدول الكاثوليكية لا تفعل ذلك استجابة لأوامر البابا. وفي مقابل تلك الإمدادات كانت الجزائر ترخص للتجار الانكليز شراء الأصواف والشموع والزيت و مواد أخرى <sup>2</sup>.

في سنة 1708م وبعد التحرير الأول لوهـران، تحصلت انكلترا على حق امتياز ممارسة التجارة وتصدير الحبوب من وهران نحو قواعدـها بالحوض الغربي للمتوسط<sup>3</sup>، بالإضافة إلى الترخيص بصيد المرجان في السواحل الغربية، و قد استطاع التجار الانكليز في بداية القرن 18م شحن 200 إلى 250 باخرة محملة بالحبوب وغيرها من ميناء أرزيو، كما جلبوا في نفس الفترة حوالي ثمانية آلاف طن من الحديد إلى الغرب الجزائري<sup>4</sup>.

بعد التحرير النهائي لوهـران سنة 1792م، تحصلت شركة "لانج" الانكليزية على امتياز شحن الحبوب من موانئ الغرب الجزائري مقابل تزويد البايك والمدافع والذخيرة، وفي الفترة بين 1800-1801م أثناء حملة نابليون على مصر، استطاع التجار الانكليز شراء الحبوب والمواشي من باي الغرب بأسعار أقل من التي كانت تعرضها شركة اليهودي بكري<sup>5</sup>.

أطرت نصوص الاتفاقيات التجارية الموجودة ضمن المعاهدات السياسية التي عقدت بين الجزائر وانكلترا تلك العلاقات التجارية والامتيازات التي تحدثنا عنها، وكان أول نص اتفاقية بينهما في مارس 1622م، حيث نصت بعض بنودها على حق التجار الانكليز في حرية التجارة على سواحل الجزائر وبيع بضائعهم، ومنذ تلك الفترة لم توقع أي معاهدة تجارية حتى سنة 1662م، وقد حددت فيها نسبة التعريف

---

1- فراي ديقو دو هايدو، طوبوغرافيا والتاريخ العام للجزائر، ترجمة وتعليق: لخضر بوطبة، ط1، دار الباحث، برج بوعريـج، الجزائر، 2022، ص 81.

2- مولود قاسم نايت بلقاسم، شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل سنة 1830، ج1، المرجع السابق، ص ص 182، 183.

3- بلبل رحمونة، القناصل والقنصليات الأجنبية بالجزائر العثمانية من 1564 إلى 1830، المرجع السابق، ص 26

4- دباب بومدين، المرجع السابق، ص 121.

5- المرجع نفسه.

## الفصل الثاني انعكاسات سياسة الامتيازات على علاقات التقارب والعداء

الجمركية بـ 10%، وفي سنة 1682م تم توقيع معاهدة مهمة، اعتبرت القاعدة التي أسست لكل المعاهدات والاتفاقيات اللاحقة بين إنجلترا والجزائر سواء على المستوى السياسي أو التجاري<sup>1</sup>.

وقعت معاهدات أخرى بعد معاهدة 1682م، في سنوات 1686م، و1700م، و1703م وهذه الأخيرة جاء فيها بند يخص تخفيض التعريف الجمركية من 10% إلى 5%، ثم معاهدة 1716م والتي تضمنت بنود مهمة على المستوى التجاري، فقد أدخلت كل من مينورقة وجبل طارق بعد ضمهما من إسبانيا ضمن النطاق التجاري لإنجلترا، وبالتالي تعامل السفن القادمة من تلك المنطقتين كما تعامل السفن التابعة للتاج البريطاني<sup>2</sup>. ونفس الشيء ينطبق على جزيرتي مالطا وصقلية في معاهدة 1813م، وفي معاهدة 1816م ضمت الجزر الأيونية الواقعة قبالة السواحل الشرقية لإيطاليا. وفي السنة وقعت معاهدة أخرى ضمت مملكة هانوفر وأصبحت تشملها أيضا الامتيازات التي منحتها الجزائر لإنجلترا<sup>3</sup>.

---

1- بوحلوفة محمد الأمين، المرجع السابق، ص ص 261، 262.

2- المرجع نفسه، ص 263.

3- اسماعيل توتة، المرجع السابق، ص 47.

### ثانيا: علاقات العداء:

كانت سياسة الامتيازات سلاح ذو حدين، فكما كانت سببا في تقارب العلاقات، فقد كانت أيضا سببا في إعلان العداء.

#### 1. مع فرنسا:

تميز القرن السابع عشر باضطراب العلاقات بين الجزائر وفرنسا، فقد شهد عدة مواجهات عسكرية، سواء التي حدثت في عرض البحر بين الرياس الجزائريين والسفن الفرنسية، أو في الحملات العسكرية على مدينة الجزائر. وقد كانت فرنسا تعتمد لاستعمال ما يسمى بسياسة المدفع لنيل مطالبها من الجزائر كلما فشلت مساعيها الدبلوماسية، ولكن الأحداث أثبتت فشل هذه السياسة، وأجبرها في الأخير لتوقيع معاهدة السلم المئوي سنة 1689م، ولم تصل بعدها العلاقات إلى العداء الصريح باستثناء فترة حملة نابليون على مصر، والتي أجبرت فيها الجزائر على تجميد<sup>1</sup> علاقاتها مع فرنسا بضغط من الباب العالي إلى غاية نهاية الحملة سنة 1801م، بعدها استأنفت العلاقات إلى غاية إعلان العداء من فرنسا في 1827م بفرض حصار بحري على الجزائر، قضى على أي امتيازات للفرنسيين وشن مرحلة جديدة من العلاقات .

بعد هدم السلطات الجزائرية حصن الباستيون سنة 1604م، بفعل تجاوزات الفرنسيين لمضامين المعاهدات المنظمة للامتيازات، تدخل العلاقات الجزائرية الفرنسية مرحلة من العداء، فلم تثن مساعي السلطان العثماني رياس البحر بوجوب احترام المعاهدات المبرمة مع فرنسا، وعدم مهاجمة سفن هذه الأخيرة، ولكن الرياس الجزائريين تذرعو بأن فرنسا تسمح للسفن الأوربية برفع رايتها لتحميها من هجوماتهم، ورأوا في ذلك تضيقا لنشاطهم وتقليصا لغنائمهم البحرية<sup>2</sup>.

لم تنجح المساعي الفرنسية في إعادة نشاط وكالة الباستيون، وستزداد العلاقات عداء بفعل حادثة مدفعي سيمون دانسا، فقد رفضت فرنسا إعادة المدفعين، وكان هذا الرفض فرصة ذهبية لزيادة نشاط

1- جمال قنان، معاهدات...، المرجع السابق، ص 163.

2- لكل الشيخ، نشاط وكالة الباستيون، المرجع السابق، ص 43.

## الفصل الثاني انعكاسات سياسة الامتيازات على علاقات التقارب والعداء

البحرية الجزائرية، التي كانت تعيش أزهى عصورها، وقد كبدت هذه الأخيرة خسائر كبيرة للتجارة الفرنسية وأصبح التجار والبحارة الفرنسيون غنائم تباع في الجزائر<sup>1</sup>.

أجبر الفرنسيون بعد تصاعد خسائريهم بفعل هجومات الرياس، على فتح باب التفاوض المباشر مع الجزائر، وقد كان الملك الفرنسي يرفض ذلك من قبل ويرى أن الجزائر ليست في درجة مساوية له، وأن التفاوض يكون مع الباب العالي وليس مع تابعيه<sup>2</sup>. توجت تلك المفاوضات بتوقيع أول معاهدة سلم بين البلدين سنة 1619م، ولكن حادثة مقتل البعثة الجزائرية في مرسيليا سنة 1620م ستعكر العلاقات من جديد، وعاود الرياس مهاجمتهم للسفن الفرنسية، واستولوا على أكثر من 936 سفينة في ظرف ثماني سنوات، وبسبب ذلك لم تعد تجرؤ السفن على مغادرة موانئ الجنوب الفرنسي<sup>3</sup>.

في سنة 1628م وقعت معاهدة سلم وتجارة، بعد جهود حثيثة من المبعوث صانصون نابليون، وتلتها معاهدة أخرى تمنح هذا الأخير حق تسيير مراكز الامتيازات ببيليك الشرق، وقد منح هذا الامتياز بصفة شخصية له مدى الحياة، بفضل الثقة التي حازها لدى حكام الجزائر، ولكن بوفاته سنة 1633م، استغلت فرنسا الفرصة وأوفدت مبعوثا جديدا للتفاوض يدعى صانصون لوباج لتعديل بعض بنود اتفاق 1628م، والتي كان نابليون يرفض عرضها على ديوان الجزائر خشية توتر العلاقات<sup>4</sup>.

بعد فشل فرنسا في فرض مطالبها بالمفاوضات، أمر لويس الثالث عشر القائد مانتان بالتوجه على رأس حملة عسكرية إلى الجزائر، للضغط على السلطات الجزائرية للرضوخ لمطالبها في الإفراج عن الأسرى وتعديل بنود المعاهدة سالف الذكر، ولكن هذه الحملة فشلت بفعل هبوب عاصفة شتت سفنها، وقد أدت هذه الحملة لزيادة التوتر في العلاقات، وأدى هذا التوتر أيضا إلى تعطل العلاقات التجارية بفعل تحطيم الباستيون سنة 1637م<sup>5</sup>، ولم تستأنف إلى غاية 1640م بعد مفاوضات كوكيال.

لم يصادق الملك الفرنسي على معاهدة 1640م الخاصة بالامتيازات، ورأى في ذلك انتهاك لشرف فرنسا، ومناقضة لمعاهدة الامتيازات التي أبرمها مع السلطان العثماني، وجرب استعمال القوة مجددا

1- جون ب وولف، المرجع السابق، ص ص 248، 249.

2- جون ب وولف، المرجع السابق، ص ص 266، 267.

3- محمد خير فارس، المرجع السابق، ص 125.

4- لكل الشيخ، نشاط وكالة الباستيون، المرجع السابق، ص 79.

5- عائشة غطاس، المرجع السابق، ص 58.

## الفصل الثاني انعكاسات سياسة الامتيازات على علاقات التقارب والعداء

بإرساله لعمليات عسكرية، ولكنها فشلت في فرض ما يصبو إليه، وظلت العلاقات متوترة وإن لم تصل للعداء الصريح إلى غاية 1660م<sup>1</sup>.

بانفراد لويس الرابع عشر بالحكم المطلق سنة 1661م، أعلن سياسته العدائية ضد الجزائر، وقرر استعمال القوة ضدها لتحقيق المكاسب التجارية واسترجاع الامتيازات بعد تعطيلها منذ خيانة مدير الباستيون بيكي وفراره إلى ليفورن، فأرسل حملة عسكرية سنة 1664م نجحت في الاستيلاء على مدينة جيجل، ولكنها أثرت الانسحاب بعد المقاومة الشديدة التي لاقتها، وفي سنة 1665م أرسلت حملة أخرى ولكنها كسبقتها بآنت بالفشل، وبقي التوتر إلى غاية توقيع معاهد السلم سنة 1666م، ولكن فرنسا رأت في هذه المعاهدة هدنة مؤقتة تسمح لها بالتفرغ لحروبها في القارة الأوروبية، ولكنها ستعاود استعمال القوة من جديد ضد الجزائر بعد عودة الهدوء للقارة<sup>2</sup>.

في سنة 1682م، قرر لويس الرابع عشر إرسال قائده دوكين على رأس حملة عسكرية ضخمة إلى الجزائر، مع أوامر بتخريب المدينة عن آخرها، ولكن هذه الحملة فشلت في تحقيق مرادها ولم تحدث أضرارا كبيرة، فقرر إرسال حملة أخرى في السنة الموالية، وهذه الأخيرة لم تكن كسابقها فقد أحدثت خسائر فادحة في المدينة، واضطرت الداي بابا حسن للرضوخ لشروط الفرنسيين، ولكن هذا الأخير تعرض للاغتيال بسبب ذلك، ليخلفه داي جديد يدعى ميزومورطو، والذي لم يقبل بالشروط السابقة، واستطاع إجبار دوكين على الانسحاب بعد إعدامه لكثير من الأسرى الفرنسيين<sup>3</sup>، وبعد جولة من المفاوضات تم توقيع معاهدة جديدة سنة 1684م. ولكن حالة السلم لم تدم طويلا، فقد أرسل لويس الرابع عشر حملة ضخمة جديدة سنة 1688م بقيادة الأميرال ديستري، ورغم ما خلفته من أضرار على مدينة الجزائر، إلا أنها فشلت كسابقاتها في إخضاع ديوان الجزائر بقبول الشروط الفرنسية، وهو ما أقنع الطرف الفرنسي في النهاية، بترك أسلوب القوة وتوقيع معاهدة السلم المئوي سنة 1689م<sup>4</sup>.

بعد إبرام المعاهدة السابقة اتسمت العلاقات بين الجزائر وفرنسا بالهدوء والاستقرار، وعلى الرغم من حدوث بعض التوترات أحيانا إلا أنها لم تصل إلى العداء الصريح، واستمرت كذلك إلى غاية الحصار الفرنسي على الجزائر سنة 1827م، والذي فتح فصلا جديدا في تلك العلاقات .

1- المرجع نفسه، ص 60.

2- محمد خير فارس، المرجع السابق، ص ص 128 - 130.

3- جون ب وولف، المرجع السابق، ص ص 343 - 346.

4- عائشة غطاس، المرجع السابق، ص ص 94، 95.

### 2. مع انكلترا :

كانت التجربة الانكليزية مع الرياس الجزائريين في مطلع القرن السابع عشر تشبه التجربة الفرنسية، فالسفن الانكليزية كانت هدفا لنشاط البحرية الجزائرية، خاصة بعد عقد ملك انكلترا الصلح مع إسبانيا والذي أنهى ما بقي من حصانة لهذه السفن<sup>1</sup>. وتصاددت هجمات الرياس ضد المصالح الانكليزية في عرض البحر، وتم الاستيلاء على عدد معتبر من السفن، ووصل الأمر بهم إلى فرض حصار على السواحل البريطانية، خاصة بين سنتي 1619م، و1620م، وخربوا العديد من القلاع الموجودة في هذه السواحل<sup>2</sup>.

لقد نادى كثير من الأصوات المسيحية، بتجريد حملة مشتركة تضم كل الأمم المسيحية في حملة صليبية ضد الجزائر لتدميرها والقضاء عليها نهائيا، ولكن هذه الآراء لم تكن عملية بالرغم من جدواها، بسبب المنافسة التجارية الشرسة التي كانت بين مختلف الممالك الأوربية وخاصة فرنسا وانكلترا وهولندا<sup>3</sup>، وبالتالي أصبحت هذه الدول تسعى لصداقة الجزائر أكثر من معاداتها، لأن مثل هذه الصداقة يمكن استعمالها لتدمير المنافسين الآخرين<sup>4</sup>.

في سنة 1620م أرادت انكلترا إرغام الجزائر على العدول عن مهاجمة سفنها، فجرت حملة عسكرية بقيادة الأميرال روبرت مانسيل، وتم تغطية تكاليف الحملة من شركة المشرق<sup>5</sup>. وصلت هذه الحملة في نوفمبر 1620م، وأخذ مانسيل يقصف المدينة، وحاول الاستيلاء على عدد من سفن الأسطول الجزائري إلا أن محاولته باءت بالفشل، وانسحبت الحملة دون تحقق غرضها<sup>6</sup>. اضطرت الحكومة الانكليزية بعدها لشراء صداقة الجزائر، وكلفت السفير الانجليزي لدى الباب العالي توماس روي بالتفاوض مع السلطات الجزائرية، وتم عقد معاهدة سنة 1622م أنهت الحرب الأولى بين الجزائر وانكلترا<sup>7</sup>.

1- جون ب وولف، المرجع السابق، ص 252.

2- حمزة اسحاق زيتوني، المرجع السابق، ص 89.

3- المرجع نفسه، ص 91.

4- وليام سبنسر، الجزائر في عهد رياس البحر، تعريب وتقديم: عبد القادر زبادية، دار القصة، الجزائر، 2006، ص 169.

5- جون ب وولف، المرجع السابق، ص 254.

6- حمزة اسحاق زيتوني، المرجع السابق، ص ص 95، 96.

7- جون ب وولف، المرجع السابق، ص ص 257، 258.

## الفصل الثاني انعكاسات سياسة الامتيازات على علاقات التقارب والعداء

جاءت معاهدة توماس روي في سنة 1622م لتنظيم العلاقات الجزائرية الانكليزية وإنهاء المشاكل التي تحدثت في البحر، ولكن تجاوزات البحرية الملكية الانكليزية والتجار الخواص نسف السلام بينهما. أعطت هذه التجاوزات الذريعة للرياس الجزائريين لإعلان الحرب على انكلترا، وبدأوا استهداف السفن الانكليزية على نطاق واسع، في المحيط الأطلسي والبحر المتوسط وغيرها من الأمكنة، وكان أجراً هجوماً هو الذي قاده العليج مراد راييس، الذي نزل في بلتيمور على الساحل الانكليزي، وحمل معه مئات الرجال الانكليز والنساء لبيعهم في سوق الرقيق بالجزائر<sup>1</sup>.

أدت حملات البحرية الجزائرية على المصالح الانكليزية إلى تعثر تجارتها وتزايد عدد الأسرى الانكليز في الجزائر، ما أجبر الحكومة الانكليزية على التفاوض وتم التوصل إلى معاهدة سلام سنة 1646م<sup>2</sup>. لكن النوايا العدوانية للإنكليز ستظهر مجدداً، فقد قاد الأميرال الانكليزي روبرت بليك حملة ضد الجزائر سنة 1655م، وبحلول سنة 1661م شنت حملة أخرى بقيادة الكونت ساندويش، غير أنها انسحبت بعد فشلها في إرغام الجزائر على عقد السلم والتوقف عن مهاجمة السفن الانكليزية<sup>3</sup>. غير أن السلطات الجزائرية ستضطر لإنهاء حالة الحرب مع الانكليز وتوقيع معاهدة معهم سنة 1662م، بسبب العاصفة الهوجاء التي ضربت المدينة، و التي صاحبته هزة أرضية عظيمة حطمتا معظم سفن الأسطول وجزء كبير من الرصيف البحري، وهوما جعل دفاعات المدينة ضعيفة. ولكن رغم ذلك فقد استطاع ديوان الجزائر فرض شروطه على الانكليز<sup>4</sup>.

كانت أكثر القضايا التي تؤدي إلى توتر العلاقات بين البلدين، هي قضية تفتيش السفن الانكليزية والمساس بالرعايا الإسبان والبرتغاليين الموجودين على متن السفن الإنكليزية، وقد كان الرياس الجزائريون يعتبرون هؤلاء غنائم شرعية، مادامت دولهم توجد في حالة حرب<sup>5</sup>. وبسبب هذه القضايا استمرت الحملات الإنكليزية على الجزائر، فقد قاد توماس ألان أربعة حملات في السنوات 1664م، 1668م، 1669م، 1670م، كما شن إدوارد سبراغ سنة 1671م، وحملة أخرى بقيادة جون ماريورغ سنة

1- جون ب وولف، المرجع السابق، ص ص 298 - 300.

2- حمزة اسحاق زيتوني، المرجع السابق، ص 122.

3- اسماعيل توتة، المرجع السابق، ص ص 85، 86.

4- حمزة اسحاق زيتوني، المرجع السابق، ص ص 16، 164.

5- بلقاسم قرياش، "العلاقات الجزائرية الانكليزية (1661-1682) قراءة جديدة في العلاقة بين الطرفين"، دورية كان

التاريخية، السنة العاشرة، العدد السابع والثلاثون، سبتمبر 2017، ص 34.

## الفصل الثاني انعكاسات سياسة الامتيازات على علاقات التقارب والعداء

1677م<sup>1</sup>. لم تؤدي هذه الحملات إلى أي نتيجة مرضية للجانب الإنكليزي، فقد فشلت هذه الغارات في الضغط على الجزائر لتعديل مواقفها من المطالب الإنكليزية، وأدى هذا الفشل إلى اقتناع الإنكليز بالعدول عن استعمال القوة وانتهاج الدبلوماسية، وبالفعل فقد استطاع القنصل صمويل مارتين إلى إقناع الجانب الجزائري بتوقيع معاهدة سلم وتجارة سنة 1682م<sup>2</sup>، هذه الأخيرة ستكون القاعدة لكل المعاهدات اللاحقة التي ستكون تجديد للمعاهدة السالفة الذكر.

شهد القرن الثامن عشر هدوء نسبي بين البلدين، حيث لم تتعرض الجزائر إلى حملات، ماعدا بعض التهديدات فقط. لكن مع مطلع القرن التاسع عشر وبعد انتهاء الحروب الأوربية وعودة الهدوء للقارة، استغلت انكلترا الظرف لتشن حملة مشتركة مع هولندا بقيادة اللورد آكسموث سنة 1816م، وقد خلفت هذه الحملة خسائر كبيرة على مدينة الجزائر، وأجبرت الداي على توقيع معاهدة مذلة، وبعد ثماني سنوات من هذه الحملة جهزت حملة أخرى سنة 1824م، ولكن هذه المرة استطاعت دفاعات المدينة صدها وأجبرتها على التراجع، بعدها تم توقيع معاهدة سلم بين الطرفين بتاريخ 26 جويلية 1824م<sup>3</sup>.

---

1- حمزة اسحاق زيتوني، المرجع السابق، ص 358.

2- وليام سبنسر، المرجع السابق، ص 180.

3- اسماعيل توتة، المرجع السابق، ص ص 87-93.

### ثالثا: الصراع الفرنسي الإنكليزي على الامتيازات في الجزائر:

حظيت فرنسا بامتيازات حصرية في بايلك الشرق لمدة تزيد عن القرنين، وظلت انكلترا تترامح فرنسا على امتيازاتها مستغلة في ذلك كل فرصة، وقد لعب القناصل دورا بارزا في التنافس على الامتيازات بالجزائر، كما لعب اليهود أيضا في أواخر العهد العثماني دورا كبيرا في ذلك الصراع.

#### 1. دور القناصل:

اتسم القرن السادس عشر بانتهاج الدولة العثمانية سياسة الانفتاح على بعض الدول الأوربية، بغية تنشيط تجارتها في المتوسط، بمنح مجموعة من الامتيازات للأوربيين قصد تسهيل حركة التجارة والملاحة في المتوسط، حيث أبرمت معاهدة عام 1536م مع فرنسا، وتلتها معاهدة أخرى مع الإنكليز عام 1580م.

سمحت هاتين المعاهدتين لفرنسا وانكلترا بالحصول على امتيازات في أقاليم الجزائر. كانت تلك الامتيازات السبب الرئيس في اشتداد التنافس بينهما، وقد لجأت كل دولة منهما إلى استعمال شتى الوسائل للحفاظ على امتيازاتها وتعزيز نفوذها في الجزائر، من خلال عقد التحالفات وحبك المؤامرات، وكانت في بعض الأحيان تشن الحملات العسكرية، وتبرم المعاهدات أحيانا أخرى<sup>1</sup>.

مع نهاية القرن السادس عشر ومطلع القرن السابع عشر، شهدت البحرية الجزائرية تطورا كبيرا، وأصبحت هذه الأخيرة حاجسا لكل الدول الأوربية في المتوسط، وتصادف ذلك مع زيادة التنافس التجاري بين هذه الدول خاصة فرنسا وإنكلترا وهولندا، وأصبحت كل دولة تريد الحصول على امتيازات من الجزائر لحماية سفنها التجارية وتعزيز نفوذها على حساب الدول الأخرى، ومن جهة أخرى فقد شكل هذا التنافس للجزائر فرصة لتطبيق قاعدة فرق تسد، بغية منع تشكيل تحالف أوربي قوي يؤدي إلى القضاء على الأيالة<sup>2</sup>.

مع ظهور الشركات التجارية الأوربية الكبرى في القرن السابع عشر، زادت كثافة النشاط التجاري، وأصبح التنافس بينهما شرسا، وكانت سياسة انكلترا اتجاه إيالة الجزائر هي الاستفادة من الموقع

1- أرزقي شويتام، دراسات ووثائق في تاريخ الجزائر العسكري والسياسي الفترة العثمانية (1519-1830م)، ط2، دار

الكتاب العربي، الجزائر، 2016، ص ص 70، 71.

2- وليام سبنسر، المرجع السابق، ص ص 166 - 169.

## الفصل الثاني انعكاسات سياسة الامتيازات على علاقات التقارب والعداء

الاستراتيجي لمراسيها كمحطات توقف لتموين السفن التجارية التابعة لها، كما سعت للحصول على الامتيازات من الجزائر لتعزيز نفوذها في الجزائر، ومنع غريمتها فرنسا من الحصول على الامتيازات، وهذه الأخيرة انتهجت ذات السياسة فقد حاول الملك لويس الرابع عشر احتلال جيجل سنة 1664م وجعلها قاعدة بحرية دائمة لتعزيز تجارتها ومحطة لمراقبة كل تحرك معادي لها<sup>1</sup>.

شكل توتر علاقات الجزائر مع إحدى هاتين الدولتين فرصة للدولة الأخرى لتعزيز نفوذها لدى الجزائر، واستمر هذا التنافس التنافس طيلة عمر الأيالة. ولنضرب على ذلك بعض الأمثلة، فبعد انقطاع العلاقات بين الجزائر وفرنسا سنة 1620م بعد حادثة مقتل البعثة الجزائرية بمرسيليا، وبعد عجز فرنسا عن التصدي لهجمات الرياس، أدركت أنها إن لم تبادر لطلب الصلح مع الجزائر، فقد تصبح امتيازاتها التي حصلت عليها من السلطان العثماني مهددة من الإنكليز، خاصة بعد إبرام هؤلاء معاهدة سلم مع الجزائر سنة 1622م، ومما يدل على هذا التهديد عرقلة إنكلترا لجهود المبعوث الفرنسي صانصون نابليون لإبرام الصلح مع الجزائر، واتهمته بحمله فرمانات مزورة من السلطان<sup>2</sup>.

وكمثال آخر على هذا التنافس، فقد استغلت انكلترا فرصة توتر العلاقات بين الجزائر وفرنسا في ثمانينات القرن السابع عشر، نتيجة الحملات العسكرية التي قادها دوكين، وبذلت جهود كبيرة للتقرب من السلطات الجزائرية والفوز بمكانة خاصة لديها، وقد أهدت للجزائر سفينتان محملتان بالأسلحة والمعدات الحربية وصلت إلى مدينة الجزائر في جويلية 1687م<sup>3</sup>.

وبعد عقد معاهدة السلم المؤني في سنة 1689م بين فرنسا والجزائر، أرسل لويس الرابع عشر رسالة إلى الداوي شعبان، يعرض فيها كل التسهيلات والمساعدات للأسطول الجزائري في الموانئ الفرنسية، وفي مقابل ذلك يحثه على التعرض للسفن الإنكليزية والهولندية وإعلان الحرب على هاتين الدولتين<sup>4</sup>.

كان لقناصل فرنسا وانكلترا دور كبير في إنكفاء التنافس بين بلديهما في الحصول على الامتيازات في الجزائر، من خلال حبك المؤامرات والدسائس، وفي هذا الشأن يروي القنصل الفرنسي دارفيو في مذكراته أن قنصل إنكلترا وهو جنوي الأصل، قد عقد في يوم 28 أكتوبر 1673م لقاء سري مع الداوي اقترح فيه

---

1- أرزقي شويتم، دراسات ووثائق في تاريخ الجزائر العسكري والسياسي الفترة العثمانية (1519-1830م)، المرجع السابق، ص ص 75، 76.

2- عائشة غطاس، المرجع السابق، ص 50 .

3- المرجع نفسه، ص 93.

4- مولود قاسم نايت بلقاسم، شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل سنة 1830، ج2، المرجع السابق، ص 68

## الفصل الثاني انعكاسات سياسة الامتيازات على علاقات التقارب والعداء

نيابة عن الحاكم الجنوبي لمركز طبرقة تدمير حصن الباستيون والتخلي عنه، مقابل حصوله على نفس المبالغ التي يحصل عليها من الفرنسيين<sup>1</sup>.

وفي مطلع القرن الثامن عشر ومع توسع الحروب في أوروبا، حاول القنصل الفرنسي إقناع الداوي مصطفى بالوقوف إلى جانب فرنسا في تلك الحروب، غير أن تدخلات القنصل الإنكليزي أحبط تلك المساعي، وهذا يرجع لأهمية القنصل الإنكليزي لدى الداوي، فقد كانت دولته تمد الجزائر بالمعدات الحربية المحظورة بثمن بخس<sup>2</sup>.

في سنة 1708م بعد التحرير الأول لوهران تحصلت إنكلترا على امتياز ممارسة التجارة وتصدير الحبوب من وهران نحو قواعدها في البحر المتوسط، وحاول القنصل الفرنسي الحصول على نفس الامتيازات، وطالب بإقامة نيابة قنصلية بوهران ترعى شؤون التجارة الفرنسية بباليك الغرب، لكنه لم يتمكن من ذلك إلا سنة 1719م، وهذا بفعل دسائس ومؤامرات القنصل الإنكليزي الذي أراد احتكار الامتياز لدولته فقط<sup>3</sup>، وبالمثل حاول القناصل الإنكليز منافسة فرنسا في امتيازاتها في بايلك الشرق، ومن بين هذه المحاولات ما قام به القنصل سبنسر من مساعي لدى باي قسنطينة لإقامة نيابة قنصلية هناك، ولكن مساعيه قوبلت برفض السلطات لأن المعاهدات لا تسمح إلا للفرنسيين بإقامة نيابة قنصلية هناك<sup>4</sup>.

استمر هذا الصراع على أشده، ومع مطلع القرن التاسع عشر سيتعزز النفوذ الإنكليزي في الجزائر، بعد هزيمة نابليون في معركة الطرف الأغر، وكللت جهود القنصل بلانكي بسحب الامتيازات من الفرنسيين وتسليمها لبلاده سنة 1807م<sup>5</sup>. غير أن الأمر لم ينتهي هنا فقد حاول القنصل الفرنسي ديبوا تانفيل استغلال علاقته الجيدة بأقارب الداوي أحمد باشا، وحاول استرجاع الامتيازات من يد الإنكليز، وبالفعل فقد أقنع الداوي الذي حرر له عقدا مختوم من طرفه، أعاد فيه الامتيازات للفرنسيين، غير أن اغتيال الداوي في نوفمبر 1808م، جعل هذا العقد مجرد حبر على ورق، فالداوي الجديد لم يعترف بهذا العقد، لأنه مناقض لالتزام السلطات مع الإنكليز الذين لم يخلوا هم الآخرين بأي شرط من شروط العقد<sup>6</sup>.

1- شوفاليه دارفيو، المصدر السابق، ص 72.

2- بليل رحمونة، القناصل والقنصليات...، المرجع السابق، ص 166.

3- المرجع نفسه، ص 26.

4- المرجع نفسه، ص 167.

5- محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 233، 234.

6- جمال قنان، العلاقات الفرنسية - الجزائرية، المرجع السابق، ص 252، 253.

### 2. دور اليهود:

يمثل اليهود في الجزائر خلال العهد العثماني أقلية، ولكن احتراف هذه الطائفة للتجارة وامتلاك أبنائها لعلاقات خارجية في كل المدن التجارية المطلة على البحر الأبيض المتوسط، بفضل التواجد اليهودي في تلك الأماكن، جعل السلطة الجزائرية تضطر للجوء إليهم لعقد الصفقات التجارية مع الدول الأوروبية<sup>1</sup>، فاطلاع هؤلاء اليهود على أوضاع التجارة الدولية وانفتاحهم على العالم، و ضعف الطبقة التجارية من باقي أفراد الشعب نتيجة الممارسات الاحتكارية للسلطات، كل هذا جعل من اليهود قوة تجارية تحظى بالامتيازات من دايات الجزائر<sup>2</sup>.

ساهم اليهود المقيمون بالجزائر إلى حد كبير في تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية، ابتداء من القرن الثامن عشر، فقد كانوا وراء الكثير من الأزمات التي حدثت، إن على المستوى الداخلي داخل دواليب السلطة، أو على المستوى الخارجي المتمثل في توتر العلاقات بين الجزائر والدول الأوروبية<sup>3</sup>.

ومن أشهر الأسر اليهودية التي كان لها دور في تلك الأزمات، أسرة بوشناق وأسرة بكري، هاتين العائلتين قدما من ليفورنة مع نهاية القرن 17 واستقرتا بالجزائر، و تمكنت كل عائلة من تأسيس شركة تجارية، وعملت هاتين المؤسستين على التكامل فيما بينها واندماجا فيما بعد في شركة واحدة لتوحيد مصالحهما. وبذل مؤسسوها جهودا كبيرة للتقرب من مسؤولي الأيالة، حيث قدموا الكثير من الهدايا الثمينة لهؤلاء المسؤولين، وعرضوا خدماتهم التجسسية سواء في داخل الأيالة أو خارجها. وبفعل هذه الخدمات تمكنوا من الحصول على امتيازات تجارية وأصبح لهم نفوذ داخل ديوان الجزائر<sup>4</sup>. وبفضل هذه الخدمات صارت الممثل الرسمي للديوان، تتفاوض باسم الجزائر وتوجه علاقاتها الخارجية<sup>5</sup>.

---

1- تنص المعاهدات المبرمة بين الأيالة والدول الأجنبية على حق القناصل في أن يكون لهم سماسرة Sensal وغالبا ما يكونون من اليهود الليفورنيين، فهم الوسطة بين الأوربيين والأيالة إذ يتقاضون 0.5% عن كل جانب، أي 1% عن كل عملية. ينظر: بليل رحمونة، القناصل والقنصليات...، المرجع السابق، ص 173.

2- حنيفي هلايلي، العلاقات الجزائرية الأوربية ونهاية الأيالة 1815 - 1830، ط1، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2007، ص ص 38، 39.

3- أرزقي شويتام، نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل إنهياره 1800 - 1830، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2010، ص 117.

4- محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص ص 257، 258.

5- حنيفي هلايلي، المرجع السابق، ص 54.

## الفصل الثاني انعكاسات سياسة الامتيازات على علاقات التقارب والعداء

ومن أهم الامتيازات التي حازها اليهود في الجزائر، احتكار المواد الأساسية كالحبوب والشموع والجلود والأصواف. وقد سمحت لهم هذه الاحتكارات من منافسة الشركة الملكية الإفريقية في هذا المجال، مستغلين في ذلك الأوضاع الاقتصادية والسياسية الصعبة التي كانت تعيشها فرنسا بسبب أحداث الثورة. وبعد انهيار الشركة الإفريقية، حلت محلها الوكالة الإفريقية، غير أن هذه الأخيرة اضطرت للتنازل عن حقوقها في الامتيازات سنة 1795م<sup>1</sup>، وصارت تعتمد على شركة بكري وبوشناق في توريد الحبوب إلى فرنسا. وأصبح اليهود في النهاية يتولون التصدير بمفردهم إلى موانئ مرسيليا وغيرها من موانئ البحر المتوسط<sup>2</sup>.

لعبت شركة بكري وبوشناق على الوترين بين فرنسا وانكلترا، وأصبحت كل دولة منهما تنظر للشركة أنها تتآمر مع عدوتها، ففي رسالة لوزير الخارجية الفرنسية "دولا كروا" إلى نظيره وزير المالية جاء فيها: « نرجو منكم عدم تسديد ديون اليهود حت نجبرهم على التخلي عن دسائسهم مع الإنجليز الذين يفضلونهم عنا في سواحل شمال إفريقيا، والذين يأملون في تطوير علاقاتهم التجارية معهم»<sup>3</sup>. ومن جهة أخرى فقد زودت الشركة جيوش نابليون أثناء قيامه بحملته على مصر، بكميات كبيرة من القمح والخمور والأقمشة والأدوية وغيرها، وقد اعتبرت انكلترا ذلك عملا عدائيا من اليهود، وطالبت بطردهم من الجزائر<sup>4</sup>.

أصبح اليهودي بوشناق في عهد الداوي مصطفى باشا الحاكم الفعلي للبلاد، فكان يتدخل في كل شؤون الديوان، حيث كان يحدد قيمة الضرائب وأسعار السلع، ويستقبل باسم الداوي قناصل ومبعوثي الدول، ويتفاوض باسم الجزائر في إبرام معاهدات السلام<sup>5</sup>. لكن تزايد الغضب من طرف الانكشارية والأهالي على السواء ضد النفوذ اليهودي، وخاصة بعد حدوث مجاعة كبرى في البلاد، فبدل أن تساعد الشركة اليهودية الأهالي على اجتياز هذه الأزمة، كانت تصدر كميات كبيرة من الحبوب إلى فرنسا. وأدت هذه التصرفات لقيام جنود الانكشارية بقتل بوشناق والداوي مصطفى سنة 1805م<sup>6</sup>.

1- محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 269.

2- أرزقي شويثام، نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره 1800 - 1830، المرجع السابق، ص 122.

3- المرجع نفسه، ص 123.

4- محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 270.

5- حنيفي هلايلي، المرجع السابق، ص 57.

6- محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 272، 273.

## الفصل الثاني انعكاسات سياسة الامتيازات على علاقات التقارب والعداء

استطاعت شركة بكري وبوشناق استرجاع نفوذها بسرعة لدى الداى الجديد، وتمكنت من استعادة امتيازاتها التجارية، وصارت المورد الرئيسي لفرنسا بالحبوب أثناء فترة تسيير إنكلترا للامتيازات، فهذه الأخيرة سلمت الامتيازات التجارية لليهود، لأن الإنكليز كان هدفهم إنشاء قاعدة عسكرية في الجزائر وليس متابعة الأعمال التجارية<sup>1</sup>.

لعبت قضية ديون شركة بكري وبوشناق دورا كبيرا في توتر العلاقات بين الجزائر وفرنسا منذ مطلع القرن التاسع عشر، فقد وردت الشركة كميات كبيرة من الحبوب لفرنسا طيلة سنوات مقابل سندات ديون سلمتها فرنسا للشركة، غير أن الشركة هي الأخرى كانت تدين للسلطات الجزائرية، وأنها لا تستطيع دفع ديونها إلا بعد أن تسترجع أموالها من فرنسا<sup>2</sup>.

شكلت فرنسا لجنة سنة 1819م للنظر في ديون اليهوديين، ولكن دخول قضية الديون المحاكم الفرنسية نتيجة القضايا التي رفعها فرنسيون يطالبون الشركة باسترداد أموالهم لديها، جعل القضية تأخذ سنوات، وأمام هذا الوضع وجه الداى رسالة إلى وزير الخارجية الفرنسي في 26 سبتمبر 1826م جاء فيها: « نرجو من سيادتكم بعد استلامكم لهذه الرسالة تسوية الديون التي على فرنسا مع "نيقولا بلفيل" ممثل خادمنا يعقوب بكري »<sup>3</sup>.

إن تأخر الرد الفرنسي على رسالة الداى، وانتهاك الفرنسيين للاتفاقات بشأن عدم تحصين المراكز التابعة للباستيون، زاد من غضب الأخير، وشكلت حادثة المروحة في 29 أفريل 1827م ذريعة للفرنسيين لإعلان الحصار على الجزائر، غير أن السبب الحقيقي يعود لرغبة فرنسا في أن تكون دولة ذات امتيازات خاصة في الجزائر<sup>4</sup>.

1- محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص ص 275-277.

2- أرجمنت كوران، السياسة العثمانية تجاه الاحتلال الفرنسي للجزائر، تر: عبد الجليل التميمي، الشركة التونسية لفنون الرسم، تونس، 1970، ص 33.

3- أرزقي شويتام، نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره 1800-1830، المرجع السابق، ص ص 127، 128.

4- أرجمنت كوران، المرجع السابق، ص 34.

# الخاتمة

## خاتمة:

من خلال ما قمنا بدراسته في موضوع المذكرة، يمكننا أن نخلص إلى الاستنتاجات التالية:

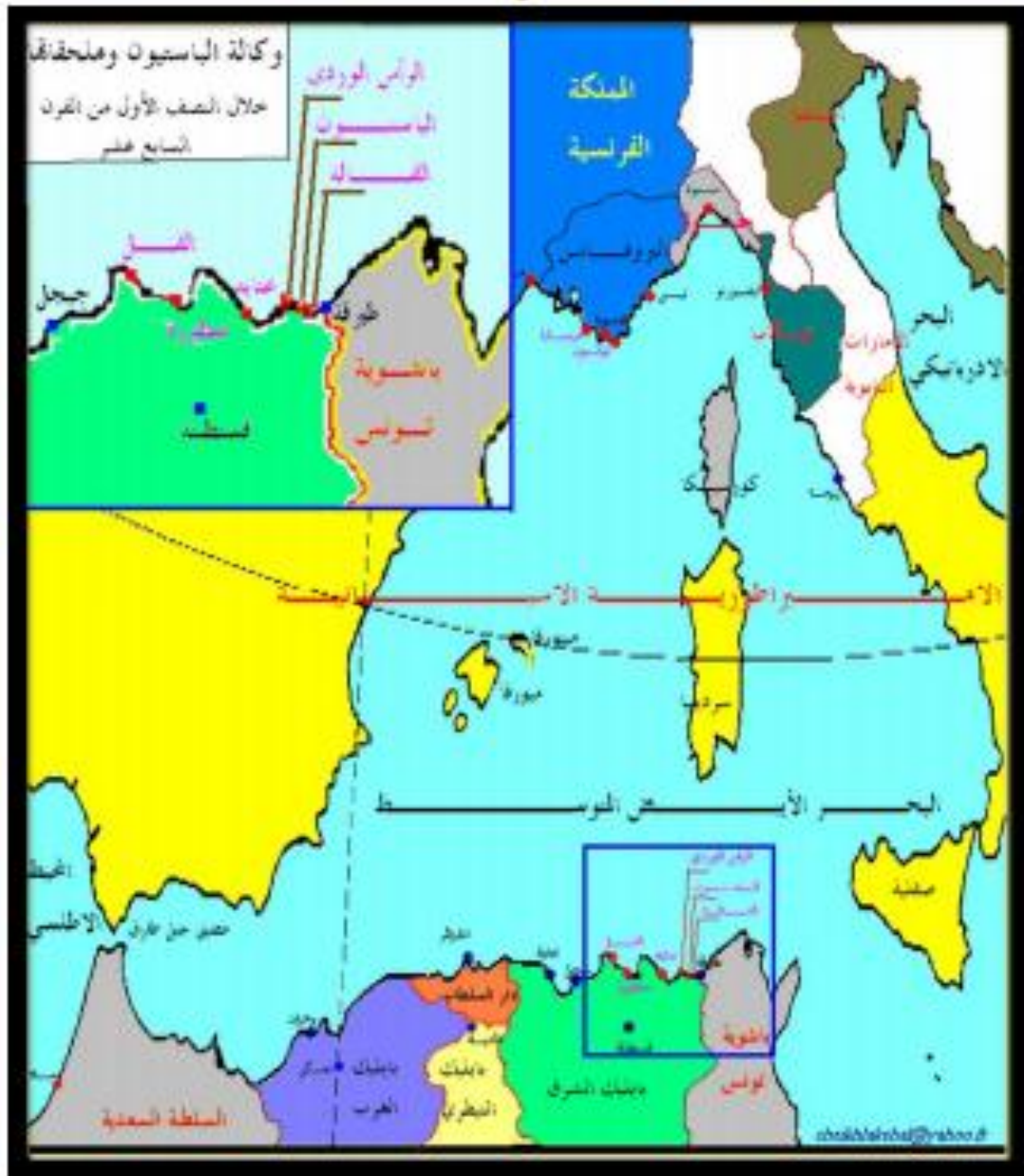
- مهد التقارب العثماني الفرنسي ومن بعده التقارب العثماني الإنكليزي في القرن السادس عشر، لظهور نظام الامتيازات الأوربية، حيث توجت هذه التحالفات بإبرام الدولة العثمانية معاهدة الامتيازات سنة 1536م مع فرنسا، ومعاهدة امتيازات أخرى مع انكلترا سنة 1580م.
- واجهت فرنسا وانكلترا في البداية، صعوبات في تنفيذ معاهدات الامتيازات التي أبرمتها مع الدولة العثمانية في أقاليم الجزائر، فالمزاج العام في الجزائر في القرن السادس عشر كان يرفض كل ما هو مسيحي، نتيجة الحملات الإسبانية على الجزائر. فلم تعتمد فرنسا قنصل لها بالجزائر إلا سنة 1581م بعد محاولات عديدة، والأمر نفسه بالنسبة لإنكلترا فقد واجهت صعوبات في اعتماد قنصلها ولم يتحقق الأمر لها إلا سنة 1585م.
- أجبرت قوة البحرية الجزائرية في مطلع القرن السابع عشر، فرنسا وانكلترا على التفاوض المباشر مع الجزائر وتجاوز وساطة السلطان العثماني بعدما رأوا أن تأثير هذا الأخير صار محدودا على حكام الجزائر، فعقدت أول معاهدة سنة 1619م مع فرنسا، وتلتها معاهدة أخرى سنة 1622م مع انكلترا.
- تعد فرنسا البلد الوحيد الذي حظي بامتيازات حصرية في الجزائر، ويمثل حصن الباستيون الذي أنشأه تاجران من مرسيليا سنة 1561م، أولى المؤسسات التجارية الفرنسية في الجزائر، التي احتكرت التجارة وصيد المرجان بسواحل الشرق الجزائري.
- سعت انكلترا منذ تأسيس قنصلية تجارية لها بالجزائر، في الحصول على امتيازات مماثلة لامتيازات الفرنسيين، ودخلت في تنافس شديد مع غريماتها فرنسا، وظلت تتحين الفرص للحصول على امتياز استغلال الباستيون، مستغلة في كل مرة فرصة تدهور العلاقات الجزائرية الفرنسية.
- مثل تهديم وكالة الباستيون 1604م، بداية لاضطراب العلاقات الجزائرية الفرنسية استمر إلى غاية إبرام معاهدة السلم المؤوي سنة 1689م. جربت فيها فرنسا دبلوماسية المدفع لاستعادة مصالحها في الجزائر، كما لجأت إلى إبرام المعاهدات بعد فشل الحلول العسكرية.
- ظلت علاقات الجزائر بإنكلترا هي الأخرى تتراوح بين السلم والعداء واستمرت على ذلك إلى غاية عقد معاهدة 1682م، والتي أسست لاستقرار طويل لم ينقطع إلى غاية حملة آكسموث على الجزائر سنة 1816م.

- لعبت غرفة التجارة المرسيلية دورا بارزا في رسم ملاح العلاقات بين الجزائر وفرنسا، فقد تحكمت بتسيير الامتيازات بالجزائر، كما تحكمت في تعيين القناصل الفرنسيين وتكفلت بدفع رواتبهم وتغطية ثمن الهدايا القنصلية التي يدفعونها لحكام الجزائر. انكلترا هي الأخرى تحكمت المصالح التجارية في علاقاتها مع الجزائر، فقد كثير من القناصل تجارا كمثلين لشركة المشرق.
- لعب عدد من الوكلاء التجاريين الفرنسيين خاصة في القرن السابع عشر، دورا بارزا في المفاوضات لإعادة السلم بين الجزائر وفرنسا، ونظير مجهوداتهم منحت لهم تسيير الامتيازات.
- ظل بايلك الشرق منطقة للامتيازات الفرنسية لمدة طويلة ولم ينقطع هذا الامتياز إلا عندما تسلمه الانكليز سنة 1807م، بينما كان بايلك الغرب بعد التحرير الأول ثم الثاني لوهران، منطقة للامتيازات الإنكليزية تمون من خلالها قواعدا العسكرية في غرب المتوسط.
- مثلت الجزائر ساحة للصراع الفرنسي الإنكليزي على مناطق النفوذ في العالم، وتجسد هذا الصراع في المؤامرات والدسائس التي كانت تحاك من طرف قناصل البلدين، بغية نيل الحظوة والامتيازات لدى حكام الجزائر. وهكذا فقد كانت الامتيازات أداة توازن بها الجزائر علاقاتها مع فرنسا وانكلترا.
- بفضل الامتيازات التجارية التي حصل عليها اليهود والمكانة التي حازوها لدى دايات الجزائر في أواخر العهد العثماني، فقد مكنهم ذلك من التدخل في علاقات الجزائر الخارجية، خاصة مع فرنسا وانكلترا، وكان لديون شركة بكري وبوشناق لدى فرنسا أثر كبير في توتر العلاقات مع هذه الأخيرة.
- ويمكننا القول أن سياسة الامتيازات كانت أحد العوامل الأساسية التي تحكمت في صياغة علاقات الجزائر مع الدول الأوروبية وبالأخص مع فرنسا وانكلترا.

# الملاحق

## الملاحق :

الملحق رقم 01: خريطة تبين موقع الباستيون وملحقاته خلال النصف الأول من القرن 17م<sup>1</sup>



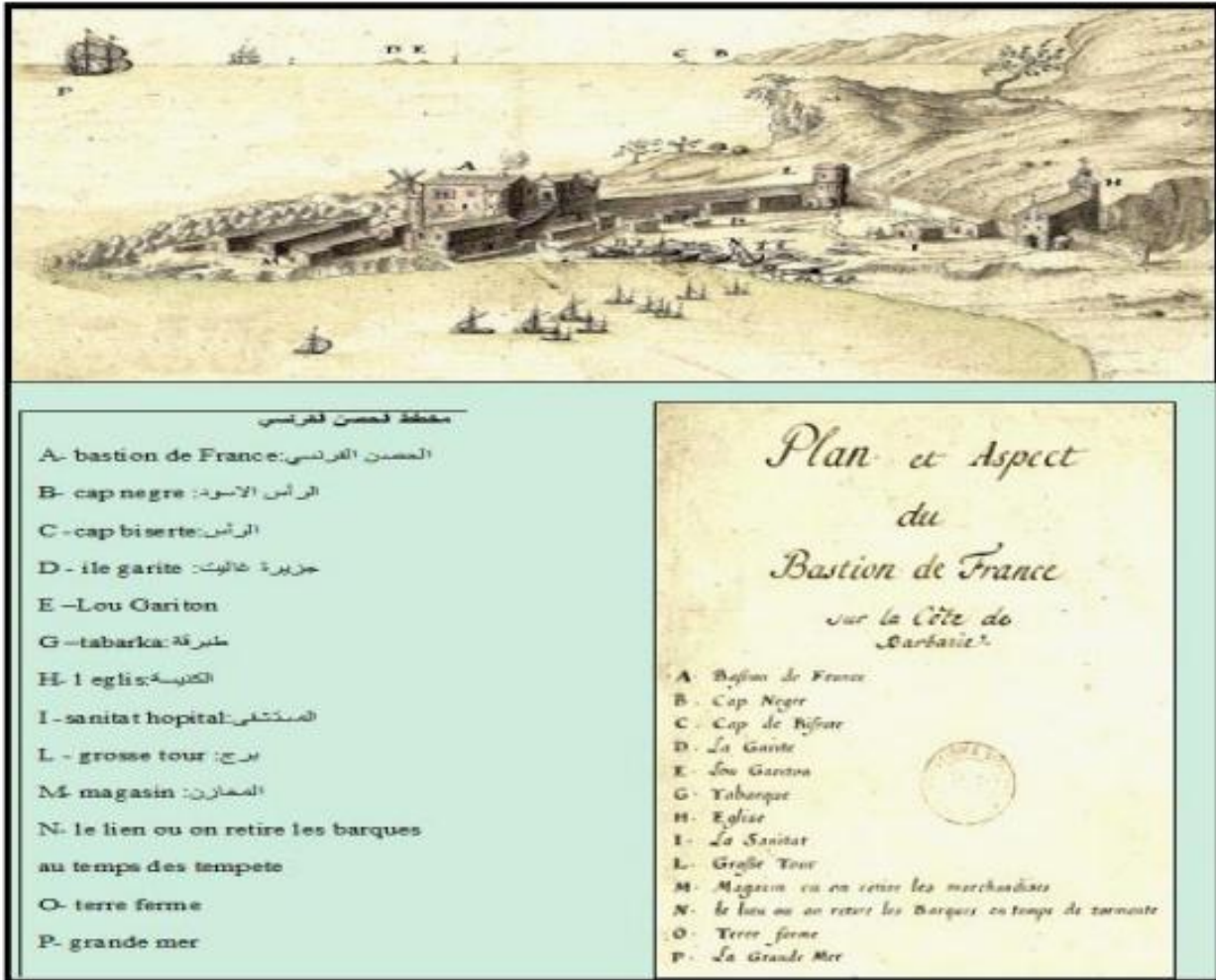
1- لكل الشيخ، نشاط وكالة الباستيون وأثره على العلاقات الجزائرية خلال النصف الأول من القرن 11هـ/17م، المرجع السابق، ص 114

الملحق رقم 02: أمر من السلطان العثماني إلى حاكم الجزائر سنة 986هـ/1578م يرخص للفرنسيين بصيد المرجان في مرسى الخرز (القالا)<sup>1</sup>



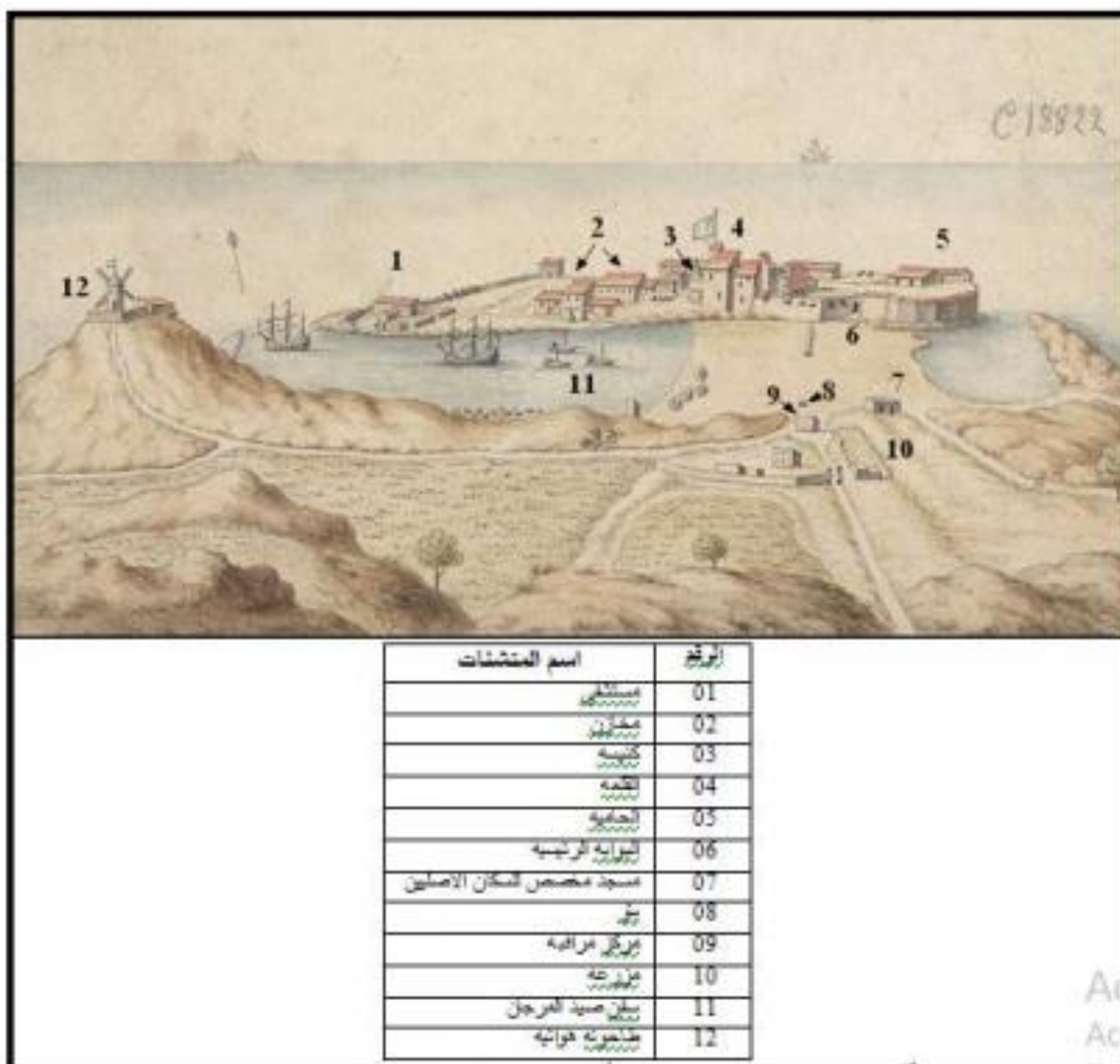
1-الأرشيف الوطني الجزائري: مهمة دفتري رقم 35 صحيفة 122 حكم رقم 314. نقلا عن : لكل الشيخ، نشاط وكالة الباستيون وأثره على العلاقات الجزائرية خلال النصف الأول من القرن 11هـ/17م، المرجع السابق، ص 115

الملحق رقم 03: رسم تخطيطي للباستيون<sup>1</sup>



1- وهيبه خليل، "الحصن الفرنسي (الباستيون) بمدينة القالة خلال الفترة العثمانية - دراسة أثرية تاريخية-"، المجلة التاريخية، المجلد 06، العدد 02، جامعة المسيلة، 2022، ص 311

الملحق رقم 04: مركز القالة سنة 1112هـ/1700م<sup>1</sup>



1- وهيبة خليل، المرجع السابق، ص 313

الملحق رقم 05: مقتطف من تقرير أحد النبلاء الإنجليز مقيم بغنابة سنة 1810م<sup>1</sup>

من وجهة نظر سياسية، ليس من الضروري أن نضيف أن امتلاك القالة سيخلق تأثيرا لم يكن لدينا حتى الآن في هذا البلد، والذي أصبح من خلال مكائد أعدائنا الناجحة موضوعا في غاية الأهمية. هذا المكان له ميزة كموقع عسكري، ومن السهل جعل المرتفعات في جواره المباشر منيعة بحيث توفر له حماية كافية ضد أي هجوم بحري أو عسكري، ويمكن إضافة إمدادات وفيرة من المياه والمناخ صحي وهو من بين وسائل الراحة الأخرى. خلال الحرب الحالية، أثبتت كل محاولة لإنشاء مصائد المرجان أنها فاشلة على الرغم من تخصيص مبالغ كبيرة لهذا الغرض .

لقد أعاق عدد القراصنة الأعداء وكذلك الحرب بين تونس وجمهورية صقلية هذا الفرع التجاري الأكثر فائدة، ولكن من الضروري من جميع النواحي أن نتمكن من الاستفادة بسرعة من المزايا التي تتبع منه واستبعاد الفرنسيين الذين جنوا الحصاد الأكثر ربحية من حيازته على مر القرون الماضية والحالية. كمركز رعاية نهائية للبحارة، ربما كان أكثر أهمية من أي مجال آخر. في العام الأول بعد مفاوضات السيد بلانكي، تم جمع 63 قاربا من الصيد، ودفعوا جميعا بعض الرسوم على المبلغ السنوي البالغ 50 ألف دولار إسباني. في السنوات التي تلت ذلك، فشل أولئك الذين حاولوا إرسال القوارب لعدم توفر الحماية الكافية ( لم يتم تشكيل أي شركة في القالة)، ونأمل أن تتغلب الشركة البريطانية على هذه الصعوبات مرة أخرى كما في جميع الحالات الأخرى.

1- إليزابيث بروغتون بلانكي، المصدر السابق، ص ص 359، 360

A decorative rectangular border with ornate floral and scrollwork patterns in each corner, framing the central text.

# قائمة المصادر والمراجع

## قائمة المصادر والمراجع:

القرآن الكريم

الحديث النبوي

## المصادر :

- 1- بلانكي إليزابيت بروغتون، ست سنوات من الإقامة في الجزائر، مذكرات إليزابيت بلانكي ابنة قنصل بريطانيا في الجزائر 1806-1812م، ترجمة وتقديم وتعليق: محمد الأمين بوحلوفة، ابن النديم للنشر والتوزيع، وهران، الجزائر، 2024.
- 2- التلمساني ابن رقية محمد بن عبد الرحمان ، الزهرة النائرة فيما جرى في الجزائر حين أغارت عليها جنود الكفرة ، ضبط النص وعلق عليه: خير الدين سعيدي الجزائري، ط1، أوراق ثقافية للنشر والتوزيع، جيجل، الجزائر، 2017.
- 3- دارفيو شوفاليه، مذكرات شوفاليه دارفيو، قنصل فرنسا في الجزائر 1673-1674م، ترجمة وتعليق: لخضر بوطبة، ط1، دار الباحث، برج بوعريريج، الجزائر، 2023.
- 4- شالر وليام، مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر (1816-1824)، تعريب وتعليق وتقديم: إسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982.
- 5- فالير سيزار فيليب، مذكرات سيزار فيليب فالير، قنصل فرنسا في الجزائر [ 1779-1781]، تعريب وتعليق وتقديم: فاتح بلعمري، ط1، منشورات كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2022.
- 6- هابنسترايت. ج. أو، رحلة العالم الألماني ج. أو. هابنسترايت إلى الجزائر وتونس وطرابلس (1145هـ 1732 م)، تر: ناصر الدين سعيديوني، دار الغرب الإسلامي، تونس، 2007.
- 7- هايدو فراي ديقو دو، طوبوغرافيا والتاريخ العام للجزائر، ترجمة وتعليق: لخضر بوطبة، ط1، دار الباحث، برج بوعريريج، الجزائر، 2022.

## المراجع:

- 1- ابن منظور، لسان العرب، ج5، دار صادر، بيروت، لبنان، 1968.
- 2- أوزتونا يلماز، تاريخ الدولة العثمانية، تر: عدنان محمود سلمان، المجلد الأول، منشورات مؤسسة فيصل للتمويل، استانبول، تركيا، 1988.
- 3- برون جفري، تاريخ أوربا الحديث، تر: علي المرزوقي، ط1، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2006.
- 4- بوعزيز يحيى، علاقات الجزائر مع دول وممالك أوربا 1500-1830، طبعة خاصة، دار البصائر، الجزائر، 2009.
- 5- توتة اسماعيل، علاقات الجزائر مع دول بحر الشمال 1600-1830م، دار ومضة، الجزائر، 2022.
- 6- الخطيب محمد عبد الكريم ، معجم المصطلحات والألقاب التاريخية، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1996م.
- 7- خير محمد فارس، تاريخ الجزائر الحديث من الفتح العثماني حتى الاحتلال الفرنسي، ط1، 1969.
- 8- رائسي إدريس الناصر، العلاقات العثمانية الأوربية في القرن السادس عشر، ط1، دار الهادي، بيروت، لبنان، 2007.
- 9- زيتوني حمزة إسحاق، نشأة العلاقات الجزائرية الإنكليزية وتطورها خلال الحقبة العثمانية 1535-1698م، ط1، دار الباحث، برج بوعرييج، الجزائر، 2021.
- 10- سبنسر وليام ، الجزائر في عهد رياس البحر، تعريب وتقديم: عبد القادر زيادية، دار القصبه، الجزائر، 2006.
- 11- الشناوي عبد العزيز محمد، الدولة العثمانية دولة مفتري عليها، ج2، مكتبة انجلو المصرية، القاهرة، 2004.
- 12- شويثام أرزقي، دراسات ووثائق في تاريخ الجزائر العسكري والسياسي الفترة العثمانية(1519-1830م)، ط2، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2016.
- 13- شويثام أرزقي، نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره 1800-1830، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2010.

- 14- صابان سهيل، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، مطبوعات الملك فهد الوطنية، الرياض، 2000.
- 15- صالح عبد العزيز وآخرون، تاريخ مصر القديمة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1997.
- 16- الصباغ ليلي، الجاليات الأوربية في بلاد الشام في العهد العثماني، ج 1، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1989.
- 17- طقوش محمد سهيل، تاريخ العثمانيين من قيام الدولة إلى الانقلاب على الخلافة، ط3، دار النفائس، بيروت، لبنان، 2013.
- 18- عباد صالح، الجزائر خلال الحكم التركي 1514-1830، دار هومة، الجزائر، 2005.
- 19- العزاوي قيس جواد، الدولة العثمانية قراءة لعوامل الانحطاط، الدار العربية للعلوم، بيروت، لبنان، 1994.
- 20- فريد محمد بك المحامي، تاريخ الدولة العلية العثمانية، تح: إحسان حقي، ط1، دار النفائس، بيروت، لبنان، 1981.
- 21- فيلاي كمال، تاريخ المغرب الحديث، دار ألكسندر للطباعة والنشر والتوزيع، قسنطينة، الجزائر، 2018.
- 22- قنان جمال، العلاقات الفرنسية - الجزائرية 1790-1830، طبعة خاصة، منشورات متحف المجاهد، الجزائر، 2004.
- 23- قنان جمال، معاهدات الجزائر مع فرنسا 1619-1830، دار هومة، الجزائر، 2010.
- 24- كوران أرجمنت، السياسة العثمانية تجاه الاحتلال الفرنسي للجزائر، تر: عبد الجليل التميمي، الشركة التونسية لفنون الرسم، تونس، 1970.
- 25- مروش المنور، المنور مروش، دراسات عن الجزائر في العهد العثماني، دار القصبية، الجزائر، 2009.
- 26- معاشي جميلة، الأسر المحلية في بايلك الشرق الجزائري من القرن 10هـ (16م) إلى 13هـ (19م)، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2019.
- 27- الملي مبارك بن محمد، تاريخ الجزائر في القديم والحديث، ج3، مكتبة النهضة الجزائرية، الجزائر، 1964.

## قائمة المصادر والمراجع

- 28-نادية محمود مصطفى، العصر العثماني من القوة والهيمنة إلى بداية المسألة الشرقية ، ط 1، مكتبة المعهد العالمي للفكر الإسلامي ، القاهرة ، مصر ، 1996.
- 29- نايت بلقاسم مولود قاسم، شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل سنة 1830، ج1، ط2، دار الأمة، الجزائر، 2007
- 30- هلايلي حنيفي، العلاقات الجزائرية الأوربية ونهاية الأيالة 1815- 1830، ط1، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2007.
- 31- وولف جون ب، الجزائر وأوربا 1500-1830، ترجمة وتعليق: أبو القاسم سعد الله، عالم المعرفة، الجزائر، 2009.
- 32- ياغي إسماعيل أحمد ، الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث، مكتبة العبيكان، الرياض، السعودية، 1995.

## المقالات والدوريات:

- 1- دباب بومدين، أضواء على النشاط التجاري في بايلك الغرب الجزائري خلال القرن 18، مجلة حقول معرفية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 2، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، 2020.
- 2- سعيدوني ناصر الدين، معجم تاريخي للأماكن والبلدان الجزائرية، حصن فرنسا(الباستيون) ، مجلة بحوث، المجلد2، العدد1، جامعة الجزائر، 1994.
- 3- العريض وليد، تاريخ الامتيازات في الدولة العثمانية وآثارها، مجلة الدراسات الجامعية الأردنية ، المجلد 24، العدد 1، 1997.
- 4- قرياش بلقاسم، العلاقات الجزائرية الانجليزية(1661-1682) قراءة جديدة في العلاقة بين الطرفين، دورية كان التاريخية، السنة العاشرة، العدد السابع والثلاثون، سبتمبر 2017.
- 5- لكحل الشيخ، الامتيازات الاقتصادية الفرنسية في الجزائر خلال القرن السادس عشر، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، المجلد7، العدد1، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، 2015.
- 6- وهيبة خليل، الحصن الفرنسي (الباستيون) بمدينة القالة خلال الفترة العثمانية - دراسة أثرية تاريخية-، المجلة التاريخية، المجلد06، العدد02، جامعة المسيلة، 2022.

## أطاريح الدكتوراه:

- 1- بليل رحمونة، القناصل والقنصليات الأجنبية بالجزائر العثمانية من 1564 إلى 1830، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، إشراف فغور دحو، قسم التاريخ وعلم الآثار ، كلية العلوم الإسلامية، جامعة وهران، الجزائر، 2011.
- 2- بن معمر بوعلام، العلاقات الجزائرية على عهد الدايات 1671-1830، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، إشراف إيلا نورالدين، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة البليدة 02، الجزائر، 2023.
- 3- بوحلوة محمد الأمين، إيالة الجزائر العثمانية ومملكة انكلترا دراسة في العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية من 1620م إلى 1827م، أطروحة دكتوراه علوم في التاريخ والحضارة الإسلامية، إشراف بوركبة محمد، جامعة أحمد بن بلة وهران، الجزائر، 2019.
- 4- صرهودة يوسف، الاقتصاد والمجتمع في إيالة الجزائر 1700- 1830، أطروحة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف قشي فاطمة الزهراء، قسم التاريخ والآثار، جامعة قسنطينة 2، الجزائر، 2018.
- 5- قاري محمود ياسر بن عبد العزي، دور الامتيازات الأجنبية في سقوط الدولة العثمانية دراسة تاريخية تحليلية، ج 1، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص تاريخ حديث، جامعة أم القرى، السعودية، 2001.

## رسائل الماجستير:

- 1- بليل رحمونة، العلاقات التجارية لإيالة الجزائر مع بعض موانئ البحر المتوسط "مرسيليا" و"ليفورن" من 1700 إلى 1827، رسالة لنيل شهادة الماجستير، إشراف فغور دحو، قسم التاريخ وعلم الآثار، كلية العلوم الإسلامية، جامعة وهران، الجزائر، 2002.
- 2- علوش سهيلة، حصن الباستيون والسلطات المحلية في الجزائر العثمانية، رسالة لنيل شهادة الماجستير، إشراف قشي فاطمة الزهراء، قسم التاريخ، كلية الآداب والحضارة الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، الجزائر، 2006.

## قائمة المصادر والمراجع

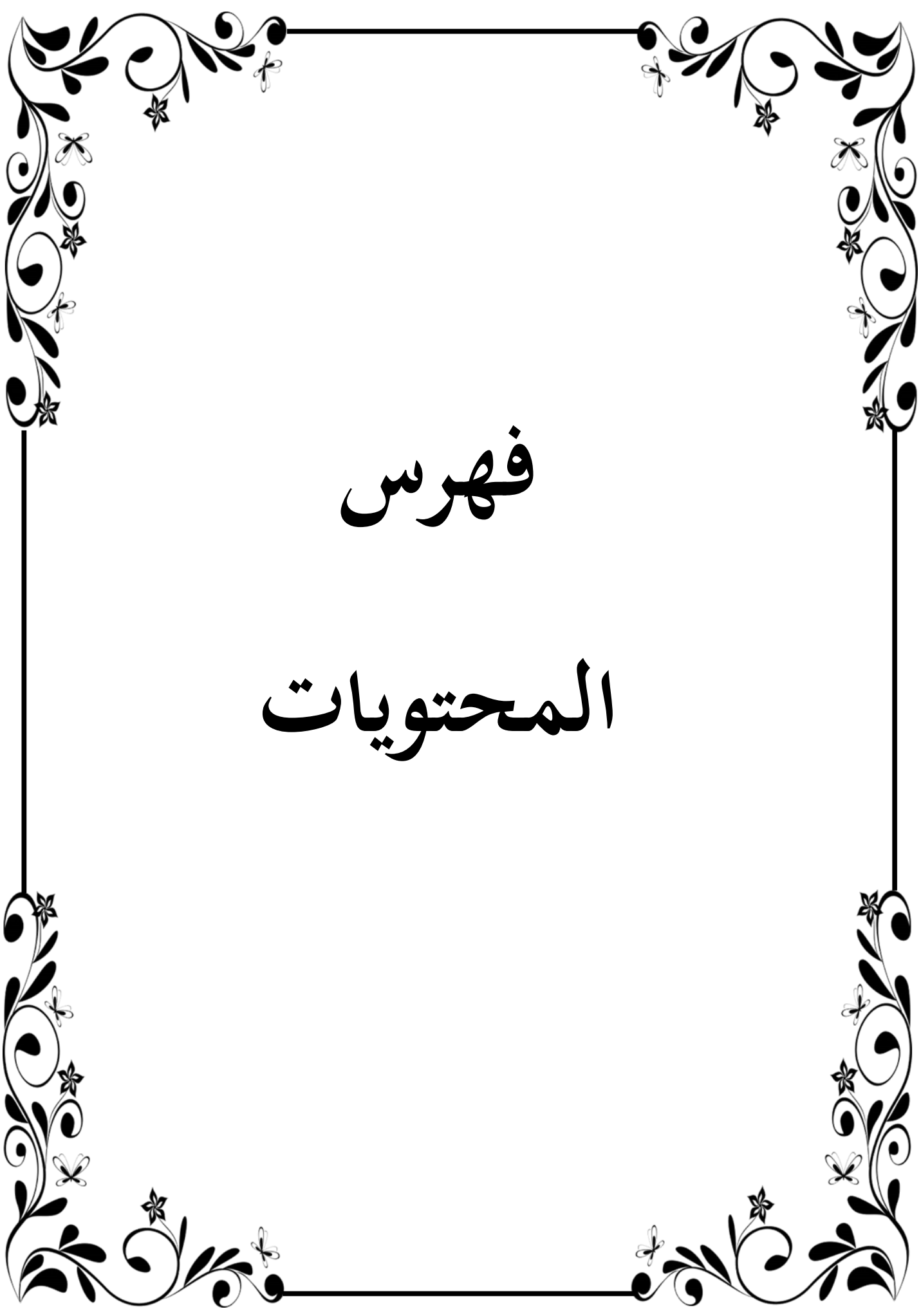
- 3- غطاس عائشة، العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال القرن السابع عشر 1619-1694، إشراف مولاي بلحميسي، رسالة لنيل شهادة الماجستير، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، الجزائر، 1985.
- 4- لكحل الشيخ، نشاط وكالة الباستيون وأثره على العلاقات الجزائرية خلال النصف الأول من القرن 11هـ/17م، إشراف إبراهيم سعيود، رسالة لنيل شهادة الماجستير، قسم التاريخ، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة غرداية، الجزائر، 2013.
- 5- مقدود البشير، أثر شركات الامتياز في الجزائر وتونس خلال القرنين 11-12هـ/17-18م، رسالة لنيل شهادة الماجستير، إشراف عبد المجيد قدور، قسم التاريخ، كلية الآداب والحضارة الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، الجزائر، 2013.

## المصادر باللغة الأجنبية:

- Dan R.P.Pierre, Histoire de Barbarie et de ses corsaires, seconde edition, Pierre Rocolet Imprimeur et Libraire ordinaire de Roi, Paris, 1649.

## المراجع باللغة الأجنبية :

- 1-F.Elie de La Primaudaie, Le Commerce et la Navigation De l'Algérie Avant la conquête française, IMPRIMERIE DE CH. LAHURE ET Cie, Paris, 1861.
- 2- Paul Masson, Histoire des établissements et du commerce français dans l'Afrique barbaresque (1560-1793), librairie Hachette et Cie, Paris, 1903.

A decorative rectangular border with ornate floral and scrollwork patterns in each corner, framing the central text.

فهرس

المحتويات

## فهرس المحتويات

| الصفحة | المحتويات                                                                        |
|--------|----------------------------------------------------------------------------------|
|        | شكر .....                                                                        |
|        | إهداء .....                                                                      |
|        | قائمة المختصرات .....                                                            |
| أ-هـ   | مقدمة .....                                                                      |
|        | <b>الفصل التمهيدي: أصول الامتيازات الفرنسية والإنكليزية في الجزائر العثمانية</b> |
| 8      | أولا : التعريف بالامتيازات .....                                                 |
| 8      | 1. مفهوم الامتيازات .....                                                        |
| 8      | 1.1. لغة .....                                                                   |
| 8      | 2.1. اصطلاحا .....                                                               |
| 10     | 2. طبيعة الامتيازات .....                                                        |
| 10     | 1.2. الامتيازات القنصلية .....                                                   |
| 11     | 2.2. الامتيازات الاقتصادية .....                                                 |
| 12     | ثانيا: أصول الامتيازات الفرنسية .....                                            |
| 12     | 1. التقارب العثماني الفرنسي .....                                                |
| 12     | 1.1. ظروف التقارب .....                                                          |
| 14     | 2.1. معاهدة الامتيازات العثمانية الفرنسية .....                                  |
| 16     | 2. بداية الامتيازات الفرنسية في الجزائر .....                                    |
| 16     | 1.2. إنشاء القنصلية الفرنسية بالجزائر .....                                      |
| 17     | 2.2. تأسيس المراكز التجارية على سواحل الشرق الجزائري .....                       |
| 21     | ثالثا : أصول الامتيازات الانكليزية .....                                         |
| 21     | 1. التقارب العثماني الإنكليزي .....                                              |
| 21     | 1.1. ظروف التقارب .....                                                          |

|    |                                                                                |
|----|--------------------------------------------------------------------------------|
| 22 | 2.1. معاهدة الامتيازات العثمانية الإنكليزية.....                               |
| 23 | 2. بداية العلاقات الجزائرية الإنكليزية.....                                    |
|    | <b>الفصل الأول : تطور سياسة الامتيازات الفرنسية والإنكليزية بإيالة الجزائر</b> |
| 28 | أولا : فترة الاضطراب (1604-1693).....                                          |
| 28 | 1. الامتيازات قبل 1628م.....                                                   |
| 31 | 2. التأسيس النهائي للامتيازات.....                                             |
| 31 | 1.2. مهمة صانصون نابللون.....                                                  |
| 33 | 2.2. الباستيون في عهد صانصون نابللون (1628-1633).....                          |
| 35 | 3. الامتيازات في الفترة (1640-1693).....                                       |
| 35 | 1.3. معاهدة 1640م.....                                                         |
| 36 | 2.3. شركات الامتيازات في الفترة (1640-1693).....                               |
| 40 | ثانيا : فترة الاستقرار (1694-1790).....                                        |
| 40 | 1. التأسيس للاستقرار المئوي.....                                               |
| 41 | 2. الامتيازات في الفترة (1694-1741).....                                       |
| 43 | 3. الشركة الملكية الإفريقية.....                                               |
| 46 | ثالثا : مصير الامتيازات (1791-1827).....                                       |
| 46 | 1. تدهور الامتيازات الفرنسية.....                                              |
| 49 | 2. استلام الانكليز للامتيازات.....                                             |
| 52 | 3. العقد الأخير للامتيازات (1817-1827).....                                    |
|    | <b>الفصل الثاني: انعكاسات سياسة الامتيازات على علاقات التقارب والعداء</b>      |
| 57 | أولا : علاقات التقارب.....                                                     |
| 57 | 1. مع فرنسا.....                                                               |
| 61 | 2. مع انكلترا.....                                                             |
| 64 | ثانيا: علاقات العداء.....                                                      |
| 64 | 1. مع فرنسا.....                                                               |

|    |                                                     |
|----|-----------------------------------------------------|
| 67 | 2. مع انكترا.....                                   |
| 70 | ثالثا: الصراع الفرنسي الإنكليزي على الامتيازات..... |
| 70 | 1. دورالقناصل.....                                  |
| 73 | 2. دور اليهود.....                                  |
| 77 | خاتمة.....                                          |
| 80 | الملاحق.....                                        |
| 86 | قائمة المصادر والمراجع.....                         |
| 93 | فهرس المحتويات.....                                 |
| 96 | ملخص الدراسة.....                                   |

## الملخص:

عرف القرن السادس عشر ظهور نظام الامتيازات العثمانية كأداة استعملها السلاطين العثمانيين لشق الصف الأوربي والحيلولة دون قيام تحالف أوربي ضدها، وأيضاً كوسيلة للانفتاح الاقتصادي على الدول الأوربية، وقد قدمت تسهيلات تجارية و ضمانات لرعايا الدول الحليفة آنذاك، وتعد فرنسا وإنكلترا من أهم الدول التي استفادت من هذه الامتيازات. غير نظام الامتيازات الذي منحه السلاطين في عهد القوة سيتحول بمرور الزمن لأداة للاختراق السياسي والاقتصادي في أراضي الدول العثمانية. والجزائر كغيرها من الإيالات العثمانية تأثرت بسياسة الامتيازات.

تعتبر فرنسا الدولة الوحيدة التي تمتعت بامتيازات حصرية في الجزائر، فقد استطاعت أن تؤسس مؤسسات لها في على السواحل الشرقية للجزائر، تحتكر فيها تجارة بعض المواد الأساسية كالحبوب والأصواف والجلود وغيرها، كما تحتكر صيد المرجان بتلك السواحل. حاولت إنكلترا مزاحمة فرنسا في تلك المناطق، ودخلت معها في تنافس شديد على تلك الامتيازات.

كانت سياسة الامتيازات أحد العوامل المهمة التي شكلت العلاقات الجزائرية الأوربية، وخاصة مع فرنسا وإنكلترا، اللتان كانتا تتنافسان على مناطق النفوذ في العالم. فقد كانت تلجأ هاتين الدولتين للتقارب مع الجزائر كلما وجدت مصالحها في ذلك التقارب، كما كانت تعلن العداء كلما رأت أن مصالحها مهددة.

**الكلمات المفتاحية:** الامتيازات، الباستيون، القالة، معاهدة

## Summary:

The sixteenth century witnessed the emergence of the Ottoman capitulatory system, which the sultans employed as a tool to fragment European unity and to prevent the formation of a unified European coalition against the empire. It also served as a means of fostering economic openness toward European states, granting commercial facilities and guarantees to the subjects of allied nations. France and England were among the most significant beneficiaries of these privileges. Over time, however, the capitulatory regime initially granted during the empire's era of strength evolved into an instrument of political and economic penetration within Ottoman territories. Like other Ottoman provinces, Algeria was deeply affected by this system.

France was the sole power to enjoy exclusive privileges in Algeria. It succeeded in establishing institutions along Algeria's eastern coasts, where it monopolized the trade of key commodities such as grains, wool, and hides, in addition to coral fishing. England, in turn, attempted to challenge French influence in these areas, entering into fierce competition with France over these privileges.

The capitulatory system thus became a key factor shaping Algerian-European relations, particularly with France and England, both of which were rivals in their quest for global spheres of influence. These powers would seek rapprochement with Algeria whenever their interests so required, yet would readily declare hostility whenever they perceived their interests to be at risk.

**Keywords:** Capitulations, Bastion, La Calle, Treaty

تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

انا الممضى ادناه :

السيد(ة): يوسف بوسلف

الصفة(طالب, استاذ باحث, باحث دائم): طالب

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 100908716

الصادرة بتاريخ: 24. 09. 2016 عن دائرة: المسيلة

المسجل بكلية: العلوم الإنسانية والاجتماعية قسم: التاريخ

تخصص: تاريخ الجزائر الحديث تحت رقم التسجيل: 202035088003

والمكلف بإنجاز اعمال بحث(مذكرة التخرج, مذكرة ماستر, مذكرة ماجستير, اطروحة دكتوراه)

عنوانها: سياسة الامتيازات ودينامياتها على العلاقات

الجزائرية الأوروبية (فرنسا والكلترا) 1827-1919

اصرح بشرفي بانني التزم بالمعايير العلمية والمنهجية ومعايير الاخلاقيات المهنية والنزاهة الاكاديمية المطلوبة في  
انجاز البحث المذكور اعلاه

المسيلة في:

امضاء المعني(ة):

المرجع: القرار الوزاري رقم: 933 المؤرخ في: 2016-07-28 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقات العلمية ومكافحتها.



وثيقة ايداع مذكرة ماستر

الموضوع:

سياسة الامتيازات ونداءاتها على العلاقات الجزائرية  
الأوربية (فرنسا واملترا كنوزها 1519-1882)

إعداد الطلبة:

1- يوسف يوسف رقم التسجيل: 202035088003

2- رقم التسجيل:

القسم: التاريخ الشعبة: التاريخ التخصص: تاريخ الجزائر الحديث  
إشراف: د. فاروق جياب الرتبة: أستاذ محاضر - أ

أقر بأنني تابعت العمل المذكور أعلاه في جلسات إشرافية طيلة الموسم الجامعي: 2024-2025 وأسمح  
بإيداعه على مستوى إدارة القسم للمناقشة والتقييم.

رئيس فريق الاختصاص

موافقة وإمضاء الاستاذ(ة) المشرف(ة):

رئيس القسم



